البند الأول
تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الأول
تقرير المدير العام

ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة
الطريق نحو التنمية المستدامة والتمكين

تقديم

يصدر هذا التقرير بينما العالم والدول العربية تواجه جائحة غير مسبوقة من حيث تأثيراتها الصحية المستمرة حتى يومنا هذا، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الحالية والقصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد. فلا شك بأن جائحة كورونا قد طرحت علامات استفهام كثيرة حول مدى جهوزية واستعداد دولنا العربية؛ لمواجهة أزمات طارئة من هذا الحجم، فدولنا بحاجة اليوم إلى إجراء تغييرات وإصلاحات، تضعها على مسارالتعافي والتحوّل المنشود.

تسع سنوات فقط تفصلنا عن عام 2030 إلا أن تداعيات هذه الأزمة قد انعكست بشكل مباشر على التقدم المحرز في مساعينا لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة وفق الرؤى العربية الوطنية، ولكي لا نبقى خلف الركب علينا العمل معاً يداً واحدة مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية بأساليب مبتكرة لدعم ريادة الأعمال وتمكين المشروعات الصغيرة، فأسواقنا اليوم تحتاج إلى حفز الابتكار والإبداع وتعزيز روح المنافسة في ظل التحديات التي تعصف بها. وبعد إيجاد بيئة تمكينية مواتية لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة في الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بتأمين البيئة التنظيمية من حيث تطوير التشريعات واللوائح الوطنية، والحصول على التمويل اللازم، وسد الثغرات المهارية لدى العمال والداخلين الجدد لسوق العمل من الشباب والشابات، وإصلاح الأنظمة التعليمية، وترسيخ البنية التحتية الأساسية لاستخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة من الأساسيات التي يطرحها هذا التقرير.

ومن الجدير بالذكر أن التقرير الذي بين أيديكم، قد تم إعداده قبل جائحة كوفيد-19 لعرضه على الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي التي كان من المقرر عقدها في (سلطنة عمان/ أبريل-نيسان/2020) إلا أننا قمنا بمراجعة التقرير في ضوء المتغيرات المستجدة التي فرضتها تداعيات الجائحة على أسواق العمل، وأدرجنا قسماً جديداً يناقش التحديات التي يواجهها قطاع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وسبل التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل.

ونسعى في هذا التقرير إلى مناقشة السبل الناجعة لسد الثغرات التي عمقتها الجائحة، وإيجاد الحلول ومعالجة الاختلالات بغرض إحداث تغيير إيجابي في هذا القطاع. فالبقاء خلف الركب ليس من خياراتنا، ولابد من تخطي الوضع الراهن بنقلات نوعية تستغل طاقاتنا البشرية وإمكاناتنا ومواردنا على النحو الأمثل، لنسير بخطى واثقة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتيح مؤتمرنا العام فرصة متميزة للحوار الاجتماعي البنّاء بين أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى العربي، فالتعافي من جائحة كورونا لن يكون لدولة بمفردها بل بتعافي الدول العربية جميعها، وهذا يعني أن الاستجابات في خطط التعافي ينبغي أن تكون مشتركة على المستوى العربي، ولعل مداخلاتكم وملاحظاتكم وآراءكم القيّمة ستثري هذا التقرير، وتترجم إلى قرارات ملموسة تسهم في تحقيق ما نصبوا إليه من آمال وتطلعات.

والله الموفق ،

فايز علي المُطيري

المُدير العام

الفهرس

مُقدَّمة التقرير 7

القسم الأول : دور ريادة الأعمال في قضايا التنمية المُستدامة 9

(1) أهمية الاندماج الاقتصادي للشباب وريادة الأعمال: 10

(2) ريادة الأعمال في الوطن العربي ... الهدف والغاية: 12

(3) الأبعاد الرئيسية للإستراتيجية العربية المقترحة لريادة الأعمال : 15

-البُعد الأول- تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية 15

-البُعد الثاني- تفعيل العناقيد الاقتصادية وسلاسل الإمداد 18

-البُعد الثالث- تفعيل التجارة البينية العربية لرواد الأعمال 19

-البُعد الرابع- اقتصادات المُستقبل 22

(4) الأهداف المرجو تحقيقها بحلول عام 2030: 25

القسم الثاني : تطوير منظومة التعليم والتأهيل المهني لصناعة رواد أعمال المستقبل 27

(1) وظائف المُستقبل: 27

(2) تطوير منظومة التعليم والتدريب: 29

2-1 التعليم المرتبط بسوق العمل في المستقبل 29

2-2 التعليم القائم على التمكين والتضمين التكنولوجي 32

2-3 التعليم والتدريب الفني (التقني) والمهني 33

2-4 التخصصات والمهارات المطلوبة 34

2-5 الابتكار والنقد والإبداع 34

2-6 ريادة الأعمال وتحمل المخاطر 35

2-7 تعزيز الشراكات مع مراكز الفكر والإبداع والجامعات الدولية 37

2-8 القُدرة على الانتقاء والتوجيه المُناسب للمهارات والسمات الشخصية 37

2-9 اقتحام التنافسية العالمية 38

القسم الثالث : الفرص والتحديات في سبيل النهوض بريادة الأعمال في الوطن العربي 41

(1) مؤشرات قياس عالمية لريادة الأعمال 42

1-1 مؤشّر التنافسية العالمي: Global Competitiveness Index GCI 42

1-2 مؤشّر سهولة مُمارسة أنشطة الأعمال 43

3-1 مؤشّر المحتوى الوطني لريادة الأعمال.....44
(2) الفرص والتحديات.....45
1-2 سياسات البيئة التمكينية: 46
2-2 التعليم ونشر ثقافة ريادة الأعمال: 48
3-2 الأسواق المحلية والتجارة البينية العربية:.....49
4-2 البنية التحتية والمؤسسية: 53
5-2 التمويل: 54
القسم الرابع : ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ما بعد كوفيد-19 57
(1) إدارة الأزمة والقدرة على الصمود 58
1-1 أزمة سلاسل التوريد العالمية 58
2-1 استجابة المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في مواجهة الجائحة 58
3-1 القدرة على الصمود 59
(2) استجابات الحكومات.....59
(3) التعافي واغتنام الفرص للبناء بشكل أفضل.....62
1-3 تقييم الجاهزية للتعافي والتحول الاقتصادي المستدام.....62
2-3 تعافي ريادة الأعمال.....63
(4) ريادة الأعمال والوضع الطبيعي الجديد 64
1-4 دور حاضنات الأعمال.....66
2-4 المعايير والأنظمة المواكبة للوضع الطبيعي الجديد.....67
القسم الخامس : النتائج والتوصيات 69
قائمة المصادر والمراجع 73

مُقدَّمة التقرير

إنَّ بداية العقد الثالث مِن القرن الواحد والعشرين يُقَدّم للعالم بصفة عامة، وللدول النامية بصفة خاصة، الكثير مِن التحديات والفرص في ذات الحين. فليس هُناك مِن شَك في أن التطور التكنولوجي الحادث خلال العقود الماضية، منُذُ أواخر القرن العشرين وخلال بدايات القرن الحالي، كان له بالغ الأثر على عالم العمل، ولعلَّ إعلان المُنتدى الاقتصادي العالمي لبداية ما اصطُلِحَ على تعريفه **"الثورة الصناعية الرابعة"**، والتي يتعدى فيها دور التكنولوجيا مُجرد أداة للتمكين والتحفيز وزيادة الإنتاجية وتوسيع دائرة التسويق ... إلخ، لتصبح الحاضن والمؤَمِن والمُفَسِر للمعلومة المبنية على أقصى درجات التمكين التكنولوجي، وما يَنجُم عن ذلك مِن معارف تكون هي أساس عمليات صُنع القرار على كافة المستويات، بدءًا مِن المستوى العالمي، ومرورًا بالمستوى الوطني، ووصولًا إلى الشركة أو المُنشأة الاقتصادية سواءً إنتاجية أو خدمية. إنَّ الوضع الحالي للتمكين التكنولوجي ضمن كافة الأبعاد الإجرائية والتنفيذية وحتى التشريعية على النطاق الوطني يُفصِح عن ثلاث فئاتٍ مِن الدول، أما الأولى فهي فئة الدول عالية التمكين الاقتصادي، والتي تُعدُّ الأكثر استفادةً واستغلالًا للثورة الصناعية الرابعة، وهي تلك الدول التي استطاعت خلال العقود الماضية إحداث طفرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بينما الفئة الثانية، والتي يُمكِن أن تُوصَف بالدول ذات الجاهزية، وهي تلك الفئة التي بدأت خلال السنوات الماضية في إطلاق إستراتيجيات ورؤى واضحة صوب التحول الرقمي المنشود، والذي انسجم مع قيام تلك الدول بالتأسيس لبنية تكنولوجية قادرة على قيادة تلك المنظومة. في حين أن الفئة الثالثة مِن المُمكِن أن نُطلق عليها الدول المعزولة تكنولوجيًا، والتي سوف تبدأ الآن – ولربما لم تبدأ بَعد – في التأسيس لتلك البنية التكنولوجية اللازمة لإحداث التحول الرقمي اللازم.

على جانبٍ آخر، فإن هذا العِقد يأتي حاملًا معه حلمًا وغايةً أُمَمِيَةً تحت مظلة **أهداف التنمية المُستدامة** Sustainable Development Goals (SDGs) 2030، والتي جاءت لتعبّر عن أبعاد مُجتمع المُستقبل المنشود، مِن خلال تبني أُممي رفيع المستوى، مُتمثلا في الأمين العام للأُمم المُتحدة. ولعلَّ هذا الالتزام العالمي وَضَعَ أمام الكثير مِن دول العالم – حكوماتٍ وأصحاب عمل وعمال ومؤسسات مُجتمع مدني – الغايات والمُحدّدات التي يجب على تلك المُجتمعات أن تعمل عليها في تناغُمٍ وطنيٍ وإقليميٍ وأُمميٍ لتحقيقها بحلول عام 2030. ولعلَّ التحليل والدراسة المُتعمقة لأهداف التنمية المُستدامة توضح أن أحد – إن لَم يَكُن – أهم مُحركات التنمية المُستدامة تَنبُع مِن جرَّاء تعظيم الاستفادة مِن الانخراط ضمن المنظومة العالمية للثورة الصناعية الرابعة، والاستفادة مِن الحراك والتطور العالمي الجاري على هذا الصَعيد.

> "المُستَقبَل تخطى مُجرد الحاجة إلى الشباب المؤهل القادر على شَغل وظيفة لائقة، إلى الشباب القادر على خوض أنشطة ريادية يتولد عنها عمليات بناء وظائف حقيقية ولائقة مُباشرة وغير مُباشرة، ويتحقق مِنها قيمة مُضافة لاقتصاداتهم الوطنية."

إنَّ كُلّ تلك الالتزامات والمبادرات والتطورات المُتسارعة تكنولوجيًا واقتصاديًا واجتماعيًا – بل وحتى سياسيًا – على الصعيد العالمي والإقليمي، لا يُمكن النظر إليها فقط مِن المنظور السلبي، ففي حقيقة الأمر، أن كُلّ تلك الأبعاد والتغيُّرات تُفرز أمام أطراف الإنتاج الثلاثة الكثير والكثير مِن **الفرص**، والتي إن أُحسِن استغلالها فلسوف يكون هُناك طفرة تنموية عربية غير مشهودة مِن قَبل. ويأتي المحور الأساسي في هذه الطفرة قائمًا على مدى إدراك أن ريادة الأعمال والابتكار – كونُهما بُعدّين محوريين في تطور بيئة مُناخ الأعمال في المُستقبل – هُما **الفُرصة الحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة**. إذ لَم يَعُد المُستقبل مُعتمدًا على الحكومات في عمليات التشغيل الكثيف وامتصاص تلك الأعداد المُتزايدة مِن الشباب المُتَخَرِج مِن التعليم بحثًا عن فرصة عمل تُتيح له تحقيق اندماج اقتصادي سريع وآمن، وتَضمَن

له توفير القُدرة على استكمال مسار حياته الطبيعية عبر الزواج وبناء أسرته/أسرتها الخاصة. على الجانب الآخر، وفي أعقاب ما أضفته العولمة مِن ظلالٍ على الاقتصاد العالمي، أضحت المُنافسة على مستوى الكيانات الاقتصادية العملاقة – أي شركات القطاع الخاص الكبيرة – ليست بتلك السهولة التي تَسمَح ببناء هذا الكم المطلوب مِن الكيانات الاقتصادية العملاقة التي يكون لديها القُدرة على ضم الأعداد الكبيرة مِن الباحثين عن عمل. فمع تغيُّر طبيعة الأعمال وبيئة العمل، والتحول صوب اقتصاد المعرفة، والمزيد مِن العمل الحر وريادة الأعمال، والأنشطة المُنَفَّذَة عبر الوسائط الافتراضية، أصبح هُناك الكثير مِن المنافسة الشرسة التي تستطيع أن تُحققها الكيانات الاقتصادية المتوسطة – بل وحتى الصغيرة – مُقابل الكيانات الكبيرة وبالأخص في النطاقات المحلّية. لذا، فقد تَحَوّلَت بوصلة إحداث الوظائف خلال السنوات الأخيرة مِن القطاعين الحكومي والخاص إلى ريادة الأعمال والمُنشآت المتوسطة والصغيرة، ولقد أوضحت كافة التجارب العالمية التي تمَّ رَصدها في هذا الصدد قُدرة الاقتصادات التي دَعَمَت تلك الفئة مِن المشروعات على تحقيق تنافسية للاقتصاد بصفةٍ عامة على المستوى العالمي.

> "ريادة الأعمال تُمَثل الفُرصة الحقيقية – خارج الصندوق – أمام الوطن العربي لتحويل العبء الديموغرافي إلى طاقة بشرية مُتجددة ودافعة صوب اقتصاد تنافسي مبني على دعائم المعرفة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومعني بتوظيف كافة أشكال التكنولوجيا لتحقيق أقصى عائد اجتماعي و اقتصادي وبيئي وسياسي على حدٍ سواء."

ومما سبق فإن مُنظمة العمل العربية تجد أن الفرصة سانحة أمام أطراف الإنتاج الثلاثة – الحكومات وأصحاب الأعمال والعُمال – لإعادة البناء بشكل أفضل بعد أزمة كورونا لخلق مناخٍ اقتصاديٍ تنافُسيٍ على المستوى العالمي، قادر على تحقيق أعلى مُعدَّلات بناء الوظائف المُمكِنَة، وقادر على الدمج بين الميزة الديموغرافية للمُجتمعات العربية – كونها جميعًا مُجتمعاتٍ شابة – ومزايا التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي – أي عولمة الاقتصاد. ولعلَّ تِلكَ القناعة هي التي قادت المُنظمة إلى تضمين هذا **التقرير رؤية مُقترحة تحمل الملامح الأساسية لإستراتيجية عربية لريادة الأعمال** بصفة عامة، **والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر** بصفة خاصة. لدعمها بإرادة مُشتركة مِن أطراف الإنتاج الثلاثة.

ولتحقيق ذلك، في مرحلة ما بعد كوفيد-19، يتعين أن يكون على قمة أولويات صانع القرار الاستثمار في القوى البشرية العربية – وبالأخص الشابة – لبناء جيل مُثَقَف ومُتَعَلِم ومُتطور تكنولوجيًا، ولديه القُدرة على القيام بالأنشطة الريادية عبر الابتكار والتطوير للأفكار، وتحليل الأسواق للوقوف على احتياجات المُستهلكين والقياس بتطوير المُنتجات والخدمات لسد تلك الاحتياجات. يليها تطوير البنية التشريعية والقانونية لتكون مُعَبّرَة عن بيئة تمكينية قوية وقادرة على توفير المُناخ المُلائم لحث الشباب العربي على خوض ريادة الأعمال، وتَمكينُهُ مِن إيجاد الطريق إلى أهم وأقوى ميزة عربية على الإطلاق، ألا وهي السوق العربي الكبير والمُمتد في كافة البلدان العربية. إنَّ الفرصة التي يَحمِلها السوق العربي الكبير هو ما يَتَمَتَع به مِن تشابه وتكامل ثقافي واجتماعي واقتصادي، وهو ما يَضمَن الكثير مِن الفرص أمام الشباب العربي القائم فعليًا على أنشطة ريادية، أو الذي يَشرُع في التخطيط لأنشطة ريادية. وفي أعقاب الاستثمار في رأس المال البشري العربي، وتوفير البيئة التمكينية التشريعية والقانونية، تأتي أهمية الانتباه إلى التأسيس لبنية تحتية وأخرى تكنولوجية وثالثة معلوماتية تكون مُتوافقة مع أحدث المُستجدَّات العالمية، وتكون مُؤَهِلَةً لانخراط الدول العربية في الثورة الصناعية الرابعة.

القسم الأول: دور ريادة الأعمال في قضايا التنمية المُستدامة

نحتاج في وطننا العربي عند التعامل مع الأزمات الطارئة أن نُفَكِر ونُبدِع خارج الصندوق، لكي نستطيع أنّ نَصِلَ إلى الحلول ذات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولعلَّ تناول قضية ذات أهمية تتعلق بمُستقبل الشباب العربي – ألا وهي **"الاندماج الاقتصادي** Economic Inclusion **"** – تكمن في ترسِيخ لأبعادٍ آنية وأخرى مُستقبلية، وتكتسي هذه القضية في الوقت الراهن اهتماماً فاق ما كان عليه الوضع مِن عقودٍ سابقة، وهو ما أكدته التحديات التي واجهتها الدول العربية في السنوات الأخيرة نتيجة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث ظهرت قضية تمكين الشباب كأحد الرهانات باعتباره ثروة بشرية تميز المنطقة العربية.

لذا فقد ارتأت مُنظمة العمل العربية -انطلاقاً من ثوابتها الراعية للتوازن البناء بين شركائها من أطراف الإنتاج الثلاث والقائمة على احترام معايير العمل العربية والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق- أن تطرح الملامح الأساسية والاستشرافية لاستراتيجية عربية لريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كرؤية متوسطة المدى، تتمحور حول سياسات عامة وآليات يمكن أن تساعد وتوجه أصحاب القرار لكسب رهان الاندماج الاقتصادي للشباب العربي كشرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو ما سيتم تناوله في هذا القسم.

إطار (1) ... تعريف الشباب

لعلَّ التعريف الأكثر وضوحًا وشمولية للشباب، كما وَرَدَ في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 **"**المرحلة العُمرية التي يتحول خلالها شخص مِن حالة الاعتماد (الطفولة) إلى حالة الاستقلالية (البلوغ) **"**. وبناءً على هذا التعريف، هُناك فئتان عُمريتان هُما الأكثر شيوعًا عالميًا، وهي فئة 15 إلى 24 عامًا، والتي يُطلق عليها فئة الشباب المُناسبة لعددٍ مِن الموضوعات المُتعلقة بالجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية، بينما الفئة العُمرية **"**الأوسع**"** تتراوح بين 15 إلى 29 عامًا، وهي الفئة المناسبة لمرحلة الاندماج الاقتصادي للشباب في سوق العمل، والتي قد تتطلب وقتًا أطول دون أن يَنفك الشباب مِن الاعتمادية الكاملة على الأسرة لكي يتحولوا إلى الاستقلالية الاقتصادية التي يستطيعون معها تحقيق ذاتهم. وبالانتقال إلى المنطقة العربية، ومع تطبيق مفهوم فترة الانتظار Waithood على المُعطيات الخاصة بها، ظهر العديد مِن الدراسات والأبحاث التي حاولت تحليل وتحديد سن الشباب في المنطقة العربية – وفقًا لهذا المفهوم – والتي خَلُصَت إلى أن عمرهم يُمكن أن يمتد إلى سن الخامسة والثلاثين، آخذين بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه المحددات والمعطيات المتعلقة بالخصوصية الثقافية والاجتماعية وفي مقدمتها تأخر سن استقلالهم عن أسرهم، وبالتالي تأخر اندماجهم الاقتصادي، وهو ما يتم الاستدلال عليه من سن الالتحاق بسوق العمل للمرة الأولى.

(1) أهمية الاندماج الاقتصادي للشباب وريادة الأعمال:

يُعدُّ تمكين الشباب المُصطلح الأوسع الذي يندرج في طياته عدد مِن الأبعاد، على رأسها التمكين الاقتصادي، الذي يُعنى في المقام الأول بتحقيق الاندماج الاقتصادي للشباب في مُجتمعاتهم، عن طريق تهيئة البيئة الداعمة Enabling Environment، التي تمَكّن الشباب مِن تحقيق أسرع انتقال مُمكن لسوق العمل، خاصة الانتقال مِن التعليم إلى سوق العمل School-to-work transition، إضافةً إلى تحقيق أقصى الضمانات التي تدعم الشباب الذي نجح في تحقيق هذا الانتقال إلى الحصول على الوظائف اللائقة Decent Jobs. ويتمثل الهدف الأساسي مِن تحقيق الاندماج الاقتصادي في دفع الشباب إلى استكمال مُتطلبات حياتهم، وفقًا لنظرية دورة الحياة Life-Cycle Theory، التي تفترض أنَّه مع التمكين الاقتصادي المُناسب للشباب فإن خيارهم الأول سوف يكون الزواج وتكوين أسرهم الجديدة، بينما يؤدّي غياب التمكين الاقتصادي إلى الهجرة الخارجية – بشقيها النظامي وغير النظامي – وما تسفر عنه هذه الظاهرة مِن تفريغ رأس المال البشري العربي.

> "لن يكون هُناك جدوى مِن تطوير أنظمة التعليم الوطنية دون إحداث طفرة واضحة في آلية المُكافآت والعوائد في سوق العمل، التي تُعطي الأسر الأمل في كسر حلقة الفقر والهشاشة الاقتصادية وتحقيق غدٍ أفضل بالاستثمار في تعليم أبنائهم وبناتهم."

إنَّ الاندماج الاقتصادي الكُفء للشباب يمتد تأثيره مِن الحاضر إلى المُستقبل، فلعلَّ الأثر المُباشر الأول للتمكين الاقتصادي يَكمُن في **زيادة مُعدَّلات التشغيل لدى الأسرة**، وهو ما ينعكس على **مستوى الدخل الأسري**، سواءً عبر توليد دخل للأسر التي انقطع عائلها الأساسي عن العمل لأي ظرفٍ كان، أو زيادة الدخل للأسرة عبر مُساهمة أكثر مِن فرد في الأسرة – إضافةً إلى رب الأسرة – في توليد دخل. وبزيادة الدخل الأسري لقطاعات واسعة مِن المُجتمع، يكون هُناك فرصة واسعة لتحقيق سياسات فاعلة لمُكافحة الفقر، وتقليل مُعدَّلات الهشاشة الاقتصادية بصفة عامة. ولعلَّ الأثر المُباشر الثاني لتحقيق الاندماج الاقتصادي الكُفء للشباب يكمُن في تسليط الضوء على العائد مِن الاستثمار في التعليم، والذي يظهر بكُل بساطة لدى الأسرة في مدى قُدرة الأفراد ذوي التعليم الجيد الحصول على العمل اللائق، وهو ما سوف ينعكس بدوره على إقناع قطاع عريض مِن الأسر **بجدوى وعائد الاستثمار في تعليم أبنائها**. وتكمُن أهمية ظهور هذا العائد على المستوى الأسري في إحداث حالة مِن القُبول المُجتمعي لسياسات ومُخططات تطوير التعليم والعمل على المشاركة فيها وإنجاحها.

إطار (2) ... تعريف الاندماج الاقتصادي للشباب Youth Economic Inclusion

يُشير الاندماج الاقتصادي للشباب إلى تكافؤ الفرص لدى جميع الشباب في المُجتمع، مِما يُمكنهم مِن الانخراط في الحياة الاقتصادية في أوطانهم، سواءً على هيئة: أصحاب أعمال، أو رواد أعمال، أو مُشتغلين لدى الغير، وهو ما يوَفر لهؤلاء الشباب العائد المادي الذي يُمكنهم مِن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية الكاملة أو الجُزئية، ويؤهلهم إلى السير قُدمًا في دورة الحياة الطبيعية.

"التعليم المطلوب لبناء جيل قادر على ريادة الأعمال وتَحَمّل مخاطر إنشاء مشروع، هو ذلك التعليم القادر على توليد قيمة مُضافة مِن المعارف والمهارات والقُدُرات الإبداعية لدى المُنخرطين فيه."

ويعتبر التعليم الوصفة السحرية لإحداث التنمية المُستدامة المرجوة في المنطقة العربية، فخلق مناخ عام لدى الشباب العربي بأهمية التعليم يتأتى مِن تفعيل نظام كُفء للاندماج الاقتصادي الذي يستطيع أن يُحقق العائد العادل والمُكافئ للاستثمار في التعليم، مما يخلق المناخ العام الداعم لسياسات وبرامج إصلاح التعليم، ويدعم رغبة الأسر في الاستثمار في تعليم أبنائهم مِن الذكور والإناث على حدٍ سواء.

إنَّ خفض مُعدَّلات الفقر والاستثمار في تعليم أكبر عدد مُمكن مِن أفراد الأسرة لأكبر قدر مُمكن مِن التحصيل العلمي عبر

شكل رقم (1) ... سلسلة نتائج الاندماج الاقتصادي الكُفء للشباب

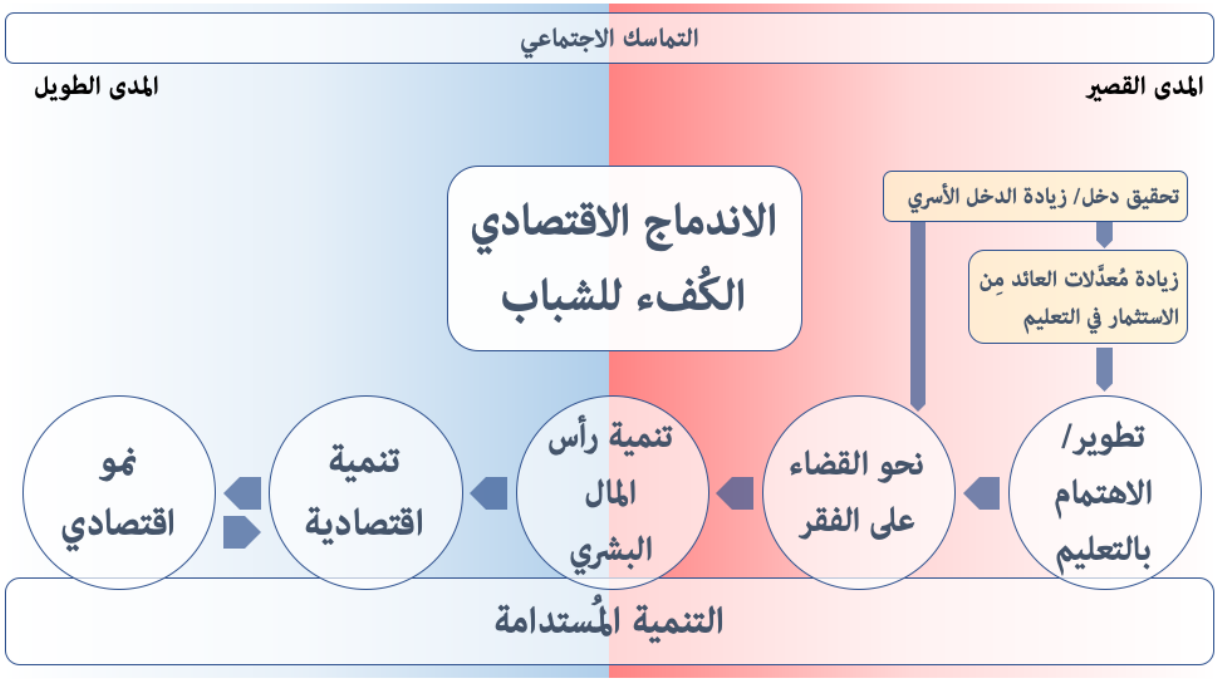

زيادة متوسط عدد سنوات الدراسة للفرد – سواءً على مسار التعليم الفني (التقني) أو على مسار التعليم العالي (الجامعي) – سوف يقود في المدى الزمني المتوسط والبعيد إلى تنمية رأس المال البشري العربي – المُتمثل في النشء والشباب. وهُنا تأتي **كلمة السر في التنمية المُستدامة**، ألا وهي **"تنمية رأس المال البشري"**. إنَّ **الاستدامة لن تتأتى ألا عبر جيل مُثَقَف وواعٍ**، لديه الكفاءة والرغبة في إحداث الثورة المعرفية المنشودة. لذا، فالركيزة الأساسية للاستدامة هي أن **تتحول التنمية مِن نبضة** حَدَثَت نتيجة رغبة لجيل أو قيادة سياسية أو حتى نتيجة لالتزام إقليمي أو أُممي، إلى **نبضات تنموية مُتتالية ومستدامة**، وهو ما لن يَحدُث دون بناء الشخصية العربية المُتطورة التي تتناقل المعارف التراكمية البنَّاءة مِن جيلٍ لآخر.

إنَّ الاندماج الاقتصادي الكُفء للشباب وما سينتج عن **التَدَخُلات الفعَّالة على المستوى الجُزئي** وبالأخص تلك التي تُركز على **الشباب العربي**، والتَدَخُلات المُتابعة على مستوى معيشة الأسرة في المنطقة العربية، ستنتقل آثاره بالتبعية إلى تغيير هيكل

توزيع الدخل ونوعية وجودة السلع والخدمات المُقدَّمة لأفراد المُجتمع. وبتتابع عمليات التنمية الاقتصادية، وبتأثيرها المُباشر على هيكل الاقتصاد الكُلي للدول، سوف يُحدِث الاندماج الاقتصادي الكُفء للشباب **أثراً مباشراً على كمية ونوعية الإنتاج السلعي والخدمي**، وهو ما سوف يؤدّي إلى عمليات نمو مُتصاعدة وبنَّاءة.

إنَّ العرض السابق يُمكن مِن خلاله رسم ملامح **سلسلة نتائج الاندماج الاقتصادي الكُفء للشباب**، والتي تَمتَد عبر المدى القصير والمتوسط والبعيد، لتصل في نهاية المطاف إلى دعم مُتطلبات تحقيق التنمية المُستدامة. ولعلَّ هذا التصور يعكس الربط في سلسلة نتائج الاندماج الاقتصادي الكُفء للشباب بين **المستوى الجزئي بشقيه الفرد والأسرة**، وما يرتبط بهذا المستوى مِن تنمية اقتصادية تعكس أثر زيادة الإنتاج والخدمات على زيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة والهشة اقتصاديًا. إضافةً إلى **المستوى الكلي**، والذي يُعنى **بتحقيق النمو الاقتصادي** الهادف إلى زيادة مُعدلات النمو، وخفض نسب العجز، ورفع تنافسية الاقتصادات الوطنية ... إلخ.

(2) ريادة الأعمال في الوطن العربي ... الهدف والغاية:

> "إنَّ رواد الأعمال هُم فئة نادرة داخل المُجتمعات، لذا فإنَّ إيجاد البيئة التحفيزية والداعمة تسمح لتلك الفئة بالخروج على السطح، ومِن ثمَّ إبراز قدراتها في الابتكار والتطوير والقيادة وتحمل المُخاطرة."

تنوعت مفاهيم ريادة الأعمال سواءً عبر الزمن أو عبر الخصوصية النوعية لفئة النشاط، مثل ريادة الأعمال الرقمية/ التكنولوجية، غيرأن كافة تلك المفاهيم تتمحور حول **رائد الأعمال بصفته الشخصية القابلة لتحمل المخاطرة والرغبة والاستعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة**، وهو ما يعكس القدرة على تبني فكرة جديدة أو اختراع يؤدّي إلى تطوير ثُمَّ إلى إطلاق مشروع صناعي أو تجاري أو خدمي ناجح، قائم على الابتكار. وبناءً على هذا المفهوم فإنَّ ريادة الأعمال تنطوي على تطوير الأفكار، وما سوف تُسفر عنه مِن مُنتجات وخدمات خارج نطاق المشروعات القائمة بالفعل.

تنطوي ريادة الأعمال الناجحة على عددٍ مِن المقومات والخصائص التي تتنوع بين النطاق الجزئي – أي رائد الأعمال – أو النطاق الكُلّي – أي البيئة الاقتصادية والتشريعية المُمَكّنَة. وهو ما سوف يتم مناقشته بكثير مِن التفصيل في أقسام التقرير المُقبلة، بيد أن المُقوم الأساسي الذي نُريد أن نُلقي عليه الضوء، يَنبُع مِن تلك **الخصائص والصفات التي يجب أن ترتبط برائد الأعمال ذاته**، والتي يُمكن أن يتم تلخيصها في العوامل التالية:

1) القُدرة على الابتكار والتطوير.
2) القُدرة على القيادة والإدارة.
3) القُدرة على تحمل المخاطر.
4) المعارف اللازمة لتنفيذ المشروع أو الفكرة.

إطار (3) ... ريادة الأعمال

في أعقاب تحليل وتلخيص المفاهيم المُتعددة لريادة الأعمال يُمكن أن تُختزل في المفهوم التالي "هي تلك الطفرة في النشاط الاقتصادي جرَّاء قيام فرد أو مجموعة بتنفيذ اختراع أو ابتكار، أو إطلاق مشروع يهدف إلى سد فجوة أو احتياج مُجتمعي، أو تحقيق قيمة مُضافة، أو إحداث طفرة معرفية في المُجتمع أو قطاع مِنه، وذلك في أيٍ مِن مجالات الأنشطة الاقتصادية، سواءً كانت صناعية أو تجارية أو خدمية، وكذلك الأنشطة الثقافية".

هل تستطيع ريادة الأعمال أن تُحدث فارقًا؟ ... للإجابة على هذا التساؤل قد يكون مِن المُفيد الوقوف على تلك الآثار المرغوبة التي تستطيع ريادة الأعمال أن تُحدثها في المُجتمعات المحلّية أو الأطر الوطنية، أو حتى على النطاق القومي العربي، والتي يُمكن أن يتم إيجازها فيما يلي:

1) استحداث كيانات اقتصادية مرنة.
2) زيادة قُدرة الاقتصاد على بناء الوظائف.
3) توسيع نطاق الطلب على القوى العاملة.
4) تنويع نطاق الخدمات والمُنتجات التي تستطيع الاقتصادات الوطنية إنتاجها أو تأديتها.
5) توسيع نطاق المُنافسة وما له مِن آثار إيجابية على أسواق السلع والخدمات، وكبح جماح مُعدَّلات التضخم.
6) إطلاق المجال للشباب العربي للابتكار والتطوير.
7) تقليل هجرة الكفاءات، والتي قد تَجِد في ريادة الأعمال منفذًا مُرضيًا لطموحاتها.

شكل رقم (2) ... مُقومات و آثار منظومة ريادة الأعمال

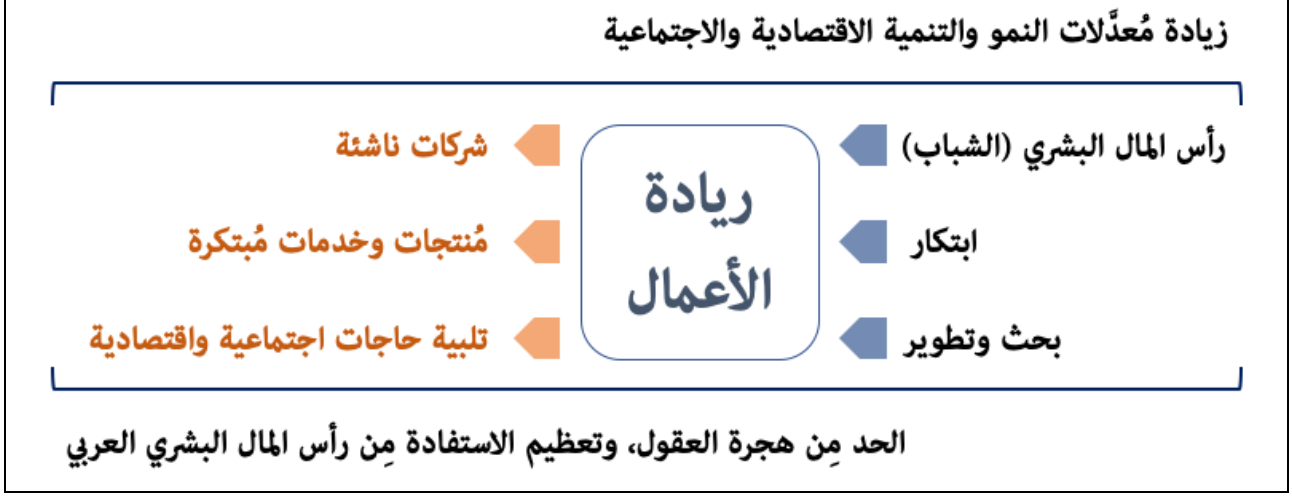

ولعلَّ أهمية تلك الخصائص، سواءً المُتعلقة بمقومات رائد الأعمال أو تلك المُتعلقة بالأثر والعائد مِن ريادة الأعمال، تكمن في أنها تُمَثّل الدَعائم والركائز الأساسية في أية إستراتيجية أو سياسات أو تدخلات تهدف إلى تحفيز وتشجيع ريادة الأعمال. إنَّ الخصائص السابقة مَثلّت المُعطيات الفكرية الأساسية التي بنيت عليها مبادئ وأُسس الإستراتيجية المقترحة لمنظمة العمل العربية الخاصة بريادة الأعمال.

وفي إطار رسم ملامح **هذه الإستراتيجية**، كان التساؤل الأول في هذا السياق يدور حول ماهية الرؤية المُستقبلية المنوط تحقيقها من الاستثمار في هذا القطاع وتمكينه. وللإجابة على هذا التساؤل، دعونا بدايةً نتفق على أن تلك الرؤية يجب أن تتسق في توقيتها مع أهداف التنمية المُستدامة (SDGs)، والتي تلتزم بها الدول العربية ومُنظمات العمل العربي المُشترك، ليس فقط أمام المُجتمع الدولي، ولكن في الأساس أمام مُجتمعاتنا العربية. لذا **فالرؤية المُقترحة لريادة الأعمال في الوطن العربي** هي رؤية مُستهدفة بحلول عام 2030.

الرؤية: "نتطلع بحلول عام 2030 أن تكون ريادة الأعمال في الوطن العربي ركيزة أساسية مِن ركائز الاقتصادات الوطنية العربية، وأحد أبعاد هوية التَمَيُّز العربي عالميًا، سواءً على المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي، والتي يتم نشرها عبر رواد الأعمال العرب في كافة أرجاء العالم."

وستعمل منظمة العمل العربية خلال الأعوام القادمة على دعم صُنّاع القرار من أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي لتبنّي هذه الرؤية والعمل على تحقيقها، وفقاً لخصوصية وإمكانية كل دولة عربية، وخططها المتعلقة بالتنمية المُستدامة، والرؤى الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ **ريادة الأعمال** – وعلى الرغم مِن إيمان المُنظمة الكامل بأنها سوف تكون علامة فارقة في مُستقبل الأجيال القادمة – **لا يجب أن تكون هدفًا في حد ذاتها**، وإنَّما هي **وسيلة لتحقيق أفضل اندماج اقتصادي** مُمكن لفئة مِن الأفراد ذوي القُدرة على المُبادرة والابتكار والقيادة، لتحقيق ذاتهم عبر خوض تجارب ناجحة في ريادة الأعمال، والتي تستطيع أن تُضيف للمُجتمع قوة اقتصادية إضافية لتحقيق مزيد مِن خلق الوظائف. إنَّ الاندماج الاقتصادي المُتحقق عبر ريادة الأعمال (شكل رقم 1) يهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المنشود على المدى البعيد. لذا فإنَّ **المُهمة الأساسية لريادة الأعمال** يُمكن النظر إليها على النحو التالي:

" لدى ريادة الأعمال مُهمتين أساسيتين، أولهما على المستوى الشخصي لرائد الأعمال، والثانية على المستوى الكُلّي للاقتصاد الوطني ... تَكمُن المُهمة الأولى في تحقيق رائد الأعمال لذاته وطموحاته بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بينما المُهمة الثانية تَتَمَثَل في قيادة النمو وتطوير الاقتصاد الوطني عبر بناء كيانات اقتصادية وطنية مَرِنَة وقادرة على استحداث وظائف وتوليد قيمة مُضافة ... أي أن دور ريادة الأعمال يُمكن أن يتم اختزاله في وَصف **الفرصة**."

الفرصة ... هي **الكلمة الموجزة التي تستطيع أن تَصِف ريادة الأعمال** والنظرة التي ينبغي تبنيها من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة في التعامل مع ريادة الأعمال. ففي حقيقة الأمر، تُعدُّ ريادة الأعمال فرصة للأفراد لإطلاق إبداعاتهم، وتحقيق أقصى درجات الإشباع الذاتي، والحصول على التمكين الاقتصادي المُناسب. كذلك تُعدُّ ريادة الأعمال فرصة للنساء – وبخاصة في ظل المُعطيات التراثية والثقافية – في المُجتمعات العربية لتحقيق التمكين الاقتصادي، والانخراط في أنشطة إنتاجية وخدمية، في ظل أفضل توافق مُمكن مع كافة معطيات البيئة الثقافية والعادات والتقاليد للمُجتمعات العربية. وحتى مع تجاوز الأطر التقليدية المُحيطة

بالمرأة في بعض المُجتمعات العربية، فإنَّ ريادة الأعمال تُعدُّ نافذةً لها للانفتاح على أسواق العمل، وتحقيق أنماط مُختلفة مِن الاندماج الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق قيمة مُضافة للأسرة.

> "ليس مِن باب المُبالغة على الإطلاق أن نَصِف ريادة الأعمال بالفرصة ... فريادة الأعمال في الوقت الراهن هي النافذة المُتاحة للانطلاق صوب إحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية ومعرفية عربية غير مسبوقة."

وعلى الجانب الكُلّي، فإنَّ **ريادة الأعمال تُعدُّ بمثابة قاطرة التنمية** المُتاحة، فهي قادرة على إحداث ثلاثة مُستهدفات كُلِّية مرغوبة على المستويات الوطنية. أول هذه المُستهدفات يَرمي إلى **رفع تنافسية الاقتصاد الوطني**، بما في ذلك رفع تنافسية الشركات بغرض زيادة النفوذ التجاري للدول والأقاليم. وثاني هذه المستهدفات يَصبو إلى **نشر ثقافة الابتكار والإبداع** في المُجتمعات، وهو ما يعمل على تحقيق الاستدامة المنوطة بأية تنمية اقتصادية. بينما يتمثل المُستهدف الثالث في **مواكبة التوجهات الاقتصادية العالمية** الرامية إلى التوجه صوب العمل الحر ودعم اقتصادات ريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتحويل الحكومات والمؤسسات الكبيرة إلى كيانات لها القدرة على التعاقدات للاستعانة بكيانات أخرى أكثر مرونة وقادرة على التنفيذ، والذي بات يُعرف بمبدأ إسناد الأعمال Outsourcing. وبناءً على هذا التوجه – الأخير – تتحول الكيانات الضخمة، مثل الحكومات والشركات العملاقة إلى أدوار الإدارة والإشراف، وتتخلى شيئًا فشيئًا عن دور المُنَفّذ، والذي يُناط به إلى شركات أصغر وأكثر مرونة وقدرة على تحقيق الوفورات الاقتصادية المُناسبة جرَّاء تنفيذ تلك الأعمال.

(3) الأبعاد الرئيسية للإستراتيجية العربية المقترحة لريادة الأعمال :

إنَّ بناء الإستراتيجيات الناجحة يتطلب أبعادًا واقعية، وأهدافًا ذكية، أي قابلة للتحقيق، ولها مُستهدفات مُحددة في توقيتٍ مُتفقٍ عليه. لذا فإنَّ أحد أهداف هذا البند يقوم على رسم الملامح الأساسية للأبعاد الرئيسية لرؤية المُنظمة صوب صياغة فاعلة وواقعية ومُحَفّزة لريادة الأعمال في الوطن العربي.

-البُعد الأول- تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية

يتمثل البعد الأول في إعادة النظر في البيئة المؤسسية والتشريعية الوطنية، التي تَتَطَلَب تجاوز عدد مِن التحديات التي يُقِرّها استقراء الوضع الحالي. ويُمكن تقسيمها إلى نقطتين فرعيتين، وهُما: **البيئة المؤسسية، والبيئة التشريعية**.

-البيئة المؤسسية: أوضحت العديد مِن الأبحاث والدراسات المعنية بتحقيق النمو المُتسارع والتنمية الاقتصادية المُستدامة على دور وتأثير الجانب المؤسسي، وهو ما دَفَعَ الكثير مِن المؤسسات الدولية الرائدة إلى إعطاء الإرشادات والأطُر اللازمة لحوكمة تلك المؤسسات. وعلى الرغم مِما لاقته تلك الدراسات مِن انتقادات لكونها غير ملائمة للدول النامية، إذ تتغافل إرشاداتها عن التحديات العميقة التي تواجه أية منظومة للتطوير والتنمية في الدول النامية، ألا أنه بكافة المقاييس هُناك إجماع على ضرورة إعادة النظر في الأطر والمُحددات المُكونة لطبيعة عمل ومهام وحتى حوكمة الجوانب المؤسسية للدفع بالتنمية الاقتصادية المنوط تحقيقها.

بإجراء نظرة شاملة على مستوى الدول العربية، لمراجعة المؤسسات والمبادرات العاملة في مجال ريادة الأعمال، ومجالات دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يتضح وبصورة جلية تمامًا أن هُناك **حاجة ماسة لإعادة تصميم الإطار**

المؤسسي المعني بهذا القطاع، نظرًا للتجزئة الحاصلة في هذا الجانب، إذ أن كثير مِن الدول العربية تحتاج إلى إعادة النظر في تحديد إطار مُحوكَم مُتكامل للأدوار المُختلفة التي تُمارسها المؤسسات والوكالات العاملة في قطاع ريادة الأعمال– وبخاصة الحكومية مِنها – لتنسيق أدوات الدعم وتطوير أوجه المؤازرة فيما بينها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، هُناك حاجة ماسة على مستوى الكثير مِن الأنظمة الوطنية لإيجاد اتفاق بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع – وبالأخص الحكومية – على مفهوم واضح للتفريق والتميّيز بين المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حتى وإن اختلف المفهوم مِن قطاعٍ لآخر ومِن نشاطٍ لآخر، بيدَّ أن الخروج بمفهوم واضح وحاسم أمرًا ضروريًا وبنّاءً. ففي كثير مِن الأحيان يوجد – حتى داخل الجهاز الحكومي للدولة – أكثر مِن مفهوم لتعريف أصناف المشروعات، وهو ما ينشأ عنه خلل هيكلي في التعامل معها، مِما يُسبب ازدواجية المعايير وتناقضها في كثيرٍ مِن الأوقات، مما يُؤدي إلى **تضارب واضح في الإحصاءات الصادرة حول هذا القطاع**، وهو ما يُضعف البنية المعلوماتية الداعمة لعمليات اتخاذ القرار، وبالتالي يُضعف مِن إمكانية تطوير ودعم ذلك القطاع.

ولعلَّ البحث المُتعمق، **والتواصل المُستمر مع أطراف الإنتاج الثلاثة** قد أسفر عن وجود إجراءات حقيقية على أرض الواقع في عددٍ منِ البلدان العربية **لضبط الأُطر المؤسسية الخاصة بقطاع ريادة الأعمال**، وبخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ولعلَّ أبرز وأهم محاولات الحوكمة محل التقدير والإشادة، يكمُن في **تضمين الرؤى الوطنية العربية وكذلك القطاعية محورًا بعينه للحديث عن أهمية منظومة ريادة الأعمال**، والدور الفعَّال لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نشر الابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مُعدَّلات النمو وخفض إشكاليات الاختلالات الاقتصادية الهيكلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تَضمَنّت أيضًا تلك الرؤى الاستراتيجية **الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والبيئة التنظيمية للمؤسسات**، والتي بطبيعة الحال تنعكس على بيئة ريادة الأعمال، وتمكين المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مِن إيجاد البيئة المُناسبة للمُنافسة والتَوَسّع.

-البيئة التشريعية: إن **الدراسة المُتعَمِقَة للاقتصادات العربية أفادت بتحقيق عددٍ مِن الاقتصادات العربية طفرات نوعية** في هذا البُعد تحديدًا، وهو ما انعكس أثرُهُ في مؤشّرالتنافسية العالمي، والذي رَصَدَ في بُعده المُتعلق بالإصلاحات التشريعية والقانونية التَقَدُّم الواضح لعددٍ مِن الدول العربية في هذا الصدد. يوضح استعراض مؤشّر التنافسية العالمي عن عام 2019، وبالتحديد البُعد الفرعي لكفاءة الأُطُر القانونية في اللوائح التُي تُمَثّل تحدّيًا، تَقَدُّم دولتين عربيتين إلى مصاف أفضل عشرة اقتصادات عالمية في هذا البُعد. وهُما مرتبتان مُتقدّمتان جدًا، ويُبرزان التقيّيم الدولي للجهود الحقيقية المبذولة في هذين البلدين في مستوى هذا البُعد الفرعي.

> "على قَدر الجُهد تكونُ الصِعاب ... لِذا فعلى الرغم مما تشهده الكثير مِن الدول العربية مِن إصلاحاتٍ هيكلية في بيئاتها المؤسسية والتشريعية إلاَّ أن البيئات الداعمة بالأخص لريادة الأعمال تحتاج المزيد والمزيد مِن تلك الإصلاحات."

أما على مستوى مؤشّر كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات،والذي ظَهَرَ في سياق مؤشّر التنافسية العالمي لعام 2019، يُمكن استخلاص ظهور ثلاث دول عربية ضمن الاقتصادات العشر الأولى، والتي تَمتلك نظامًا قانونيًا كُفءً لتسوية المُنازعات، وهو ما يعني أنه مِن ضمن الاقتصادات الثلاثين الأكثر كفاءة عالميًا في صدد امتلاك قوانين لها الُقدرة على تسوية المُنازعات تظهر ستة دول عربية في مراتب مُتقدّمة للغاية. وبالتحول صوب امتلاك الدول لقوانين قادرة على التكيُّف مع أنشطة الأعمال الرقمية، والذي يأتي كذلك ضمن الأبعاد الفرعية لمؤشّر التنافسية العالمي عن عام 2019، أظهرت النتائج تَقَدُّم أربعة

نماذج عربية ناجحة في صدد تكييف الأطر القانونية مع أنشطة ونماذج الأعمال الرقمية. والتي تُعدُّ أيضًا مِن الفرص واجبة الاستغلال، فوجود تلك النماذج العربية الناجحة يعني إمكانية مُشاركة ونقل تجاربها بين الدول العربية.

وعلى الرغم مِن تلك الصورة التي يتخللها الكثير مِن المزايا والنقاط المُضيئة، ألا أننا بكثيرٍ مِن الأمل في غدٍ أفضل لشباب عربي واعد، **نتطلع ونوصي بمزيدٍ مِن الإصلاحات التشريعية والقانونية**، التي تستطيع أن تضمن لرواد الأعمال العرب – سواءً في مشاريعهم الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة - القدرة على إيجاد موطئ قدمٍ لهم في الأسواق العربية، وفتح المجال أمام انتشارهم فيها، وتحمّل أعباء المُنافسة جرَّاء العولمة وتداعيات الاتفاقات التجارية والاقتصادية التي تفتح المجال أمام الشركات الأجنبية لاقتحام الأسواق العربية. إنَّ **الإصلاحات التشريعية المطلوبة لا بُد أن تكون في إطار يضمن تحقيق مظلة مِن الحماية وضمان التنافسية والدعم لرواد الأعمال**، وبخاصة في المراحل الأولى مِن عُمر المشروع. بدءًا مِن القوانين المعنية بتأسيس المشروع، والحصول على الموافقات والتصاريح وتراخيص التشغيل، وأية موافقات وتراخيص وتصاريح ذات صلة، ومرورًا بقوانين المُعاملات الضريبية، والتسجيل في سجلات الأعمال، وقوانين تسجيل براءات الاختراع، إذ تظهر الكثير مِن الاختلالات ونقاط الضعف واجبة المُعالجة الجذرية. إذ يجب أن يكون هُناك **نظرة كُلّية – وليست جزئية – لإنتاج سياسات تشريعية مُتكاملة**. والتي يجب أن تضمن في تكامُلٍ غير مُتضاد تبسيط للإجراءات، وتوحيد للمسارات – كمسار التقاضي على سبيل المثال لا الحصر، بما في ذلك إجراءات التخارج وإشهار الإفلاس.

> "لَقد حَقَقَت بعضٌ مِن الدول العربية إصلاحاتٍ هيكلية في مجال تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية، وبشهادة دولية مِن أكبر المؤسسات المُتخصصة، وهو ما يعني وجود خبرة عربية قابلة للمُشاركة والنشر والتعميم على باقي الدول العربية."

إطار (4) ... قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة

قدَّم مؤشّر سياسة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لعام 2018 نظرة مُتفحصة لاقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بغرض التقييم المرحلي للإصلاحات المُتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وخلال هذا التقرير تمَّ إعادة صياغة التعليمات الحكومية السبع المُتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة، المتبعة في مبادئ قانون الاتحاد الأوروبي للمصالح الصغيرة، في أعقاب تكييفها بما يتلاءم مع المنطقة، مِن خلال تقييم مؤشّر سياسة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. وهو ما يُمكن إيجازه فيما يلي:

(1) تهيئة بيئة يُمكن أن يزدهر فيها رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتتكافأ فيها ريادة الأعمال – لا سيما لرواد الأعمال المستقبليين – عن طريق تشجيع الاهتمام بريادة الأعمال والمهارات المُتعلقة بها خاصة بين الشباب والنساء، وتبسيط شروط العمليات التُجارية.

(2) التأكد مِن إعطاء رواد الأعمال النزيهين الذين تعرضوا للإفلاس فرصة ثانية.

(3) صياغة القواعد وفقًا لمبدأ "التفكير بالمشاريع الصغيرة أولًا"، ولا سيما مِن خلال:

- التأكُد مِن دراسة تأثير كافة التشريعات والأنظمة الحكومية على الشركات الصغيرة بعناية قبل تقديمها.
- جعل الإدارات العامة تستجيب لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تكييف أدوات السياسة العامة لتناسب احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتسهيل مشاركة هذه المشاريع في المشتريات العامة والاستفادة بشكلٍ أفضل مِن برامج دعم المشاريع التجارية الصغيرة.

(4) تسهيل حصول المشاريع التجارية الصغيرة على التمويل وتطوير بيئة قانونية وتجارية تدعم دفع المُستحقات في أوانها في إطار المُعاملات التجارية.

(5) تعزيز الارتقاء بالمهارات في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم وجميع أشكال الابتكار من خلال تشجيع الاستثمار في البحوث التي تقوم بها المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ومشاركتها في برامج دعم البحث والتطوير وإنشاء التكتلات وإدارة الملكية الفكرية الفعَّالة.

(6) تمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم مِن تحويل التحديات البيئية إلى فرص مِن خلال توفير المزيد مِن المعلومات والخبرات والحوافز المالية لمساعدة الشركات الصغيرة على الاستفادة مِن الأسواق "الخضراء" الجديدة وزيادة كفاءة الطاقة، حيث يتم ذلك جزئيًا مِن خلال تطبيق أنظمة الإدارة البيئية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(7) تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للاستفادة مِن نمو الأسواق الدولية. مِن جانبها، ستقوم الحكومات بتسهيل تقديم الدعم الخاص بالسوق المُحدد وأنشطة التدريب على الأعمال التجارية.

-البُعد الثاني- تفعيل العناقيد الاقتصادية وسلاسل الإمداد

نشأ مفهوم العناقيد في بدايته في القطاع الصناعي، تحت مُسمّى **العناقيد الصناعية** Industrial Cluster، والذي عَرَّفتهُ الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية على أنه "**تجمع جغرافي، أو محلي أو إقليمي أو عالمي، لعددٍ مِن الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال مُعين بما يُمَثّل منظومة مِن الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم المُنافسة**". وبناءً على هذا المفهوم يُمكن أن يُنظر إلى العنقود الصناعي على أنه تجمع للمنُتجين والموردين ومراكز الأبحاث التي يربطها نطاق جغرافي أو شراكة مِن مُنطلق تحقيق مصلحة أو منفعة مُشتركة. أي أن هذا العنقود هو تحالف لتبادل المصالح الاقتصادية والإنتاجية بين المؤسسات والشركات المُشتَرِكَة في هذا التحالف، والذي يأتي عبر اعتماد الشركات والمؤسسات على الطاقات التشغيلية لتلك المؤسسات وبعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تكون الطاقات البحثية التي توفرها مراكز الأبحاث المُشتَرِكَة في هذا التحالف (العنقود) هي بمثابة الذراع البحثي القابل للاستغلال مِن قِبَل الشركات والمؤسسات المُنضوية تحت هذا التحالف. على الجانب الآخر، يؤدّي التكامل في مراحل التصنيع المُختلفة بين هذه الشركات، وكذلك التكامل في ضمان سلاسل توريد ذات مستويات جودة مُرتفعة، إلى تعزيز تنافسية كافة الشركات والمؤسسات ومراكز الأبحاث المُشاركة. ولعلَّ العناقيد الصناعية لا تقف فقط عِند الشركات، وإنما قد تمتد لتشمل أيضًا بعضًا مِن الجهات الحكومية، ومؤسسات التمويل، والجامعات ... إلخ. لذا فمفهوم العناقيد الصناعية، والذي يُعَبّر بصورة أو بأخرى عن التحالفات الصناعية، هو مفهوم واسع يشمل أنماطاً وأشكالاً وحتى أحجاماً مُختلفة مِن المؤسسات والشركات التي تستطيع معًا أن تبني علاقات تكاملية تُحقق قيمة مُضافة. ولعلَّ **إطار المنفعة المُشتركة والتكامل** الذي يتبناه مفهوم العناقيد الصناعية هو أحد الأسباب التي تُبرِز دور هذا النموذج في كثير مِن التجارب الدولية، ليكون **أحد أهم النماذج المُستخدمة لتحفيز قطاع ريادة الأعمال**، وبخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وتطورت فكرة– العناقيد الصناعية – وانطلقت إلى فضاءٍ أوسع كثيرًا، ألا وهو **العناقيد الاقتصادية**، والتي يُمكن تعريفها كما يلي:

"العناقيد الاقتصادية هي تلك التجمُعات مِن الشركات مُختلفة الأحجام والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، سواءً التمويلية أو التشريعية أو التعليمية أو البحثية ... إلخ، التي تستطيع أن تُكوّن معًا تحالفًا اقتصاديًا يكون قادرًا على التنافس الاقتصادي عالميًا، وتحقيق قيمة مُضافة للاقتصاديات الوطنية."

إنَّ العناقيد الاقتصادية وفقًا لهذا المفهوم تكون بمثابة حلقة الوصل بين الكيانات الاقتصادية على اختلاف أحجامها، سواءً كانت المعنية بإنتاج مُنتج أو تقديم خدمة، وربط تلك الكيانات الاقتصادية بالمراكز والمؤسسات المعنية بمختلف الأبعاد التمكينية والتحفيزية لبيئة الاستثمار والابتكار وبناء القُدرات. وهو ما سيؤدّي بطبيعة الحال إلى ضمان توفير الحاضنة الأساسية لريادة الأعمال، وبالأخص لفئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. نؤكد هنا أهمية إحداث **العناقيد الاقتصادية الفاعلة على مستوى الوطن العربي** باعتبارها تساهم في إحداث طفرة في مستويات النمو والتنمية، وتوفير المظلة الداعمة والحامية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للعمل والنمو والتَغَلب على الأبعاد المُترتبة على العولمة، وما يتبعها مِن قيام كيانات اقتصادية ذات قُدرة تنافسية على اقتحام الأسواق العربية، وهو ما يؤثر سلبًا – بالتبعية – على تنافسية المشروعات الناشئة.

> "إنَّ التَوَسُّع في تحفيز و إنشاء العناقيد الصناعية مِن شأنه أن يَضمَن وجود حاضِنَة اقتصادية ومعرفية وتكنولوجية حامية لأنشطة ريادة الأعمال – وبالأخص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – بِما يَضمَن لها الاستمرارية والنمو واجتياز الفترة الأولى – وهي الأصعب – مِن عُمر أية مُنشأة."

إنَّ العناقيد الاقتصادية، وما لها مِن ارتباط مباشر بسلاسل التوريد Supply Chain، سوف يكون لها الأثر الإيجابي في إيجاد التنويع المطلوب في الكثير مِن الاقتصاديات العربية، وبخاصة الاقتصاديات العربية النفطية التي تسعى إلى إحداث تنوع في هيكل اقتصاداتها. لذا فإنَّ المُنظمة ترى أن الاقتصادات العربية سوف تَجِد في تلك العناقيد الصناعية المزايا التي مِن شأنها تحقيق عدد مِن **الأهداف والطموحات المرغوبة على المستويين الكُلي والجزئي**، وهو ما يُمكن إيجازه فيما يلي:

1) إيجاد البيئة الحاضنة لرواد الأعمال الجُدد، وبخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

2) إنَّ اعتماد الكيانات العملاقة – سواءً الكيانات الاقتصادية الكُبرى أو الحكومات – على الربط بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، سواءً في هيئة سلاسل التوريد، أو عبر استغلال بعضًا مِن قُدراتها التشغيلية مِن خلال عقود الاستعانة "إسناد المهام" Outsourcing Contracts، يمكن أن يزيد من قُدرة الاقتصادات الوطنية على إحداث الوظائف Job Creation في القطاع المُنَظّم.

3) إيجاد كيانات اقتصادية عربية عملاقة تستطيع أن تُنافس في الأسواق العالمية، وأن تقتحم أسواقاً خارج المنطقة العربية.

4) إنَّ تَمَدُد العناقيد الاقتصادية لِتَشمَل كيانات اقتصادية عابرة للحدود العربية، سوف يكون له عظيم الأثر على مقدار وحجم الاستفادة مِن الخبرات والقُدُرات الاقتصادية العربية-العربية في أنماطٍ تشاركية تراكمية.

5) منح الحُرية والمرونة في الحركة لهذه الكيانات الاقتصادية عبر الأسواق العربية سوف يُعزّز – وبلا أدنى شك – التجارة البينية العربية.

6) تَعَملُق هذه الكيانات سوف يقود إلى إحداث قيمة مُضافة على مستوى الاقتصاديات العربية، ويدعم تنافسيتها عالميًا.

-البُعد الثالث- تفعيل التجارة البينية العربية لرواد الأعمال

يأتي البُعد الثالث مِن الإستراتيجية المُقترحة لريادة الأعمال في الوطن العربي مُتمثلًا في دعم أركان منظومة التجارة البينية العربية، والتي تُمَثل الفُرصة الأكيدة أمام رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة في الوطن العربي. إنَّ **السوق العربي الكبير**، وما يحمله مِن **خصائص تتشابه في الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمعرفية**، يجعل مِن هذا السوق **فرصة كبيرة أمام رواد الأعمال العرب**

لتوسعة نشاطهم، واستهداف فئات واسعة النطاق مِن العُملاء. لذا فإنَّ هذا البُعد يُعتبر مِن الأبعاد الهامة على مستوى ريادة الأعمال للمنشآت المتوسطة والكبيرة، أي التي تستطيع، مِنذ بداية إنشائها أو فيما بعد، الانفتاح على التصدير في الأسواق العربية المُختلفة.

إنَّ إحصاءات صندوق النقد العربي تُبرز أن حجم التجارة الخارجية للدول العربية قد ارتفع بنحو 8.7% في عام 2018 مُقارنةً بعام 2017، إذ ارتفعت مِن نحو 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017، إلى نحو 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018. غير أن تلك الصورة الإيجابية يُوازيها بعضًا مِن السلبية النابعة مِن تأرجُح متوسط نسبة مُساهمة التجارة البينية العربية حول 10% فقط مِن إجمالي التجارة الخارجية العربية للعام 2018. ولقد لَفَتَ تقرير صندوق النقد العربي – آفاق الاقتصاد العربي 2017 – النظر إلى وجود اتفاقية التجارة الحرة العربية الكُبرى، والتي تأتي كبرنامج تنفيذي معني بتفعيل اتفاقية تيسير التجارة والتنمية، والتي بدأ العمل بها مُنذُ يناير-1998. فقد أشار التقرير إلى دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى حيّز التنفيذ في عام 2005. غير أنه وعلى الرغم مِن وجود الاتفاقية العربية الشاملة، وبرنامجها التنفيذي المُشار إليه، ألا أن التجارة البينية العربية لازالت تواجه الكثير مِن المُعوقات والتحديات، والتي مع رفع مستوى تفعيل الاتفاقية وتوسيع نطاق تغطيتها – سواءً على مستوى الدول أو الأنشطة الاقتصادية – سوف تتجه صوب التلاشي والاضمحلال.

إنَّ اتفاقية "تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية" قد صدرت في أول قِمّة اقتصادية عربية عام 1980، وبُمقتضاها تمَّ الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997. وتهدف هذه المنطقة إلى تحرير تجارة السلع والخدمات عربية المنشأ مِن كافة أشكال الضرائب والرسوم الجمركية، وكافة القيود الجمركية على اختلافها. إذ تُعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى النواة واللَبِنَة الأساسية لقيام السوق العربية الكُبرى. وقد تمَّ الانتهاء مِن وضع قواعد المنشأ العامة والتفصيلية، واعتماد نموذج شهادة المنشأ المؤَحد.

إنَّ رفع نسبة تمثيل التجارة البينية العربية مِن إجمالي التجارة الخارجية العربية، لتتجاوز ذلك الرقم المُتواضع للغاية يَقتَضي **تذليل الكثير مِن العقبات والتحديات**. تَتَمَثَل أولى تلك التحديات في تخطي القيُود غير الجمركية، والتي تُعتبر حائلًا كبيرًا أمام الصادرات العربية-العربية، وبالأخص لدى الشركات الناشئة والمُنشآت المتوسطة على وجه الخصوص. فإعادة التثمين الجُمركي وكثرة المُستندات المطلوبة مِن القائمين على التصدير، سواءً في البلد العربي المُصَدّر أو البلد العربي المستورد، غالبًا ما تشَكل عائقًا كبيرًا، يمكن أن يتحول إلى عبء مالي على عمليات التصدير والاستيراد العربية-العربية، وهو ما يُفقد المُنتجات العربية الميزة التنافسية أمام السلع المُنافسة في الأسواق العربية، وبخاصة القادمة مِن الدول الآسيوية – ومِنها الصين وتايوان على وجه الخصوص.

لذا فإنَّ **الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال لا بُد وأن تتكامل مع ما يتم مِن جهود ونجاحات تمَّ تنفيذها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى**، لتَتَمَخّض عن **دليل إجراءات ومُستندات موَّحد للمشروعات الريادية**، **ودليل يَتَضَمَن القيود والمواصفات الفنية المُتعلقة بكافة الأنشطة الاقتصادية الريادية**، الإنتاجية والخدمية، بحيث لا يكون هُناك أي مجال للاجتهاد أو التباين الحاد في المواصفات الفنية بين أنظمة الجمارك العربية المُختلفة، وحتى يكون مُحفّزًا لرواد الأعمال العرب – وبالأخص المشروعات المتوسطة وما دونها – بالتّوجُه صوب التصدير وتوسعة نطاق السوق والقيمة المضافة. فقد يكون مِن قَبيل التكامل العربي الإستراتيجي، أن تأخذ اللجان العاملة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى على عاتقها مسؤولية صياغة هذين الدليلين، وتحديثهما في حال استقبال إشعار مِن أحد الدول الأعضاء بالرغبة في تحديث أو تغيير أحد بنود أو مواصفات أحد

المُنتجات أو الخدمات المُنضَمَة في طيات هذين الدليلين. وبناءً على ذلك يكون هُناك **شهادة جُمركية عربية قياسية للأنشطة الريادية** تُصدِرها أنظمة الجمارك العربية في صدد المُنتجات والخدمات عربية المنشأ، والناشئة عن أنشطة ريادية عربية. ومِن المُناسب في هذا الصدد، أن تُقَدّم تلك اللجان **المُحفزات والضمانات المُناسبة للشركات العربية الناشئة**، والمشروعات المتوسطة وما دونها حال قيامها بتصدير مُنتجاتها إلى البلدان العربية الأخرى، حتى ولو لعددٍ محدود من العمليات مِن قِبَيل التحفيز.

ومِن الأمور الهامة التي يجب أن تنطوي عليها الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال، وبالأخص في بُعدها المعني بتفعيل التجارة البينية العربية لرواد الأعمال والشركات الناشئة في الوطن العربي، أن يتم **القضاء على كافة أنماط وأشكال الرسوم والضرائب التي تتعرض لها المُنتجات والخدمات عربية المنشأ** عِند تناولها في أسواق عربية غير ذات سوق المنشأ. إذ أن هذه الرسوم والضرائب تكون في محتواها ذات أثر تراكمي على التكلفة الإجمالية لتلك المُنتجات والخدمات، وهو ما يرفع تكلفتها على المُصَدر، وبالتالي ينتقل عبء تلك التكلفة إلى المُستهلك النهائي، فينعكس على الحد مِن تنافسية هذه البضائع. فلعلَّ الإجراءات الإيجابية التي أخذتها الدول العربية في صدد تخفيض الرسوم الجمركية على المُنتجات والخدمات ذات المنشأ العربي، يتلاشى أثرها مع وجود ضرائب ورسوم إضافية. لذا فإنَّ هُناك ضرورة لأن يكون للمُنتجات والخدمات عربية المنشأ الميزة التنافسية بأن يتم إعفاؤها أو تخفيض المُستحقات المفروضة عليها مِن التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب غير الجمركية. وحيث أن تلك الغاية مِن أحد الأهداف الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى، فيجب تسليط الضوء مرةً أخرى على **أهمية ربط الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال بالأعمال الجارية التنفيذ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكُبرى**، ولجانها التنفيذية، وذلك لتعظيم العائد مِن مِثل تلك الإستراتيجيات العربية، وعدم تكرار الجهود.

إنَّ الكثير مِن الدول العربية تلجأ إلى إنشاء ما يُطلق عليه المناطق الحرة، أو المناطق الاستثمارية أو الاقتصادية، وأيًا كان مُسمى تلك المناطق فأهدافها تتباين بطبيعة الحال وفقًا لأولويات الدولة المُنشِئة لها. وعلى الرغم مِن تنوع وتعدد تلك الأهداف، ألا أن هُناك أهدافًا مُشتركة ترتبط بتحفيز آليات النمو، والتعجيل بالتنمية الاقتصادية، عبر تَبَني مبدأ اقتصادي معني بتعظيم الصادرات، وإيجاد المُحفزات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز الاستثمارات الوطنية الراغبة في مُخاطبة السوق العالمي. لذا فإنَّ الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال، يجب أن تدعم قيام **مناطق عربية استثمارية**، يكون مِن أهدافها الأصيلة: **تخفيف القيود الجُمركية عن التجارة البينية للمُنتجات والخدمات عربية المنشأ**، وتشجيع تجارة الترانزيت بين الدول العربية، **وتعظيم سلاسل القيمة الاقتصادية** – سالفة الذكر – على مستوى الدول العربية، وإنشاء **منظومة الصناعات الإستراتيجية العربية** التي ينبغي حمايتها بعدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية قيد المُستطاع لكي تنمو وتزدهر. وبناءً على ذلك يكون الغرض مِن إقامة المناطق الاستثمارية العربية تشجيع فئة ريادة الأعمال العربية المتوسطة والكبيرة، والقادرة على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المُستدامة في الوطن العربي.

> "إنَّ قيام المناطق الاستثمارية العربية سوف يَخلِق توجهًا جديدًا في المحتوى الاقتصادي العربي، والذي لَن يَقتصر فقط على الاستثمارات العربية، إذ أنه سوف يكون أداة جيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، التي تؤمن بأن السوق العربي الكبير فرصة للاستثمار والرِبح."

-البُعد الرابع - اقتصادات المُستقبل

إنَّ المنطقة العربية لديها فرصة كبيرة في عددٍ مِن الاقتصادات التي بدأت تتبلور ملامحها خلال العقود السابقة، والتي يتمتع الوطن العربي فيها بمزايا وهبات طبيعية وبشرية. لذا فلا بُدَّ وأن تولِي الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال اهتمامًا بالغًا بتشجيع وتحفيز أنماط مِن ريادة الأعمال، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، للانخراط في تلك الاقتصادات النوعية الناشئة والآخذة في التنامي. يأتي في مُقَدّمة تلك الاقتصادات، ما يُطلق عليه **الاقتصاد الأزرق**[1]، والذي يقوم على **الاستفادة المباشرة وغير المباشرة مِن النطاقات الواسعة مِن المُسطحات المائية بصفة عامة**، وبالأخص البحار والمحيطات، كونها أحد عناصر الطبيعة وبيئات التشغيل غير المُستغَلة عادة في العمليات الاقتصادية. ولعلَّ نُقطة البدء لتفعيل هذا الاقتصاد بصورة مُناسبة لنمو ريادة الأعمال، ودون الإفراط المُضر بالتوازن البيئي، يجب أنَّ تتم عبر بناءِ إطارٍ تشريعي قائمٍ على الإدارة المستدامة للنظام البيئي للمحيطات بما يُعَزز التنمية والنمو الاقتصادي.

إنَّ **المنظور الجغرافي للدول العربية يوضح امتلاكها لنُظُم بيئية بحرية تُمَكّنُها مِن ممارسة أنشطة الاقتصاد الأزرق**، والتي يُمكن أن تكون أحد سُبُل مواجهة الفقر، والمساهمة في توفير نظام آمن ومُستدام مِن الأمن الغذائي الوطني والعربي. فضلًا عما يُمكن أن يَنتُج عن تلك الأنشطة الاقتصادية مِن تحقيقِ قدرٍ مِن الرفاهية الاقتصادية، عبر ما سوف توفره تلك الأنشطة مِن وظائف، وبالأخص لسكان المناطق الساحلية، والذين تتوفر لديهم الخبرات والقُدُرات – بل وحتى الرغبة – في مُمارسة تلك الفئة مِن الأنشطة الاقتصادية المُتوارثة. إنَّ أنشطة الاقتصاد الأزرق لا ترتبط بعمليات الصيد وتربية الأحياء المائية فحسب، بل تَتَعَدَد لتشمل السياحة البحرية والشاطئية، والخدمات اللوجستية في أعالي البحار ... إلخ.

وانطلاقًا من اعتماد الكثير من الدول العربية على واردات الغذاء بِما يضع الأمن الغذائي العربي دائمًا قيد التهديد، **فالفرصة مُتاحة أمام غالبية الحكومات العربية لدعم المبادرات الشبابية، وتعزيز روح الريادة والابتكار في أنشطة الاقتصاد الأزرق**، وذلك وفقًا للفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة بكلِ دولة. كما تطمح **الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال أن تدفع صوب تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي لتوجيه الشباب نحو ريادة الأعمال في المشاريع ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالاقتصاد الأزرق**، وذات القيمة المضافة المتنامية للاقتصاد الوطني، مع ضرورة بقاء الإشراف والرقابة مِن جانب الحكومات على تلك المشاريع لضمان عدم وجود أيّة تجاوزات بيئية. إذ يجب أن يتم تفعيل السياسات التي مِن شأنها كبح الممارسات غير المُستدامة، كالصيد غير القانوني، وتحفيز مثيلتها المستدامة، وتحسين مرافق البنية التحتية، وتوفير التكنولوجيا الحديثة الداعمة لتلك الأنشطة، والمعرفة بشأن أهم الممارسات وأكثرها جدوى، بُغية تعزيز وزيادة المرونة والاستجابة للطلب المحلي والإقليمي على السلع والخدمات البحرية. فضلًا عن الأنشطة المُتعلقة باستخدام المياه لتوليد الطاقة وبناء السدود وجذب الاستثمارات الزراعية مِن الدول التي تفتقر إلى وجود مساحات مناسبة من الأراضي الزراعية.

وبالانتقال صوب نمط اقتصادي حديث أيضًا، ألا وهو **الاقتصاد الأخضر**[2]، والذي يُعتبر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، عبر تعظيم القيمة الاقتصادية والعائد مِن الموارد الطبيعية، وضمان كفاءة استخدامها. يتضح مدى أهمية أن تَتَضَمَن الإستراتيجية العربية المقترحة لريادة الأعمال **إعادة هيكلة السياسات وزيادة الحوافز التي تصبو إلى الاستخدام المستدام لرأس**

[1] تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل"البند التاسع"- الدورة 46 لمؤتمر العمل العربي
[2] متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل "البند التاسع" الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي

المال الطبيعي كأحد المصادر الداعمة للعدالة الاجتماعية، وتخفيف حِدَة الفقر، والحَد مِن النُدرَة النسبية لبعض الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة من التلوث الناجم عن بعض العمليات الاقتصادية.

ويُمكِن للاقتصاد الأخضر أن يُساهم في دفع عجلة التنمية والحد من الفقر والبطالة وخلق المزيد من الوظائف في الدول العربية، لا سيما مع توافر الغابات والأراضي الزراعية التي تنطوي على موارد طبيعية قابلة للاستخدام في المشروعات الريادية. ولعلَّ أحد **أهم مزايا الاقتصاد الأخضر**، وبالأخص في قضية التشغيل وتحقيق الاندماج الاقتصادي الكُفء والسريع، أنه **يستهدف بالأساس توظيف العمالة ذات المهارات المنخفضة**، والتي غالبًا ما تجد صعوبة في دخول أنماط اقتصادية أخرى، مثل الاقتصاد القائم على التصنيع والتكنولوجيا. كذلك يستطيع أن يخلق **فرصًا للصناعة والاستثمار ذات قيمة اقتصادية مُرتفعة** في كثير مِن الدول العربية – وبالأخص النامية مِنها – إذ تعتمد على الزراعة كمصدر للدخل، وذلك من خلال السياسات الوطنية الداعمة للتوجه صوب خلق وتسهيل تنفيذ الفرص الريادية للأنشطة الاقتصادية المُنطَوِيَةِ خلف هذا الاقتصاد. والتي مِنها على سبيل المثال، تشجيع أنشطة رفع كفاءة استخدام الموارد عبر إعادة تدوير النفايات التي تصلح للاستخدام مرة أخرى، وما يترتب على ذلك مِن أنشطة صناعية للمُنتجات الورقية والأخشاب التي تُستَخدَم لصناعة الفحم. وبناءً على ذلك يستطيع الاقتصاد الأخضر من خلال الغابات والمراعي المساهمة بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة القيمة المُضافة. ولعلَّ أحد أهم الأبعاد التي تأتي كنتيجة مُباشرة لحسن توظيف مشروعات ريادة الأعمال في أنشطة الاقتصاد الأخضر، مثل استغلال الأراضي الزراعية والغابات، توفير المصادر الأساسية لضمان حماية واستدامة الأمن الغذائي العربي، ليس للدول العربية المُنتجة وحسب، ولكن لكافة بقاع الوطن العربي.

وبالانتقال صوب الفئة الأخيرة مِن الاقتصادات المُستهدفة في إطار الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال، يأتي **اقتصاد المعرفة** ضمن أهم تلك الاقتصادات. ويُعبّر اقتصاد المعرفة عن **تلك الفئة مِن الاقتصادات التي تولي اهتمامًا كبيرًا لرأس المال الفكري** – والذي هو بطبيعة الحال **غير قابل للنفاذ** – وليس المادي أو المالي. وذلك عبر ثلاثة عناصر أساسية، وهي: المعرفة، والتكنولوجيا، والابتكار. وبناءً على توافر تلك العناصر مُجتَمِعَة تتعاظم القيمة المُضافة للاقتصاد الكُلّي. ويقوم بالأساس اقتصاد المعرفة على تعزيز مبادئ وآليات التَعَلُم طويل الأجل، بِما يواكب مُستجدات ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية، ويُناسب احتياجات وأذواق المُستهلكين المُتجددة والمُتغيّرة، ويُشَجع على الابتكار والتطوير. فضلًا عن تعزيز وزيادة أنماط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أغراض التعليم والأنشطة البحثية.

إطار (5) ... الثورة الصناعية الرابعة وريادة أعمال المُستقبل

لَقَد خَرَجَ المُنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس – عام 2016 – بإعلان إطلاق الثورة الصناعية الرابعة، والتي تَنبُع أساسًا مِن النجاحات الفائقة التي حققتها الثورة الصناعية الثالثة في مجالات التكنولوجيا الرقمية، والإمكانيات والقُدُرات الفائقة للوصول إلى المعرفة. لذا فإنَّ الثورة الصناعية الرابعة، والتي هي ثورة معلوماتية في أساسها، تقوم على أبعاد للتطوير والاستفادة اللامحدودة مِن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والروبوت، وإنترنت الأشياء، والتحكم الآلي في الكثير مِن النواحي الحياتية مثل القيادة الآلية، والطباعة ثُلاثية الأبعاد، والنانو تكنولوجي ... إلخ. ولعلَّ وجه الاختلاف المحوري بين الثورة الصناعية الرابعة، والثورات الصناعية الثلاث السابقة، يَكمُن في عُمق تأثيرها على أنماط ووتيرة الإنتاج من خلال رقمَنَة العمليات الاقتصادية

والتجارية في سياق اقتصاد المعرفة. وقد نجحت بالفعل بعض الدول – مثل الصين، والهند، واليابان – في تحقيق التنمية وزيادة مستوى التنافسية، وتشجيع مزيد مِن العمالة، مِن خلال الاستفادة مِن آليات وتوجهات الثورة الصناعية الرابعة.

وتنطوي الثورة الصناعية الرابعة على مجموعة من التطبيقات ذات الفائدة الاقتصادية، والأثر المُباشر على القدرة الإنتاجية، والتي تُطلِق العنان لسياقِ نظامٍ عالميٍ أضحى قائمًا على المعرفة وتكنولوجيا الإنتاج المُتسارع، ومِن أمثلة تلك التطبيقات:

-1- استخدام الطباعة الالكترونية ثلاثية الأبعاد في عمليات التصنيع.

-2- الاستخدام المُوَسّع للذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence، مِن خلال برامج مُصَمّمَة للعمل كبديلٍ لبعض الأنشطة العقلية، مِما يعني قدرة التكنولوجيا على محاكاة العقل البشري في اتخاذ القرارات المستندة إلى جُملة مِن المعطيات.

-3- بناء قواعد البيانات الضخمة Big Data وتحليلها، واستغلال تقنيات الحوسبة السحابية Cloud Computing لتسريع عملية الإنتاج، واستنباط الأحكام والنتائج إزاء الأنشطة المختلفة، ولاسيما الأنشطة الاقتصادية بُغيَة الوقوف على نقاط القوة ومجابهة نقاط الضعف، وتسهيل عمليات التخطيط والاختيار الأمثل لمجالات التحرك المستقبلي.

-4- تعزيز استخدام "الواقع المعزز Augmented Reality" لتوفير مزيدٍ مِن المعلومات الرقمية الإضافية، إلى جانب المعطيات الحقيقية، بصدد مجال أو بيئة مُعينة وعرضها في صور مُرَكّبَة.

-5- استخدام الروبوتات والقوى العاملة المختلطة لتخفيف الأعباء على العامل البشري وتوفير الوقت المهدور في أنشطة يُمكن أداؤها باستخدام الروبوت.

تُعتبر الثورة الصناعية الرابعة فرصة سانحة لأنشطة ريادة الأعمال، ليس فقط لِما تنطوي عليه مِن تطوير لعددٍ مِن فرص المشروعات الريادية القائمة بالفعل، ولكن لكونها نافذة نحو إطلاق نمطٍ مُغايرٍ مِن الأنشطة الإنتاجية والخدمية، القادرة على زيادة القيمة الاقتصادية المضافة. ولعلَّ الثورة الصناعية الرابعة هي أيضًا فُرصة ونافذة للدول النامية على وجه الخصوص، إذ أنها توفر مِن القُدُرات ما يُمكن معه لتلك الدول أن تتجاوز الحلقة التقليدية مِن الاعتماد على الصناعات الأولية وتصدير المواد الخام أو الصناعات التحويلية البسيطة، وذلك مِن خلال الاعتماد على فئة جديدة مِن المشروعات الريادية القائمة على توفير بعض المُنتجات والخدمات مِن خلال الإنترنت، والاستخدام المَوَسَّع والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إنَّ هذا التحول في أنماط الإنتاج وتقديم الخدمات في المُجتمعات النامية مِن شأنه أن يُعزّز مزيدًا مِن التدفقات النقدية وتراكم رؤوس الأموال، بما يقود عاجلًا أو آجلًا نحو تحولات هيكلية في النظام الاقتصادي، وتوفير البدائل غير التقليدية القادرة على تسريع عمليات استحداث الوظائف وتعظيم العائد مِن الاستثمار في التعليم.

وتعتبر المنصات الرقمية لتوفير سيارات الأجرة وتوصيل الطلبات مِن أفضل الأمثلة على مدى الاستفادة المُمكن تحقيقها مِن جرَّاء تعظيم استخدام الثورة الصناعية الرابعة. إذ تستخدم هذه الشركات تطبيقاً إلكترونياً يتم تحميله على الهواتف الذكية لاستدعاء أُسطُول مِن السيارات التي لا تملكها الشركة، ولكنها فقط استطاعت أن توَفّر السوق الالكتروني – الافتراضي – الذي يَعمَل على مُقابلة جانبي العرض والطلب على تلك الخدمة. ولعلَّ النجاح الذي حَقَقَته هذه الشركات، خير دليلٍ على واحدة مِن الأنماط الجديدة غير التقليدية التي أضافتها الثورة الصناعية الرابعة إلى الأنشطة الاقتصادية وهيكل أداء الأعمال.

وتمتلك الدول العربية قدرات متفاوتة تؤهلها لوضع السياسات والخطط والاستراتيجيات في مجال ريادة الأعمال واقتصاد المعرفة، ولا سيما مع التَمَيُّز – غير المُستغل إلى الآن – المشهود لرأس المال البشري العربي. لكن على أية حال، البنية التحتية العربية المؤهلة لاقتصاد المعرفة تؤكد صلاحية عددٍ كبيرٍ مِن الدول العربية، مِن حيث البنية التحتية التكنولوجية القائمة بالفعل. غير أن الإشكالية الحقيقية لا زالت في القوانين والتشريعات التي تحتاج إلى الكثير مِن التحدّيث والتطوير لتواكب المُعطيات الاقتصادية المُتغيرة والمتباينة. فعلى سبيل المثال، يُنادي اقتصاد المعرفة - في ظل الثورة الصناعية الرابعة – بتعزيز سهولة تبادل المعارف والمعلومات عبر التقنيات الحديثة، وتحقيق مزيد من الانفتاح على العالم، بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لأداء بعض العمليات بسرعة ودقة أكثر من ذي قبل. إنَّ كُل تلك المعطيات لن تتحقق سوى في ظل أنظمة تشريعية وقانونية قادرة على التكيُّف مع مُستقبل عولمة المعلومات والمعارف. ولعلَّ المُنظمة – في ذات السياق – تدعو لأهمية تفعيل آليات حوارٍ غير تقليدية بين أطراف الإنتاج الثلاث للاتفاق على مُستجدات معايير العمل في ظل بيئات وأنماط عمل وتكنُولوجيا غير تقليدية.

إطار (6) ... تحدّي الهوامير

هو النسخة العربية لبرنامج "Shark Tank" الأمريكي. والذي قدمته إحدى القنوات العربية في عدة مواسم. وتدور الفكرة الأساسية للبرنامج على دعم رواد ورائدات الأعمال، عبر إتاحة الفرصة لهم لطرح أفكار مشاريعهم سواءً كانت بالفعل قائمة ويبغون تطويرها، أو هي فكرة تحتاج إلى رأس مال لتحويلها إلى نشاطٍ ريادي فعلي. وفي أعقاب قيام رائد الأعمال – أو الراغب في ريادة الأعمال – مِن الانتهاء مِن طرح فكرته تقوم لجنة الحكم المُكَوَنَة مِن مجموعة من كبار المستثمرين وبعض رجال الأعمال في مناقشة المُقدم، سواءً بنقض الفكرة، أو تنقيحها، أو بعرض الشراكة والعائد مِن الاستثمار في هذا المشروع. أي أن رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة في خلال الوقت المُخصص لهم لعرض فكرتهم يحاولون جاهدين اجتذاب الدعم المالي أو المادي أو المعرفي أيضًا مِن قِبَل كبار المُستثمرين في لجنة الحكم، والذين بدورهم يتعهدون بالاستثمار في المشاريع القائمة على الابتكار، والتي لديها قيمة اقتصادية واضحة لتعزيزها وزيادة قُدُراتها على التوسع والرواج. وفضلًا عما تَقَدَّم، تقوم لجنة الحكم بتقديم بعضٍ مِن التوجيه والإرشاد – في مجالات الصناعة والتجارة وتعميق استخدام التكنولوجيا – للمشاريع التي لم يتسنى لها الفوز والحصول على الدعم، حتى تتمكن من تحسين نهجها وتحقيق النجاح. كذلك يجري التنافس بين المستثمرين – لجنة الحكم – فيما بينهم لتقديم الدعم للمشروعات التي يرتأوا أنها سَتُحَقِق تراكم رأس المال تِبعًا لكونها أكثر إبداعًا.

(4) الأهداف المرجو تحقيقها بحلول عام 2030:

كما أسلفنا الذكر في البند الثالث مِن هذا القسم، لا يَنبغي أن تَخرُج أية إستراتيجية دون وجود منظومة مرادفة لها مِن بدايتها تكون معنية بالمُتابعة والتقيّيم لتلك الإستراتيجية. وحيث أن التقرير الكائن بين أيادي حضراتكم يتضمن خطوطاً عريضة لإستراتيجية عربية مُقترحة لريادة الأعمال، لذا فقد ارتأينا أن نصيغ عددًا محدودًا من الأهداف التي تقترحها الإستراتيجية، وهي:

1) تواجُد خمسة عشر اقتصادًا عربيًا – على الأقل – بين الاقتصادات الخمسين الأكثر تنافسية عالميًا في عام 2030.
2) الوصول بِما لا يقل عن خمسة عشر دولة عربية لأن تكون بين أكبر ثلاثين دولة مِن حيث سهولة مُمارسة الأعمال في عام 2030.
3) رفع نسبة التجارة البينية العربية إلى ما لا يقل عن 50% مِن إجمالي حجم التجارة الخارجية للدول العربية في عام 2030.
4) خفض مُعدَّل البطالة بين الشباب (15 – 35 سنة) في العالم العربي.

5) خفض نسب المُنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع غير المُنظم العربي.

6) مُضاعفة – على الأقل – نسبة رواد الأعمال العرب في عام 2030 مُقارنةً بعام 2020.

7) تحقيق مُعدَّل استدامة لخمسة سنوات على الأقل بين المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بحلول عام 2030.

القسم الثاني : تطوير منظومة التعليم والتأهيل المهني لصناعة رواد أعمال المستقبل

(1) وظائف المُستقبل:

مُنذُ أوائل الألفية الجديدة، ارتفعت الأصوات المنادية بضرورة تطوير منظومات التعليم، وضرورة أن تكون مُعبّرة عن واقع وأحلام الشعوب في بناء أُمم قوية قائمة على المعرفة. وقد أدركت منظمة العمل العربية أهمية تطوير منظومة التعليم والتدريب فاعتمدت الدورة 37 لمؤتمر العمل العربي/المنامة- 2010/ الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني[3] بالتزامن مع اعتماد الفترة 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل. ومع حدوث زيادة السكان في عددٍ مِن الأقطار العربية بنهاية الألفية السابقة، ومع تراجع عدد مِن الاقتصادات العربية في مُقابل العولمة ودخول الشركات العالمية والتجارة العابرة للحدود موضع التَدَخُل المُباشر والقوي في اقتصادات الدول، لم تستَطِع بعض الاقتصادات العربية أن توفر الاستثمارات الكافية والفاعلة لإحداث عمليات بناء الوظائف الكُلّية والقطاعية والنوعية التي يُمكن لها أن تقابل هذا الضغط السكاني المُتزايد Population Momentum، وبخاصة الطفرة السكانية في أعداد الشباب Youth Bulge، ولعلَّ تلك الفترة الزمنية قد شَهِدَت طفرة موازية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تحولت مِن الغرف المُغلقة، والمعامل البحثية في أواخر السبعينيات إلى أيادي كُل طفل وشاب في العالم في عصرنا الحالي، والتي أدت إلى صباغة كُلّ شيء في الحياة حولنا بالصبغة التكنولوجية. إذ لَم يَعُد يخلو مُنتج أو خدمة مِن الحاجة إلى التكنولوجيا، بدءًا مِن مراحل الإعداد له وإنتاجه، ومروراً بطرحه في الأسواق والإعلان عنه، وانتهاءً بوضعه متناول المُستهلك أو المُستفيد.

وبناءً على تلك التغيُّرات السكانية والتكنولوجية والاقتصادية، بدأت الأصوات المُطالبة بتطوير منظومات التعليم بالإشارة إلى واحدة مِن أهم مظاهر العصر، ألا وهي عدم مواءمة المهارات المُكتسبة مِن المنظومات التعليمية على اختلافها مع مُتطلبات سوق العمل Skill-mismatch. إذ بدأ هذا المُصطلح يطرح أبعاداً وأُسساً مُحددة لآليات تطوير التعليم، ومساراته، وهو ما بدأ يُعرف بربط التعليم بمتطلبات سوق العمل. ولعلَّ ظهور هذا المفهوم هو ما قاد إلى بداية ضم منظومة التدريب إلى منظومة التعليم، والمطالبة بتطويرها. اشترطت الكثير مِن الرؤى والإستراتيجيات الوطنية التي وُضِعَت قيد الإعداد والتنفيذ في العقود القليلة الماضية عمليات التطوير الناجحة لأية منظومة تعليمية، بأن تكون تلك الإصلاحات مرتبطة باحتياجات ومُتطلبات سوق العمل، سواءً مِن وظائف مرغوبة وبها ندرة، وأخرى بها وفرة غير مطلوبة، أو على مستوى المهارات المطلوبة لكل فئة مِن فئات الوظائف التي يُنتجها النظام التعليمي.

> "التخطيط للمستقبل لا يجب أن يتم مِن مُعطيات الحاضر، لذا فالتخطيط لمنظومات التعليم والتعليم الفني والتدريب يجب أن يقوم على استشراف مُعطيات أعمال ووظائف ومهارات المُستقبل."

ومع تسارع وتيرة التقدُّم التكنولوجي، وانسجامًا مع الثورة الصناعية الرابعة، بدأت الكثير مِن الأصوات تتحول إلى ما يُمكن أن نطلق عليه المرحلة الثالثة مِن تطور العلاقة بين أنظمة التعليم والتدريب ومنظومات أسواق العمل الوطنية والعالمية. إذ تأخذ هذه الأصوات على عاتقها الإشارة إلى أن التغيُّرات الجوهرية التي سوف تَحدُث في السنوات القليلة القادمة بشكلٍ خاص، سوف تؤدّي إلى اندثارِ وظائف واستحداثِ أخرى، وهو ما بات يُعرف بوظائف الماضي ووظائف المُستقبل. إنَّ دخول التقنية الحديثة محل الإنسان في الكثير مِن الوظائف، أصبح يطرح الكثير مِن التساؤلات حول مُستقبل الوظائف والأعمال، وما هي

[3] الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني

الوظائف التي سوف تَظلُ مُعتمدة على المهارات البشرية، وبالتالي ما هي المهارات البشرية المطلوبة في المُستقبل، لذا فقد أصبح استشراف مجالات العمل المُستقبلية أمرًا أساسياً عِند بناء أي نظام خاص بتطوير الإستراتيجيات والسياسات المعنية بمنظومات التعليم والتدريب.

لقد اختلفت التقديرات حول الوظائف التي ستُفقد في المُستقبل – بل والمُستقبل القريب – ولكن في غالب الأحوال نتحدث عن أعدادٍ ضخمة، إذ تدور الأرقام المُتداولة في الدراسات والتقارير المعنية بتقدير فرص العمل، أنه بحلول عام 2025 سوف نفقد نحو خمسة ملايين وظيفة في المتوسط بسبب تدخل التكنولوجيا في كثير مِن العمليات الإنتاجية وتقديم الخدمات. بل وحتى هُناك تقديرات تتحدث عن أن هُناك ما يُقارب 75 مليون وظيفة سوف تختفي في المستقبل القريب، ولعلَّ السمة المُشتركة بين هذه الوظائف أنها جميعًا يغلب عليها الطابع النمطي الذي يُمكن أن يتم إحلاله بالتكنولوجيا مع الاكتفاء بعناصر للملاحظة ومراقبة الجودة فقط لا غير. وعلى الرغم مِن تلك النظرة التي قد يَغلُب عليها الطابع المُتشائم بعض الشيء، ألا أن هُناك على الجانب الآخر مجموعة واسعة مِن الوظائف الجديدة التي سوف تكون مُتاحة في المُستقبل، والتي في مُجملها تتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا، وخلق المعرفة والابتكار. ففي حقيقة الأمر، إنَّ التقدُّم المُحرز الآن والمُتوقع مُستقبلًا في التكنولوجيا وتطبيقاتها سوف يكون المصدر الأساسي والرئيسي لتزويد الخريجين بالأفكار والأدوات اللازمة لاكتشاف وتجربة وتنفيذ حلول مُثيرة ومُبتكرة للكثير مِن المشاكل المُعقدة والمُزمنة التي تواجِهُها الأُمم في الوقت الراهن، وهو ما سوف يفتح المجال أمام عالمٍ شاسعٍ مِن الفرص والوظائف الجديدة في المُستقبل.

ما هي أنماط وظائف المُستقبل؟ ... لعلَّ النقاش السابق يطرح هذا التساؤل في تبادر مُباشر للأذهان. وبطبيعة الحال يؤدّي هذا التساؤل إلى تساؤلٍ آخر ذو صلة وثيقة، ألا وهو: **ما هي مجالات الدراسة التي سوف تحتكر سوق العمل – أي الوظائف – في العقود القليلة القادمة؟** ... إنَّ العقود القادمة والتي تأتي في طيات الثورة الصناعية الرابعة، سوف تتصدر فيها كافة المجالات المُتعلقة بالتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الصدارة في سوق العمل. فضلًا عن كافة التخصصات المعنية بعلوم البيانات Data Science، والتنقيب فيها Data Mining. وفي الحقيقة، لا يُمكن أن تُستثنى المجالات الإنسانية التي لا يجب أن يتخلى طُلابها عن شَغَفِهم بالفنون والإبداع الإنساني، ومجالات التحليل والبحث في مُختلف أرجاء العلوم الإنسانية، وإن كانت مجالات البحث والابتكار لديهم سوف تتنوع وتتطور بالفعل نتيجة تَدَخُل التكنولوجيا. لكن على أية حال هُناك اتفاق واضح في غالبية ما تمَّ تناوله عن وظائف المُستقبل أنها تتضمن مهارات بشرية أساسية، وهي: المرونة الذهنية والقُدرة على حل المُشكلات المُعقدة، التفكير النقدي، الإبداع، التخطيط، المعارف مُتعددة التخصصات. ففي كافة الأحوال، ليس هُناك تصور إلى الآن أن التكنولوجيا قادرة على أن تحلَّ محل الإنسان في هذه المهارات. لكن تظل تلك الرؤية في ضوء معارفنا القائمة، ولا نعرف ماذا سوف يحمل لنا المُستقبل.

إنَّ خلاصة ما نود أن نُسَلّط الضوء عليه، أن الثورة الصناعية الرابعة، والتقدُّم المُتسارع للغاية في التكنولوجيا لا يفرض فقط تغييرًا في نمط التعليم المطلوب، ولكنه أيضًا يفرض تغييرًا جذريًا في أنماط التعليم والتعليم المهني والتدريب. فقد أصبح أمام تطوير منظومة التعليم تحدّيان أساسيان، أولهما استقراء واقع سوق العمل بصورة واضحة وقادرة على التعرُّف وبدقة على مجرياته، وثانيهما استشراف مُستقبل سوق العمل العالمي والإقليمي والمحلّي – على حدٍ سواء – للوقوف على قائمة الوظائف والمهارات والسمات المطلوب توافرها في خرّيجي المُستقبل.

(2) تطوير منظومة التعليم والتدريب:

مع انطلاق الثورة الصناعية الرابعة والمتغيرات التي فرضتها الرقمنة، تسعى مُنظمة العمل العربية إلى توفير آليات متطورة للتشاور بين مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة لبناء استراتيجية تعليمية وتدريبية تدعم التحول نحو الرقمنة والاستفادة من التطور المعرفي لتحسين منظومة التعليم والتدريب، حيث أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والأربعين بالقاهرة عام 2019 القرار رقم 1650 والذي نص على "تكليف منظمة العمل العربية باتخاذ اللازم نحو مراجعة وتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، الصادرة عنها عام 2010" وتعمل المنظمة بالتعاون مع عدد من الخبراء والمتخصصين العرب في هذا المجال لتطوير وتحديث الاستراتيجية وفق منهجية علمية ورؤية عملية تستند إلى الواقع الحالي وتحاكي المستقبل.

إنَّ تطوير منظومة التعليم بصفة عامة، والتعليم الفني والتدريب على وجه الخصوص، لا ينبغي أن يرتبط بالوضع الحالي، أي لا يجب أن يرتبط بمُعطيات الحاضر. فالتخطيط الجيد للتعليم يجب أن يستشرف – بدايةً – سوق العمل في المُستقبل، وبالتالي يكون على استعداد لتأهيل طالب اليوم ليكون موظف الغد. فعلى سبيل المثال، إستراتيجيات التعليم الكُلّية، أي التي ترتبط بكافة مراحل التعلم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالطالب المُنخرط حديثًا في الدراسة، والذي يتراوح عمره بين الخمس والست سنوات، وبالتالي فالتخطيط لهذا الطالب ينطوي على أن هذا الطالب سوف يكون مُخرجًا من أهم مخرجات العملية التعليمية بعد خمسة عشر عامًا مِن الآن، أي أن كل نظام تعليمي يعمل على تطوير المنضم حديثًا لهذا النظام، يعني أن نتائج هذا التطوير والتحديث سوف تظهر في خلال عقد إلى عقدين مِن لحظة البدء. حتى على مستوى التعليم العالي، فإنَّ أي تطوير منوط تنفيذه في منظومات التعليم العالي، سوف يظهر أثره في أعقاب تَخَرّج الدُفعات الأولى – والتي في الغالب سوف تأخذ مِن أربعة إلى ستة أعوام. وهو ما يعني أيضًا أن نتائج تطوير اليوم في منظومة التعليم العالي سوف يظهر أثرها خلال عقدٍ مِن المُستقبل.

1-2 التعليم المرتبط بسوق العمل في المستقبل

يَكمُن الهدف الأساسي مِن أي نظام تعليمي بنهاية المطاف في تأهيل الدارسين- أي الطُلاب – للالتحاق بسوق العمل، وما يترتب على ذلك مِن خفض معدلات البطالة، ورفع مستويات الدخول للأسر، وبالتالي خفض مُعدَّلات الفقر. فليس مِن قَبيل المُبالغة أن كثيرًا مِن التقارير والدراسات تَنظر إلى التعليم على أنه الأداة الأساسية الحاسمة في مكافحة الفقر، لأنه يساعد الأفراد على الوصول إلى وظائف أفضل تُمكنّهم مِن تحقيق دخل أفضل يُسهم في تحسين أبعاد حياتهم المعيشية. وللوصول إلى هذا الهدف، يعمل التعليم على إمداد الدارسين بالقُدُرات الإنتاجية، المُحتمل أن تكون مُتطلبًا أساسيًا في التحاقهم بسوق العمل. لذا فسنوات الدراسة المُتحصلة تُعتبر مِن الأصول والاستثمارات الرئيسية في رأس المال البشري، والمسؤولة أساسًا عن دعم مُنافسة دارسي اليوم والذين بطبيعة الحال سيكونون هُم الباحثين عن عمل في المُستقبل. ولعلَّ ذلك يُفَسّر اهتمام الكثير مِن المؤشّرات الدولية – وعلى رأسها مؤشّر التنمية البشرية – بعدد سنوات الدراسة، كونها مُعبّرةً عن المدى الزمني المُنَفّذ لتحقيق الاستثمار المطلوب في رأس المال البشري. وعلى قدر استيعاب العملية التعليمية للمهارات والخبرات والقُدُرات المطلوبة في سوق العمل، على قدر عائد تلك العملية التعليمية في تأهيل الدارسين إلى إحداث ميزات تنافسية عالية، ليس فقط على المستوى المحلّي ولكن على المستوى العالمي.

في دراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال التعليم، والاقتصادات القادرة على إبراز وجهٍ مُتقدّم مِن التنافسية العالمية، وبالتالي القادرة على بناء مُعدَّلات وظائف مُناسبة للعرض المُتنامي مِن العمالة، نجد أن كلمة السر هي التعليم. فالفرصة والطوق الحقيقي لمواجهة التحديات المُتنامية جرَّاء العولمة والتقدُّم التكنولوجي تَنبُع مِن وجود منظومة تعليمية قادرة على قراءة وتحليل مُتطلبات سوق العمل مِن أعمال ووظائف ومهارات، وقادرة على بناء نظرة استشرافية لتحديد مُعطيات الغد، والتي قد تكون مُختلفة كُلياً عن الأمس والحاضر معًا. كذلك يوضح استعراض ودراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال تشجيع العمل الحر وريادة الأعمال، أن التعليم الجيد هو التعليم القادر على بناء جيل ذي مهارات إبداعية وابتكارية ونقدية، وقادر وراغب في تَحَمُّل المخاطر وأخذ ريادة الأعمال منحًا حياتيًا.

> "لَن تقوى أسواق العمل العربية دون الاستثمار في رأس المال البشري ... ولن يكون هُناك استثمار في رأس المال البشري بفاعلية وكفاءة مِن دون إعادة تشكيل منظومات التعليم والتعليم الفني والتدريب المهني بصورة شاملة ومُتكاملة ومواكبة لأبعاد عصرٍ قوامه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهدفه بناء جيلٍ قادر على مزاولة العمل الحر و أنشطة ريادة الأعمال."

إنَّ التحديات التي تواجه أسواق العمل الحالية، والتي تؤدي في غالبها إلى مشاكل مثل: انخفاض العائد على التعليم، وارتفاع مُعدَّلات البطالة لدى المستويات التعليمية المُرتفعة، وطول فترة الانتظار لحملة الشهادات العليا، وعدم الإقبال على التعليم العملي في مُقابل التعليم النظري، وعدم وجود ترابط بين التخصصات الأكاديمية للأفراد ووظائفهم العملية .... إلخ، يرجع إلى ضعف منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني، والذي لَن نكون مُبالغين إذا ما أطلقنا عليه التقادم وانتهاء الصلاحية لكثيرٍ مِن المُقررات التعليمية، وحتى المناهج العملية في منظومات التعليم والتدريب الفني والمهني، وهو ما أدى إلى عدم مواءمة العرض (الباحثين عن عمل) والطلب (احتياجات سوق العمل).

وللوصول إلى تلك الأهداف وضمان تحقيقها، ما مِن ملاذٍ سوى ضمان توفير أنظمة التعليم للمزج الصحيح بين المهارات لتلبية احتياجات سوق العمل، ومُطابقة مُخرجات التعليم مع مُتطلبات الوظائف التي مِن المُتوقع أن يشغلوها حال التحاقهم بسوق العمل. وبناءً عليه فإنَّ وجود نظام معلومات سوق عمل Labour Market Information System (LMIS) يُعدُّ أساسًا مِن أساسيات التخطيط للتعليم وربطه بفاعلية بأسواق العمل المحلية والعالمية. إذ يجب أن يَضمن هذا النظام إيجاد آلية واضحة للحصول على معلومات ديناميكية ومستدامة مُحدَّثة مِن سوق العمل، لقراءة المُعطيات المُتعلقة بكافة أبعاد النشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدمي – على حدٍ سواء – والوقوف على التوازن بين العرض والطلب على مجموعات الوظائف والتخصصات الرئيسية والفرعية، بل والوصول إلى المهارات المطلوبة في كُل تخصص رئيسي وفرعي، وتحديد مستويات المهارات المطلوبة فيها.

إطار (7) ... نظام معلومات سوق العمل

يعتمد دعم مُتخذ القرار في كافة أبعاد قضايا التعليم، وسوق العمل، على توفر البيانات والمعلومات، وما يرتبط بها مِن تحليل وتوليد معرفة. وتوفر أنظمة معلومات سوق العمل، البنية المعلوماتية الأساسية Info-Structure اللازمة لبناء سياسات التعليم والعمل والتوظيف. فضلًا عن قُدرة تلك الأنظمة على تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات الأكثر تركيزًا واستهدافًا. وتُساهم كذلك أنظمة معلومات سوق العمل في خفض تكاليف مُعاملات أسواق العمل لأنها تساعد في التغلب على القرارات المبنية على عدم المعرفة، أو حتى المعلومات غير الكاملة.

وتكمُن الأهداف الثلاثة الرئيسية خلف نظام سوق العمل في:

-1- تسهيل إجراء مُختلف ألوان وأنماط التحليلات التي تستهدف سوق العمل.

-2- توفر تلك الأنظمة الأساس لإجراء عمليات الرصد والتقييم لكافة سياسات الأعمال والتشغيل.

-3- تُشَكّل آلية فاعلة لتبادل المعلومات والتنسيق بين مُختلف الجهات والمؤسسات الفاعلة في إطار أسواق العمل الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويَكمُن الغرض الرئيسي خلف أنظمة معلومات سوق العمل فى إنتاج المعلومات والتحليلات لصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في سوق العمل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تَتَمَثل وظائف المرصد الأوروبي لمعلومات أسواق العمل فيما يلي: "المرصد الأوروبي لأسواق العمل يُساهم في تطوير إستراتيجية التشغيل الأوروبية من خلال توفير المعلومات، والبحث المُقارن والتقييم بشأن سياسات التشغيل على مستوى البلدان الأوروبية لتحديد خصائص واتجاهات سوق العمل".

يوجد الكثير مِن الآليات التي تقوم على ربط آليات العملية التعليمية بسوق العمل، ولعلَّ واحدة مِن أهم هذه الآليات هي نقل أكبر قدر مُمكِن مِن عمليات التدريب التي يتم تنفيذها في ظل المُقررات الدراسية إلى مقار العمل، أي إلى المؤسسات القابلة لاستضافة الطُلاب لتنفيذ جانب مِن جوانب التدريب في مقار مُباشرة العمل الحقيقي لتلك المؤسسة. ولعلَّ انتهاج ذلك المسار في ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل له الكثير مِن الإيجابيات التي تستطيع أن تَنقل مُتطلبات واحتياجات وخبرات مُباشرةً مِن سوق العمل إلى الطلاب بدون أية وساطة. ومِن أساليب الربط المُباشرة والبسيطة على حدٍ سواء، هي التواصل المُباشر مع أصحاب الأعمال، لسؤالهم عن تقييمهم لمستويات المهارات والقُدُرات التي استطاع النظام التعليمي أن يُرسّخها في الخرّيجين. كذلك مِن المُمكن أن يكون أطراف الإنتاج الثلاثة مشاركين مع القائمين على العملية التعليمية في عمليات المشاورات القائمة على تحديد هيكل المهارات والقُدرات والمستويات المطلوب توافرها في خرّيجي التخصصات الرئيسية والفرعية. إذ مِن المُمكن أن تتم عمليات المشاورات على المستوى الوطني لتحديد المهارات والقُدُرات العامة، يليها مشاورات قطاعية، ولربما نوعية أكثر تَخَصُصية. فعلى سبيل المثال، مُنذُ يناير مِن عام 2008، أصبحت لجان تطوير التعليم والتدريب على المستوى الإقليمي تَضُم في طياتها أكثر مِن نصف أعضائها مِن أطراف الإنتاج الثلاثة. ولعلَّ تلك اللجان، لا يعود إليها فقط تطوير وتحديث التعليم والتدريب، وإنَّما تتمتع بسلطة اتخاذ القرار بشأن أعداد الطُلاب المقبولين في برامج التعليم والتدريب المُختلفة، وأنماط المؤهلات المُتاح التقدُّم لها خلال الأعوام الدراسية المُختلفة.

إنَّ ربط مُخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل له مِن النتائج والآثار التي يُمكن تتبعها بسهولة ودقة وكفاءة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يُعدُّ الوقوف على سلاسة أو سهولة الالتحاق بسوق العمل مِن أهم النتائج والآثار التي يُمكن تتبعها، والتي تُفيد بنجاح هذا المحور، وهو ما يُعرف على الصعيد العلمي بمصطلح سهولة الانتقال مِن التعليم إلى سوق العمل. ومِن أبعاد تلك السلاسة في الانتقال، المدى الزمني الذي يستغرقه خرّيجي النظام التعليمي حتى يتسنى لهم الالتحاق بسوق العمل، وحجم التدريب – وتكلفته – اللازم لهم لكي يتمكنوا مِن تحقيق هذا الانتقال. إن تلك السلاسة أو القُدرة على تحقيق الانتقال مِن التعليم إلى سوق العمل لا تعني فقط الحصول على وظيفة، وإنَّما تعني أيضًا القُدرة على العمل الحُر، والوصول إلى التمويل المُناسب لتحقيق ريادة الأعمال على اختلافها.

2-2 التعليم القائم على التمكين والتضمين التكنولوجي

في أعقاب تطور الإنترنت في الثمانينيات من القرن العشرين، وبدءًا بشبكة الويب العالمية في عام 1995، كان هناك نمو كبير في تبني التكنولوجيا داخل المؤسسات التعليمية وخارجها في مُختلف المجالات والمراحل الدراسية، ففي الغرب، أخذت الكثير مِن الجامعات، وحتى المدارس في مُختلف مراحل التعليم ما قبل الجامعي، في تبني "بيئات التَعَلّم الرقمي"، والتي أصبح استخدامها ليس فقط مِن قِبَل المعلمين والطلاب المُهتمين والشغوفين باستخدام التكنولوجيا، بل أصبحت الوسيلة الأساسية والوحيدة في بناء آليات عصرية "لامكانية" للتواصل بين كافة أركان العملية التعليمية وبعضهم البعض. ومع أن انتشار هذه البيئات الإلكترونية في التعليم بدءًا مِن المُجتمعات في الغرب، ألا أنها حققت غزوًا عالميًا ملحوظًا في العقد الماضي، لِما أفرزته مِن نتائج مرغوبة وملموسة على العملية التعليمية، وهو ما أدى إلى انتشار بيئات ومنصات التعلم الإلكتروني، أو تضمين التكنولوجيا في العملية التعليمية Technology-Enabled Learning في مُختلف أرجاء العالم.

ماهي الاتجاهات العالمية الحديثة في التَعَلّم القائم على التكنولوجيا، والتي تستطيع أن تُضيف قيمة إلى النظام التعليمي؟ ... يوجد عدد مِن الاتجاهات العالمية حاليًا التي تستطيع أن تصنع فارقًا وتُحقق قيمة مُضافة بدخولها على النظام التعليمي. ويأتي أول تلك الاتجاهات مُتمثلًا في الهاتف المحمول، والذي يُعتبر أحد أهم وأوسع التطبيقات الحالية لاستخدام التكنولوجيا بصفة عامة، وأحد التطبيقات التي تستطيع أن تُضيف أبعادًا جديدة للمنظومات التعليمية. إذ توفر الطبيعة واسعة الانتشار لتغطية الهواتف المحمولة في البلدان النامية فرصًا جيدة لتمكين التعليم والتدريب من استخدام هذا الجهاز لدعم أواصر العملية التعليمية. ففي حين يُعدُّ الوصول إلى الإنترنت منخفضًا بعض الشيء في المناطق النائية أو مُنخفضة المستوى الاقتصادي – مثل المناطق الريفية والبدوية الصحراوية وحتى بعض المناطق داخل المُدن والتجمعات السكنية الحضرية – نظرًا لارتفاع تكلفته، أو نقص أجهزة الكمبيوتر، أو صعوبات تكنولوجية خاصة بالبنية التحتية، ألا أن استخدام أجهزة الهاتف المحمول مرتفع ويتزايد ويوفر وسيلة فعالة لمعالجة نقص الوصول إلى الإنترنت.

فقد أوضحت بعض التقارير، عن عددٍ مِن البُلدان النامية، أن الاعتماد على أجهزة الهاتف المحمول قد أطلق العنان لإمكانات هائلة لإتاحة الوصول إلى التعليم بغض النظر عن الموقع، ومستوى التركيز، وعدد المتعلمين - وكل ذلك بتكاليف مُناسبة للغاية، سواءً على مستوى موازنات التعليم أو على مستوى الأفراد ذاتهم.

لقد أدى دخول التكنولوجيا إلى العملية التعليمية، واعتبار تلك التكنولوجيا نقلة نوعية في مسار العملية التعليمية – وليس فقط مُجرد أداة يستخدمها المُحاضر أو المُعَلم لتنفيذ العروض التقديمية للطلاب – إلى تَقديم مظاهر مُختلفة مِن التعليم.

والتي تراوحت مِن الدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (Massive Open Online Courses (MOOCS، إلى المصادر التعليمية المفتوحة (Open Educational Resources (OER، والتعليم الإلكتروني eLearning، وانتشار تطبيقات التعليم على الأجهزة المحمولة. إنَّ كُل ذلك الزَخَم أسفَرَ عن تغييرات في كيفية فهمنا للتعليم والتَعَلم. ومِن الطفرات المعرفية في هذا الإطار خلال السنوات السابقة، كانت المصادر/الموارد التعليمية المفتوحة (OER)، وهي عبارة عن مواد تعليمية يمكن استخدامها مِن قِبَل الآخرين، ومُتاحة للاستخدام دون قيدٍ أو شرط، ويُمكن أن يتم تكييفها مع التعليم والتعلم، ومزيد من التطوير والتحديث.

إنَّ كُلّ تلك الطفرات المعرفية الحديثة في مجالات التعليم، والتي تقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق أنماط تعليم وتَعَلُم جديدة، أفرزت تدخلات مُباشرة في أنظمة التعليم والتدريب الحالية، وقادت إلى ظهور مصادر وأساليب غير تقليدية وقد تكون غير قياسية في بعض الأحيان، غير أنها مرغوبة ومُستخدمة على نطاقٍ واسع. لذا فإنَّ إستراتيجيات التعليم في الدول العربية عليها أن تواجه هذا التطور السريع والمُتنامي في ذوبان منظومات التعليم التقليدية ضمن التكنولوجيا الحديثة، لتحقيق أقصى استفادة مُمكنة، وإنشاء هوية تعليمية جاذبة للطالب العربي، وتكون قادرة على تشكيل الهوية العربية للطالب، وتأهيل رائد الأعمال العربي المُستعد للابتكار وإطلاق المُبادرات الريادية المُستجيبة لاحتياجات المُستهلك في أسواق السلع والخدمات العربية والدولية.

3-2 التعليم والتدريب الفني (التقني) والمهني

قد لا توجد بيانات مُحددة حول حجم الطلب العالمي نحو التعليم والتدريب الفني (التقني) والمهني Technical and Vocational Education and Training (TVET)، ألا أن كافة الأدلة والمؤشّرات المُرتبطة بحجم التصنيع والخدمات التي قد تَتَطَلَب تلك الفئة مِن الخرّيجين تُشير وبلا شك لأهمية تلك الفئة وفي تصاعد مطرد، وتستطيع أن تُدَلِل على الاحتياجات المُتنامية في سوق العمل مِن تلك الفئة مِن الخرّيجين، حتى مع التباين الكبير في المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات المُقدَّمة بالفعل مِن منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني في وضعه الحالي. فلعلَّ دراسة الاقتصادات العالمية الرائدة في المجال الصناعي، ودراسة التركيبة السكانية لهذه المُجتمعات يُؤشِّر بشكلٍ جلي للغاية على مدى تنامي الطلب العالمي على خرّيجي تلك الفئة مِن التعليم. ويتنامى هذا الطلب بشكلٍ خاص لدى البلدان التي ترغب في تطوير قُدراتها الصناعية، إذ توفر هذه البُلدان طلب حقيقي وسريع النمو على المهارات في مختلف المجالات الصناعية.

يُقَدر المنتدى الاقتصادي العالمي أنه مع انطلاق الثورة الصناعية الرابعة، سيكون التحدّي المطروح أمام ما لا يقل عن نصف الموظفين في جميع أنحاء العالم، وبحلول عام 2022 سيكونون مُطالبين إما بإعادة التأهيل لمهارات جديدة كُلياً أو تنفيذ تطوير معنوي في مهاراتهم الحالية. كذلك أوضحت إحصاءات الاتحاد الأوروبي، أن ما يُقارب 54.1% مِن البالغين – الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 64 عامًا – في جميع أنحاء بلدان الاتحاد قد شاركوا التعليم والتدريب الفني والمهني في آنٍ واحد، مما ضاعف من الطلب على مقدّمي خدمات التعليم والتدريب الفني والمهني.

كما توجد لدى الدول العربية الرغبة الصادقة والدافع الحقيقي لإحداث ثورة صناعية قوامُها التنوع، مع التركيز على الصناعات التحويلية وليس فقط الصناعات الاستخراجية. إضافةً إلى ما تَمتَلِكهُ الدول العربية مِن هبات طبيعية وميزات جغرافية تؤهلها لتنفيذ التنوع الصناعي المرغوب، ولتحتل مكانًا بارزًا على المستوى العالمي كمركز تجاري لوجستي مُتقدّم، استغلالًا لكون

الوطن العربي يتمتع بموقع جغرافي ممتاز ويُعد رابطًا جغرافيًا وحضاريًا بين الشرق والغرب. ولتحقيق تلك الرؤى العربية فلا بُدَّ وأن يكون هُناك خرّيج فني مُعاصر قادرعلى إدارة تلك المنظومات التكنولوجية المتطورة.

وهذا يتطلب عدداً مِن السياسات والإجراءات، التي يأتي في مُقدّمتها تشجيع الشركات الكُبرى **نحو إقامة مدارس فنية مُلحقة بها، تكون قادرة على بناء الكوادر الفنية وفقًا لأحدث مُقتضيات التكنولوجيا، ووفقًا للعمل عن قُرب مع الماكينات والآلات والخدمات الو اقعية**، مِما يُقَرّب الفجوة بين النظرية والتطبيق في منظومة التعليم والتدريب الفني والمهني. على جانبٍ آخر، قد يكون تشجيع الاستثمارات الخاصة على الدخول في مجالات التعليم والتدريب الفني والمهني بإشراف الجهات الحكومية المختصة، وإحداث طفرة نوعية في مستوى الخرّيجين مِن هذا القطاع، بما يَكفُل تضمين هؤلاء الخرّيجين بالتكنولوجيا الحديثة، والمهارات والقُدُرات المُناسبة والمتوافقة مع احتياجات سوق العمل.

2-4 التخصصات والمهارات المطلوبة

إن التصنيف العربي المعياري للمهن[4]، الذي أصدرته مُنظمة العمل العربية عام 2008، يُمثل واحدًا مِن الجوانب المطلوبة لإصدار دليل أشمل للمهارات والتخصصات، بشقيها الأكاديمي والعملي. إن وضع إستراتيجية فاعلة لسوق العمل لا بُدَّ وأن تَضمن وجود دليل يعكس المهارات والقُدرات المطلوب توافرها في خرّيج كُلّ تَخَصُص كُلّ على حدة، مع الربط بين الجانبين الأكاديمي والعملي، للتعرُّف على سلسلة الوظائف المُحتملة لُكُلّ تخصص، وما يرتبط بها مِن مهارات مطلوبة. إذ سيكون هذا الدليل بمثابة بوصلةً واضحةً للأنظمة التعليمية، وبالتالي يضمن تصميم وصياغة المناهج التعليمية بما يتوافق مع تلك المهارات والقُدُرات. وبالتحول صوب البُعد الاستشرافي، ينبغي **بناء دليل مرجعي وفقًا للمعايير القياسية العالمية**، يتناول المهارات والقُدُرات المطلوبة حاليًا ومُستقبلًا للوظائف المُتداولة في أسواق العمل العالمية، والعربية، والوطنية، وتلك المُتوقع ظهورها مُستقبلًا.

إنَّ الوصول إلى الدليل المُشار إليه يتطلب وجود آليتين قويتين: **الآلية الأولى** تقتضي التواصل المُستمر بين النظام التعليمي وسوق العمل، أي وجود آلية ديناميكية ومُستدامة تقوم على نقل أية تغيُّرات أو مُستجدَّات في سلسلة المهارات المطلوبة في سوق العمل في أي مجال أو تخصص، إلى منظومتي التعليم والتدريب لتقوم بتحديث أدلة المهارات والتخصصات. أما **الآلية الثانية**، فتقوم على بناء نماذج استشرافية قادرة على امتصاص وتحليل كُل ما هو جديد في كافة مجالات التكنولوجيا والعلوم وأذواق وتوجهات المُستهلكين على المستوى العالمي، لاستشراف الوظائف والمهارات التي قد يكون مِن المطلوب إضافتها وتحقيقها في المُستقبل. وبالتالي يتم نقل تلك التخصصات والمهارات إلى النظام التعليمي، لكي يأخذ على عاتقه البدء في تصميم أو تحديث التخصصات الأكاديمية والمناهج الدراسية المُناسبة للاستخدام في تأهيل الخرّيجين وفقًا للاحتياجات المُستقبلية لسوق العمل.

2-5 الابتكاروالنقد والإبداع

اجتمعت الآراء على أن التكنولوجيا لن تستطيع أن تحلّ فيها محل الإنسان، أي أن الابتكار والنقد والابداع ستبقى السمات والمهارات الشخصية المُميزة للإنسان في مواجهة الروبوتات. لذا فقد يكون مِن السهل أن يتم الاستغناء عن عامل في المُستقبل، لكون التكنولوجيا استطاعت أن توفر البديل الأسرع والأكثر دقة والأقل تكلفة، ولكنها لن تستطيع أن توفر – حتى الآن – التكنولوجيا القادرة على الإبداع والابتكار والنقد. لذا فإنَّ هذه المهارات ستظل ملكًا وحكرًا على الإنسان، وتظل هذه المهارات والسمات خاصية بشرية.

[4] التصنيف العربي المعياري للمهن

وبناءً عليه فإنَّ أنظمة التعليم يجب أن تكون قادرة على تَضمين المحتوى والأنشطة التي مِن شأنها أن تُحفّز وتدعم وتُنَمي القُدرات والمهارات والسمات الإبداعية والنقدية والابتكارية لدى الطلاب في مُختلف المراحل الدراسية. ولعلَّ تلك النقطة تعني بصورة واضحة تغيير جذري في محتوى المناهج الدراسية والتدريبية، التي يجب أن تكون أكثر توجهًا صوب التطبيق والمُمارسات العملية، وتُتيح للطالب المتدرب الكثير مِن المرونة للتعبير عن رؤى وسيناريوهات مُختلفة للمواضيع محل الدراسة، وبالتالي تُتيح له تنمية قُدراته الابتكارية والإبداعية والنقدية. كذلك لا بُد وأن يتم إعادة تأهيل المُعَلّم، المُدَرب والذي يُعتبر – وبدون أدنى شك – محور العملية التعليمية والتدريبية، إذ يجب أن يكون أكثر توافقًا مع أساليب غير تقليدية في التعليم أو التدريب، وأن يكون هو ذاته مُحفّزًا على النقد والإبداع والابتكار، وأخيرًا ينبغي إعادة بلورة وبناء العملية التعليمية التدريبية برُمَتِها، لكي تكون عملية تعليمية فنية بعيدة عن الحفظ والقُدرة على التَذَكُر، وقائمة على الحرية في الإبداع والابتكار والنقد سواءً مِن جانب الطالب أو مِن جانب المُعلم ذاته.

إطار (8) ... تنمية العقل الإبداعي التحليلي - أسلوب التفكير المتوازن

تقوم نظرية تنمية العقل الإبداعي على مُعطيات مفادها أن الطلاب الذين يَدرسون مواد الفنون والتصاميم يَميلون عادةً إلى تلقي التقنيات التي تعتمد بشكلٍ أكبر على الخيال والصور، وهو ما يستدعي في أغلب الأحيان الفصّ "الأيمن" مِن العقل البشري، والذي يكون معني بالجوانب الإبداعية. بينما الطلاب الذين يَدرسون المواد ذات الطبيعة الحسابية، مثل إدارة الأعمال والهندسة، فإنَّ الغالبية العظمى من التقنيات التي يتلقونها في دراستهم تعتمد على الفصّ "الأيسر" مِن العقل البشري، والذي يكون معني بجوانب التفكير المنطقي والتحليلي. لذا فالتعليم المتوازن، وبالأخص في مراحله الأولى – أي ما قبل التخصص – لا بُدَّ وأن يكون قائماً على تنمية الفصّين الأيمن والأيسر مِن العقل البشري، لبناء جيل قادر على توظيف جوانب الفكر الإبداعي والتحليلي معًا، حتى وإن تفاوتت درجات كُلٍ مِنهُما وفقًا للسمات الشخصية للأفراد.

6-2 ريادة الأعمال وتحمل المخاطر

على مدار العقود السابقة حاولت الكثير مِن الحكومات العربية سدَّ الفجوة بين قُدرة الاقتصادات العربية على توليد الوظائف اللائقة للباحثين عن عمل، وبين الطفرات السكانية في أعداد السكان بصفة عامة والشباب بصفة خاصة، وذلك عبر إجراء عمليات توظيف تفوق المطلوب في هذا الجهاز الإداري للدولة. ولعلَّ تلك السياسات، والتي لا شك وأنها كانت ضرورية ولازمة في العقود السابقة، أدت إلى حدوث تَرَهُل واضح في الجهاز الإداري للدول، وأسفرت عن وجود البطالة المُقنَّعة بكثرة في غالبية مؤسساته. غير أن ما كان معمولاً به في الماضي لم يَعُد مقبولًا أو مُتحملًا في الحاضر، فما بال المُستقبل.

> "لَم يَعُد الاصطفاف في انتظار الوظيفة الحكومية خيارًا مطروحًا في المُستقبل، ولَيس هُناك مِن شك في أن القطاع الخاص الحالي ليس لديه القُدرة على استيعاب ذلك العرض المُتنامي مِن العمالة في الوطن العربي، لذا فريادة الأعمال هي من المَكونات القادرة على توفير الملاذ الآمن للأعداد الغفيرة مِن الشباب العربي الباحث عن عمل."

إطار (9) ... البطالة المُقنَّعة

البطالة المُقنَّعة هي ذلك المُصطلح الذي يتم إطلاقه على المُشتغلين الذين يقفون على رأس عملهم – أي يتقاضون أجوراً أو رواتب – ولكن ليس لهم ذلك القدر المقبول مِن المُساهمات في الإنتاج النهائي لمُؤسساتهم. وهو ما يقود إلى أن إقصاء تلك العمالة مِن الهيكل الوظيفي للمؤسسة لن يترتب عليه أي تغيُّرٍ نسبي يُذكر في إنتاجية تلك المؤسسة أو قدرتها على مُمارسة مهامها وأنشطتها. وقد ظَهَرَ مُصطلح البطالة المُقنَّعة مع تحليل هيكل المُشتغلين في مؤسسات الجهاز الإداري للدول النامية – على وجه الخصوص. إذ يظهر بوضوح في هذه الدول التكدُّس الزائد للمُشتغلين في القطاع الحكومي – أي في الجهاز الإداري للدولة – بما يفوق احتياجات غالبية مؤسسات هذا القطاع، وهو ما ينشأ نتيجة ذلك التَعَهُد الصريح أو حتى الضمني للحكومات بتوظيف الخرّيجين، وبغض النظر عن الاحتياج الحقيقي لهم مِن عَدَمُه.

ومِن هُنا يمكن تفسير التوجه نحو ريادة الأعمال كحل لهذه المشكلة. فمع عدم قُدرة القطاع الخاص على استيعاب الأعداد المُتزايدة مِن الشباب الباحثين عن عمل، والتَكَدُس الكبير في هياكل الجهاز الإداري لكثيرٍ مِن الدول العربية، لَم يَعُد أمام الشباب العربي مفرٌ مِن خوض ريادة الأعمال، ولكن السؤال الذي يَطرح نفسه: **هل الشباب العربي مؤهل لريادة الأعمال؟** ... في الحقيقة ليس هُناك مِن دليلٍ على الإطلاق أن أنظمة التعليم الحالية لديها القُدرة على إحداث تأهيل كُفء وفاعل للشباب العربي للتوجه نحو ريادة الأعمال، وفقًا لمُعطيات الغد. فلا بد من استحداث الأساليب والأدوات التي مِن شأنها أن تؤدّي إلى اكتشاف وتشجيع الشباب القادر على قيادة ريادة الأعمال، ودعمهم عبر تطوير قُدُراتهم الريادية والتقنية بشكلٍ أكثر ارتباطًا بأسواق العمل المحلّية، والعربية، والدولية.

> "آن الأوان لأن تَتَضَمَن مناهجنا التعليمية مُقرراتٍ دراسية تَنقل للطلاب قيم العمل الحُر وريادة الأعمال، وتدعم أفكارهم الإبداعية وتُنَميها، وتأخُذها صَوبَ بناء هوية اقتصادية عربية عالمية لجيلٍ قادرٍ على خوض غِمار المُنافسة العالمية وحجز مكانٍ مُتقدِّمٍ على خريطة المال والاستثمار عالميًا."

إنَّ تحقيق ذلك يتطلب التأكد مِن دعم النظام التعليمي بأداتي **التشخيص لمُتطلبات سوق العمل، والتنبؤ والاستشراف المُستقبلي** بمستقبل الأعمال والوظائف والمهارات، سوف يكون لدى هذا النظام القُدرة على توفير المعلومات اللازمة لبناء رائد أعمال المُستقبل. كذلك أن يكون التعليم والتدريب مُتضمنًا المهارات الابتكارية والإبداعية والنقدية، وأن يكون معني ببناء المهارات والقُدرات التطبيقية العملية لدى الطالب، فيما يُعرف بأسلوب التفكير المتوازن، ليس هُناك مِن شك في أن هذه الصفات جميعها تكون مؤهلة لجيلٍ قادر على ريادة الأعمال، وخوض وتحمل المخاطر المُناسبة في إطار التصدي لتنفيذ فكرة ابتكارية أو إبداعية ورعايتها وتطويرها. وبالتالي مع تضمين مهارات وخصائص وسمات داعمة لريادة الأعمال، لا بُدَّ وأن تتضمن المناهج الدراسية والتدريبية في كافة المراحل تضمين مواد دراسية تدريبية ريادية، تُأسس لقيَّم ومبادئ العمل الريادي، وتدعو الشباب العربي للخروج مِن دائرة الاصطفاف لانتظار فرص العمل الحكومية، أو حتى البحث عن وظيفة في القطاع الخاص، ليكون قادرًا على تطوير مشروعٍ ريادي يصنع قيمة مُضافة في الاقتصاد الوطني.

7-2 تعزيز الشراكات مع مراكز الفكر والإبداع والجامعات الدولية

إن تعزيز أوجه التعاون التي مِن شأنها إقامة شراكات في مجالات وأهداف مُتباينة بين الجامعات ومراكز الفكر العربية والدولية، وبالأخص الحاصلة على مراكز مُتقدّمة في التصنيف العالمي. تُعدُّ تلك الشراكات بمثابة إنشاء قناة مُستدامة وديناميكية لنقل وتبادل المعارف والخبرات بين الكوادر الأكاديمية والبحثية العربية والدولية، والذي – وبلا شك – سوف يكون له أكبر الأثر والعائد على بناء الخبرات الوطنية العربية في مُختلف المجالات الأكاديمية والبحثية، ما يساهم في إنشاء تراكم معرفي وتحقيق نهضة في عمليات التعليم والبحث العلمي، تلك النهضة التي أحدثتها سنغافورة في أنظمتها التعليمية، والتي كان مِن أهم مُقوماتها تركيز السياسات الحكومية على إنشاء تجمعات وطنية مِن المؤسسات البحثية ومراكز الفكر ووضعها موضع التماس مع مراكز معرفة ذات شُهرة عالمية، لتشجيع بناء الشراكات الوطنية مع مراكز المعرفة الدولية.

إنَّ الهدف الأساسي مِن عرض المثال السابق يقوم على أساس مفاده مدى جدوى ربط منظومات التعليم والبحث العلمي الوطنية مع المنظومات العالمية الأشهر والأهم. إذ أن الأنظمة الوطنية لن تَنحَصِر استفادتها فقط على تبادل ونقل المعارف والخبرات، بل تتعدى ذلك إلى حدود التطبيق والاستفادة مِن العمليات المُستمرة مِن الابتكار والتطوير والتحديث وإنشاء مشروعات ريادية جديدة، أو تطوير مُنتجات وخدمات قائمة. إنَّ تلك الآلية ستَعمَل على تذليل إحدى العقبات الهامة التي تعترض الشركات الناشئة، والتي تتعلق بعدم تَوَفُر الإمكانية المادية أو المعرفية للقيام بأنشطة البحث والابتكار.

> "أحد أوجه الاستفادة مِن ربط منظومات التعليم والبحث والتطوير الوطنية مع العالم الخارجي هو الخروج مِن بوتقة المعامل والنظريات إلى مرحلة التطبيق."

إنَّ أحد أوجه الشراكات المطلوبة ينطوي على ربط (توأمة) منظومات التعليم والبحث العلمي الوطنية مع المنظومات والمؤسسات التعليمية الأكبر والأكثر موثوقية وجودة عالميًا، إن نقل المعارف التعليمية الدولية له مِن التَبِعات المُتعددة بدءًا مِن نقل مستوى قياسي مِن التعليم والبحث العلمي، ووضع مستوى مِن المُنافسة لكافة المؤسسات التعليمية في النطاق الوطني، ومرورًا بضمان تخريج دُفعات مِن الطلبة تُمَثّل نَقلة في مستوى المعروض في سوق العمل مِن مهارات وقُدُرات راغبة في الحصول على المعروض مِن وظائف، أو راغبة في خوض التحدّي والمُغامرة المدروسة عبر خوض أنشطة ريادية.

8-2 القُدرة على الانتقاء والتوجيه المُناسب للمهارات والسمات الشخصية

إنَّ التخطيط للتعليم والتدريب لا يجب أن يكون مِن مُنطلق الرغبة فقط أو الطلب على هذا التخصص مِن الطُلاب أو أولياء أمورهم، ولكن التخطيط الأكثر فاعلية لأية منظومة تعليمية تدريبية يجب أن يقوم على ربط المُستهدفات التعليمية والتدريبية للتخصصات الرئيسية والدقيقة بالطلب على تلك التخصصات في سوق العمل، وبالأخص توقعات الطلب المُستقبلي. لذا فإنَّ تَوَجُه السياسات التعليمية والتدريبية العربية إلى هذا المستوى الرفيع مِن التخطيط للأنظمة التعليمية ضمن إستراتيجيات تعليم وطنية استشرافية سيضَع تَحَدّيًا أساسيًا أمام صانع القرار في المؤسسات التعليمية المُختلفة، والذي يَتَمَثّل في تنفيذ أفضل عملية انتقاء وَتَميُّز للطُلاب المُنضمين لأي تَخَصُص. فلعلَّ القاعدة الأساسية للانتقاء دائمًا ما تقوم على مبدأ مفاده أن أفضل الطُرُق للإبداع الوظيفي أن يكون الشخص قادرًا على أن يَعمَل ما يُحب، لذا فإنَّ تلك القاعدة تَميل إلى الرغبة والميول

كمعيار أساسي وأولي في أية عملية انتقاء وتوجيه. غير أن محدودية الأعداد التي مِن المفروض قبولها في التخصصات المطروحة تَضَع الكثير مِن القيود على الانسياق – وفقط – خلف الميول الشخصية. لذا فإنَّ أنظمة التعليم الذكية لا بُدَّ وأن يكون لديها القُدرة على تصميم وتنفيذ المعايير التي مِن شأنها التَعَرُّف على قُدُرات وسمات ومهارات – بعضها قد يكون مُكتَسَب عبر سنوات الدراسة السابقة – الطالب جنبًا إلى جنب مع ميوله.

إنَّ غالبية الأنظمة التعليمية – وبالأخص في مرحلة التعليم العالي – في الوطن العربي تقوم على عمليات انتقاء غالبًا ما تَحيد عن ميول الطالب، إذ تكتفي بالاعتماد على مستويات الإنجاز الدراسي الذي حَقَقُهُ في مراحل دراسية سابقة. غير أن إعطاء أهمية لتفضيلات وميول الطلاب فيما سيَدرسونه ويتخصصون فيه، تُعدُّ أمرًا مُهمًا لثلاثة أسباب رئيسية: أول تلك الأسباب أن الطلاب أولى بالتعرف على مهاراتهم وخصائصهم وسماتهم التي قد تجعلهم أكثر ملاءمة لتخصص مِا دون آخر، وبالتبعية لوظيفةٍ ما دون أخرى، وهو ما يجعل مِن اتباع تفضيلاتهم مِن شأنه زيادة الإنتاجية مُستقبلًا. أما ثاني تلك الأسباب أنهم يعرفون جيدًا ما هي الأعمال التي سيستمتعون بأدائها، حتى وإن كان العائد مِن ورائها ليس بهذا القدر مِن الجودة مُقارنةً بتخصصات أخرى. لذا فهُم على الأقل سوف يَستَمتِعون بأداء الأعمال التي يُحبون القيام بها، وهذا في حد ذاته عائد، حتى وإنّ كان معنويًا وغير ملموس. ويأتي ثالث تلك الأسباب مُتمثِلًا في عمل العديد من خريجي التعليم العالي والفني في تخصصات ومجالات ليست ذات ارتباط على الإطلاق بالتخصصات التي تَخَرجوا مِنها والمُقررات الدراسية التي درسوها والمهارات التي تَدَربوا عليها. ولعلَّ هذه الظاهرة مِن أهم آثارها السلبية تشتيت أية محاولة لقياس الأثر أو العائد مِن الاستثمار في التعليم، إذ أن ضياع العلاقات المُباشرة بين التخصصات التعليمية والمهن والوظائف يجعل مِن الصعب للغاية – وقد يكون مِن المُستحيل – إيجاد ترابط يُمكن أن يؤدّي إلى قياس العائد مِن الاستثمار في التخصصات التعليمية المُختلفة.

إن تحقيق التوجيه المُناسب لميول الطُلاب بشكلٍ واقعي وعملي يجب أن يتم بُناءً على الكثير مِن المُعطيات والمعلومات التي يَنبغي أن تتوفر للطُلاب بدايةً. فلكي يكون للطالب المُساهمة في تنفيذ اختيارات واقعية مُستنيرة للتخصصات التي يرغب في الانخراط فيها ودراستها، ينبغي أن يتوفر له: أولًا معلومات عالية الجودة حول محتوى برامج التعليم والتدريب المهني والمهارات المُكتسبة مِن البرامج التعليمية وأخرى المطلوب مِنه اكتسابها ذاتيًا، وثانيًا معلومات حول نتائج أو مردود هذه التخصصات على فرص التوظيف والدخل، وثالثًا الوقوف على مُستقبل الطلب على هذه الوظائف. إنَّ كُلّ هذه المعلومات تُعتبر الركيزة الأساسية للطالب – بل وحتى لأسرته – لاتخاذ القرار الرشيد المُستنير لاختيار التخصصات الدراسية التي قد تُسهم بصورة فاعلة في تَمكِينه مِن إيجاد فرصة عمل في المُستقبل، أو خلق فرصة عمل عبر اتخاذ مسار تنفيذ أنشطة الأعمال الريادية نهجًا لتحقيق الاندماج الاقتصادي.

9-2 اقتحام التنافسية العالمية

إن النقاط التي تمت مناقشتها أعلاه ينقصها تأهيل مُخرجات المنظومات التعليمية المُختلفة – أي الخرّيج – لخوض المُنافسة العالمية في مجال سوق العمل الكبير – أي العالي، وهو ما يُمكن أن يُطلق عليه شرط الكفاية. ففي حقيقة الأمر، إنَّ القوة البشرية الشابة التي يَتَمَتَع بها العالم العربي هي ميزة ونُقطة قوة – بشرط أن يحُسن استغلالها. لذا فإنَّ تأهيل الشباب العربي لاقتحام التنافسية العالمية في سوق مِن الوظائف وأنشطة الأعمال هي مِن أهم مُقومات إستراتيجية التعليم والتدريب

الاستشرافية. فهُناك ثلاث فُرص تُؤكدها المعلومات والأدلة المتوفرة والمنشورة عالميًا بشأن التنافسية العالمية في أسواق العمل وأنشطة الأعمال حيث:

تظهر **الفرصة الأولى** مِن خلال الإحصاءات الديموغرافية للكثير مِن البُلدان المُتقدّمة والتي تُظهر انحساراً واضحاً في نسب الشباب والنشء، وهو ما يؤثر حاليًا ومُستقبلًا على القوى العاملة في تلك الدول، وبالتالي تظهر الفرصة السانحة للشباب العربي في التنافس عالميًا على كثيرٍ مِن الوظائف المعروضة في تلك الاقتصادات. غير أن تلك الفرصة تخضع لتقييم مستويات التَعَلّم والمهارات التي تلقاها الشباب في المؤسسات التعليمية التي دَرَسوا فيها. بمعنى أكثر وضوحًا، إنَّ جودة المنظومات التعليمية الوطنية سوف يكون بمثابة جواز مرور لخرّيجي تلك المؤسسات إلى أسواق العمل العالمية.

أما **الفرصة الثانية** لخوض تنافسية أسواق العمل وأنشطة الأعمال تَنبُع مِن مُعطيات التطورات التكنولوجية الراهنة، والتي تُتيح لكثير مِن الشباب العربي أن يُمارس أنشطة ريادية وينطلق إلى إنشاء أو تسويق المُنتجات والخدمات – سواءً كانت مِن ابتكاره أو لصالح الغير – عبر وسائل وأدوات التكنولوجيا المُختلفة. إنَّ الشباب العربي الآن أيًا كان تواجده في الوطن العربي، أصبح قادراً على تنفيذ نشاط ريادي يتعامل مِن خلاله مع العالم. لذا فإنَّ تأهيل الشباب العربي لخوض منظومة المُنافسة العالمية والتعامل مع أنماط مُتعددة مِن التجارة والتجارة الإلكترونية، مِن شأنه أن يبدأ بحدوث تغييرات جوهرية في أنظمة التعليم الحالية والمُستقبلية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ليس هُناك مِن شك في أن دراسة اللُغات الأجنبية – والتي لَم تَعُد فقط اللغة الإنجليزية – يُعدُّ مِن أولويات تحقيق التنافسية الحالية والمُستقبلية في أسواق العمل وأنشطة الأعمال العالمية. كذلك تضمين تكنولوجيا المعلومات ضمن إستراتيجيات التعليم، والتأسيس لمبادئ التجارة الإلكترونية، وإدارة المشروعات، وإدارة الوقت، أصبَحَ مِن أساسيات المُنافسة العالمية التي ينبغي أن تتضمنها منظومة التعليم والتدريب.

أما **الفرصة الثالثة** فتَكمُن في طبيعة العُنصر البشري العربي. بطبيعة الحال تلك الخاصية لا يُمكن قياسها، وقد لا تتوفر عنها إحصاءات أو يوجد لها أساليب تستطيع أن تُدَلِل عليها بصورة كَمية. غير أن الاستثمار في إعطاء الشباب العربي تعليمًا جيدًا، سوف يكون له – وبلا شك – مردود إيجابي على تأهيل الكثير مِن الاقتصادات العربية وأنشطة الأعمال الحالية والمُستقبلية على تحقيق مستويات رَفيعة مِن التنافسية عالميًا، وتأهيل الشباب العربي ذاته على التأهُل لخوض المنافسة في أسواق العمل وريادة الأعمال على النطاق العالمي، كونُهم آنذاك مُخرج مُتَميز لنظام تعليمي كُفء.

القسم الثالث : الفرص والتحديات في سبيل النهوض بريادة الأعمال في الوطن العربي

لا شك أن الدول العربية تواجه مجموعة مِن التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتي بعضها يَفرِضُهُ واقع اقتصادي واجتماعي يَمتَد إرثُهُ إلى عقودٍ كثيرة ماضية، والبعض الآخر يأتي نتيجة العولمة وانتشار أنماط اجتماعية واقتصادية لم تَكُن موجودة مِن قَبل. وفي الحقيقة، ليس هُناك أيضًا مِن شَك في أن تلك التحديات سوف تتسع وتكبر وبسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة، ومع بداية ظهور الثورة الصناعية الرابعة، والتي سوف يَنتَقِل فيها العالم مِن مرحلة الاهتمام بالتكنولوجيا، والبنية التكنولوجية ICT Infrastructure، إلى مرحلة الاهتمام بالبيانات والمعلومات والإحصاءات، أو ما يُمكن أن يُطلق عليه البنية المعلوماتية Info-Structure. لذا، فليس مِن قَبيل المُبالغة أن نقول إنَّ تحدّيات الأمس – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – مهما بلغت أهميتها وخطورتها، لم تَكُن بتلك الديناميكية التي تتصف بها تحدّيات الغد.

> "إنَّ الفجوة الحادثة بين الدول المُتقدِّمة وتلك التي تُحاول أن تَلحَق بالركب، سوف تزداد خلال الأعوام القادمة، مع انطلاق الثورة الصناعية الرابعة، لذا فقد آن الأوان لأن تكون المنطقة العربية في قَلب الثورة الصناعية الرابعة."

ولعلَّ صانع القرار العربي قد أخذ على عاتقه إحداث نهضة عربية واسعة وشاملة، وهو ما تشهده كثير مِن البلدان العربية بصورة ملحوظة في الفترة الراهنة. فعلى سبيل المثال، الالتزام الواضح مِن غالبية الدول العربية بالاستجابة إلى التَعَهُد الدولي بأجندة التنمية المُستدامة Sustainable Development Goals (SDGs-2030)، وبناء اقتصادات قائمة على تنوع النشاط الاقتصادي، وتعظيم الاستفادة مِن الموارد الطبيعية، والهبات الجغرافية، واستغلال العنصر البشري، هي أمورٌ لا تنفك مِن كونها توجهات إيجابية مدعومة بالدليل والبرهان على إطلاق نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية عربية خلال الأعوام القادمة. لذا، فإنَّ استجابة صانع السياسات والمُخطط في الوطن العربي لمتطلبات التنمية تدعو إلى بناء منظومة ثقافية تعليمية اقتصادية اجتماعية تقوم على ريادة الأعمال، لوضع الاقتصادات العربية في إطار إستراتيجية أشمل للحماية مِن الصدمات والأزمات، وإعلاء التنافسية، وخفض مُعدَّلات البطالة، ورفع مُعدَّلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، وإحداث التنوع المطلوب في مُساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلّي الإجمالي. إضافةً إلى تحقيق أقصى استفادة مُمكنة مِن الاقتصاد الرقمي Digital Economy. غير أن الوصول إلى تلك القائمة الطويلة مِن المزايا والآثار المرغوب إحداثها في المنطقة العربية، لن تتأتى ألا بعد إحداث مُجابهة دقيقة للتحدّيات الجوهرية التي تواجه منظومة ريادة الأعمال، وبخاصة تلك المُتعلقة بالنظام البيئي Ecosystem، والذي يَعتبِر البيئة التمكينية بمثابة المؤسسة الحاضنة والداعمة لإنجاح أية مُبادرات أو إستراتيجيات وطنية لريادة الأعمال.

إنَّ الإيمان والقناعة الأساسية لدى مُنظمة العمل العربية بضرورة دعم وإنجاح الرؤى والإستراتيجيات والمبادرات الوطنية يأتي في مُقَدّمة أولوياتها. إذ أن أية إستراتيجية إقليمية لن تُؤتي ثمارها دون وجود إستراتيجيات وطنية واضحة، ومُحددة الأهداف والتوقيتات، وقادرة على مواجهة التحديات وأوجه القصور في الأنظمة البيئية المُحيطة بمنظومات ريادة الأعمال الوطنية. لذا فقد تمَّ تخصيص هذا القسم لدراسة أبعاد النظام البيئي المُتعلق بمنظومة ريادة الأعمال. إذ يتطرق التحليل إلى رصد أربعة أبعاد مترابطة ومُتكاملة، يتمثل أولها في نقاط الضعف والقوة التي تعتري مكونات الأنظمة البيئية الوطنية، يليه التحديات التي تتجلى مع الرغبة في أخذ المبادرة أو التطوير لِما تمَثلُهُ مِن عائقٍ أمام أية مُبادرات تنموية، وتكون في كثيرٍ من الأحيان نابعة من نقاط الضعف. أما البُعد الأخير فيتمحور في الفرص أو سبل التحسين، والتي تُدَلِل على بوصلة التَوَجُه صوب التغيير والانتقال لوضع

أفضل من خلال تبني إجراءات نابعة من نقاط القوة التي تُميّز البيئة الخاصة بمجال التطوير. وتَكمُن الأهمية مِن وراء استغلال الفرص في كونها سبيلًا واضحًا لمواجهة الإخفاقات والمعوقات وتحقيق النجاحات. وغالباً ما يتم استخدام تحليل سوات الرباعي SWOT في وضع الاستراتيجيات والخطط ويعتبر هذا التحليل بمثابة دعم قوي لصانعي القرار لأنه يُمكّنهم من استكشاف نقاط الضعف وفرص النجاح التي لم يتم الاستفادة منها في السابق أو لإلقاء الضوء على التحديات ومواجهتها قبل أن تُصبح مصدراً للأزمات.

ولتحليل بيئة ريادة الأعمال في المنطقة العربية استعنا بتحليل سوات SWOT (الفرص والتحديات، نقاط القوة والضعف) والذي يكتسي الصبغة العلمية في مجمل النتائج المتوصل إليها، ولتحليل مختلف الأبعاد والمحددات الاقتصادية المتعلقة بهذا القطاع يمكن تناول بعضاً من مؤشرات القياس العالمية، كأدوات معتمدة لتشخيص نقاط القوة والضعف، وبالتالي اقتراح توجهات وسياسات خاصة بكل بلد عربي يمكن اتباعها حسب إمكانات كل دولة؛ ومن بين هذه المؤشرات:

(1) مؤشرات قياس عالمية لريادة الأعمال

نتناول في هذا العنوان، عدداً مِن الأبعاد المُتعلقة بمدى قدرة الاقتصادات العربية قبل جائحة كورونا على توفير أبعاد الإطار البيئي المُناسب لريادة الأعمال Entrepreneurship Ecosystem. وتعكسها مؤشّرات عالمية تعبر عن مستويات الأداء الاقتصادي المُختلفة والمُرتبطة بريادة الأعمال.

1-1 مؤشّر التنافسية العالمي: Global Competitiveness Index GCI[5]

يقوم هذا المؤشر بتصنيف الاقتصادات الوطنية استنادًا إلى معيار التنافسية العالمي، وذلك بدمج جوانب كُلّ مِن أبعاد الاقتصاد الكلّي والجزئي في مؤشّر مُرَكّب واحد. يقيس مدى قُدرة وكفاءة أي اقتصاد وطني على تحقيق التنمية المنشودة عبر توفير أقصى درجات الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المُتاحة **مِن حيث المؤسسات، والسياسات، والعوامل التي تقود إلى تحقيق النمو المُتوازن في الوقت الحالي، وحتى مُستقبلًا.**

تندرج أبعاد مؤشّر التنافسية العالمي ضمن أربعة محاور رئيسية، وهي: البيئة التمكينية، رأس المال البشري، الأسواق، النظام البيئي للابتكار. ويبين هذا المؤشر أن أفضل المحاور التي تُبلي فيها الاقتصادات العربية – نسبيًا – هو محور رأس المال البشري.

يشير تحليل هذا المؤشر وفقاً للمعطيات المتاحة عن ريادة الأعمال في كل بلد عربي أنَّ الإصلاحات المطلوب تنفيذها، والتحديات المطلوب التَغَلب عليها في صدد بناء اقتصاد عربي تنافسي على المستوى العالمي كبيرة وكثيرة، غير أن الفرصة التي يجب أن نسرّع ونحسِن استغلالها – على حدٍ سواء – ظهور تجارب عربية ناجحة على الساحة. فمِن عقودٍ قليلة مَضَت كان كُل ما لدينا هو تجارب دولية فقط لاغير، لذلك فإن الوطن العربي ووفقاً للمعطيات المذكورة في مؤشر التنافسية العالمي 2019 لديه تجارب عربية رائدة استطاعت أن تحقق نجاحات مشهودة في المؤشرات الدولية يمكن الاستفادة منها ونقلها لبلدان عربية أخرى.

[5] مؤشّر التنافسية العالمي

2-1 مؤشّر سهولة مُمارسة أنشطة الأعمال[6]

يعكس هذا المؤشر الأنشطة والإصلاحات التي تقوم بها الدول بهدف تسهيل مُمارسة أنشطة الأعمال، مثل تسهيل أنشطة تأسيس الشركات، وتعديل أنظمتها، حتى تلك الإجراءات المُتعلقة بتخارج أحد أو بعض الشركاء، والإفلاس أو التخارُج كُليًا مِن السوق– أو ما يُطلق عليها بصفة عامة إجراءات التخارج والفَض. وبالتالي فإنَّ تحليل المعطيات المتوفرة عن قطاع ريادة الأعمال في الدول العربية تعطينا رؤية واضحة ومُقارنة حول مدى قدرة رائد الأعمال والمُستثمر العربي على تنفيذ أنشطة ريادية واستثمارية، تجارية أو صناعية أو خدمية، في ظل الأُطُر المُنَظمَة لأداء الأعمال في البُلدان العربية في سهولة ويُسر، مُقارنةً بالاقتصادات العالمية.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى قُدرة وفعالية النظام البيئي في كُلّ دولة مِن دول محل القياس على تعزيز أو إعاقة أنشطة الأعمال في تلك الدولة. ويُقَدّم التقرير عددًا مِن المؤشّرات التي تقيس أبعادًا مُتباينة تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية، والتي تكوّنَ مُجتمعة **المؤشّر المُركب العام لسهولة مُمارسة أداء الأعمال**. وتأتي أهمية هذا المؤشّر في كونه يعكس نظرة عالمية حيادية ذات طبيعة مَقِيسَة حول مدى سهولة التعامل مع مُختلف أنشطة الأعمال، والتي بالتبعية تنعكس على رؤية المُستثمر المحلّي والأجنبي وثقته في هذا الاقتصاد.

ومِن الهام بمكان أن يتم الإشارة إلى أن ترجمة ما سَبَقَ تتم عبر تناول الأبعاد المكونة لهذا المؤشر، مِنهُا ما يتضمنها بناء المؤشّر المرَكّب لسهولة مُمارسة أنشطة الأعمال، وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. في حين أن هُناك بُعدين آخرين، وهُما: الأنظمة المتعلقة بتوظيف العمال والتعاقد مع الحكومة، لا يتم إدراجهما في قيمة المؤشّر أو الترتيب العام الصادر عنه.

إن تحليل المعطيات الاقتصادية المتعلقة بريادة الاعمال التي يعكسها المؤشرين السابقين تبرز أهمية التحديات التي تواجه الاستثمار في عموم المنطقة العربية، والتي مِن المُمكن أن يكون مِن بينها: ما يُقابل المُستثمر العربي، وبالتحديد رواد الأعمال العرب أثناء شروعهم في تنفيذ أنشطه ريادية مِن شأنها إنشاء الشركات والشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعزوف – أيضًا – الكثير مِن الاستثمارات الأجنبية عن الاستثمار في الوطن العربي، واقتصارها على عمليات الاستثمار الأجنبي المُباشر – وحتى غير المباشر – في الصناعات الاستخراجية أو أنشطة الوكالات أو الامتيازات التجارية، دون وجود أنشطة حقيقية في صميم الصناعات التحويلية وتوليد قيمة مُضافة.

كما يُبرز المؤشران السابقان، ووفقاً للمعطيات نفسها المتعلقة بقطاع ريادة الأعمال، مدى قُدرة الاقتصادات العربية على توليدِ بعضٍ مِن أوجه التنافسية العالمية المقبولة لدى عددٍ مِن الاقتصادات العربية، بيدَّ أن الصعوبات الواضحة في مُمارسة أنشطة الأعمال – والتي يُبرزها تأخر مؤشّر سهولة مُمارسة أنشطة الأعمال للكثير مِن الاقتصادات العربية – يُفسر هذا التباطؤ في أداء الاقتصادات العربية. بمعنى آخر، إنَّ جانبًا مِن تراجع تنافسية الاقتصادات العربية، وجانبًا آخر مِن عدم قُدرة الكثير مِن الاقتصادات العربية على الاستفادة مِن تنافسيتها، يعودان إلى تلك الصعوبات والتحديات التي يُقابلها المُستثمر العربي والأجنبي – على حدٍ سواء – في مُمارسة أنشطة الأعمال في تلك الاقتصادات.

[6] مؤشّر سهولة مُمارسة أنشطة الأعمال

3-1 مؤشّر المحتوى الوطني لريادة الأعمال[7]

يرصد هذا المؤشّر الموقف العام للأبعاد المُكونة للنظام البيئي لريادة الأعمال داخل عددٍ مِن الاقتصادات العالمية، ويَهدف إلى تقييم عددٍ مِن الأبعاد الخاصة بالنظام البيئي لريادة الأعمال.

ويساعد هذا المؤشر إضافة إلى مجموعة مِن المؤشّرات التي تتناول بعض الأبعاد المعنية بريادة الأعمال، والذي بناءً عليه يُمكن تنفيذ صورة معلوماتية قابلة للقياس مُفَصّلَة عن ريادة الأعمال في كُلّ الاقتصادات التي تَمت دراستها. ومِن الجدير بالاهتمام أن مسح السكان البالغين يساعد المهتمين بهذا القطاع على قياس أبعاد النشاطين المنظم وغير المنظم، إذ أن القطاع المنظم في أنشطة ريادة الأعمال يُفَسِر نسبة صغيرة فقط مِن منظومات ريادة الأعمال في كثيرٍ مِن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذا المؤشر يتم تقديم مؤشّر مُركّب بعنوان المحتوى الوطني لريادة الأعمال (NECI)، والذي يُقَيّم بيئة ريادة الأعمال في الاقتصاد الوطني.

وتتمثل الأبعاد التي يتناولها هذا المؤشر في: تمويل رواد الأعمال، دعم السياسات الحكومية، السياسات الحكومية المعنية بالضرائب والبيروقراطية، برامج ريادة الأعمال الحكومية، تعليم ريادة الأعمال في المدارس، تعليم ريادة الأعمال فيما بعد المدرسة، البحث والتطوير، البنية التحتية التجارية والقانونية، البنية التحتية المادية، ديناميكيات السوق المحلية، تنظيم أعباء السوق المحلي، المبادئ والتقاليد الاجتماعية والثقافية.

إنَّ نتائج تحليل المعطيات المتعلقة بمنظومة ريادة الأعمال في البلدان العربية، ووفقاً للمؤشرات المذكورة تبين أن هذه المنظومة تحتاج إلى الإصلاحات الضرورية والمحورية، لتحقيق الفاعلية والكفاءة اللازمة. كما توضح – وبدون أدنى شك – أن منظومة أداء الأعمال بصفة عامة، ومنظومة ريادة الأعمال بصفة خاصة، تَتطلب الكثير مِن الإصلاحات الجوهرية وإعادة هندسة النظام البيئي بصورة أكثر مرونة وفاعلية وكفاءة. إن البيئة التنظيمية لريادة الأعمال في الوطن العربي ينبغي أن تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وما تفرضه من شروط أهمها المرونة، والاستدامة، وإدراج الأنشطة المرتبطة بأنماط العمل الجديدة، فعلى سبيل المثال، الأنشطة التي تقوم بها بعض ربات البيوت بافتتاح صفحات لعرض خدماتها ومُنتجاتها مِن الأطعمة المنزلية التي تبغي بها سوق واسع مِن الأسر التي تُشارك نساؤها في سوق العمل، وهو ما يُعدّ عملًا مِن مُنطلق ساعة عمل في الأسبوع كحد أدنى وفقًا لمعيار العمل الدولي، ويُعدّ أيضاً مشروعًا مِن مُنطلق ريادة الأعمال، غير أن العديد من المؤسسات الافتراضية القائمة لا زالت مجهولة، ولم تأخذ حقها بعد من اهتمام منظومات أداء الأعمال القائمة حالياً في كثير من البلدان العربية، وبالتالي لا تدرجها ضمن أنشطة الاقتصاد المنظم.

[7] مؤشّر المحتوى الوطني لريادة الأعمال National Entrepreneurship Context Index،

(2) الفرص والتحديات

إنَّ الخُطوة الأولى في حصر وتحديد نقاط الضعف والتحديات والفرص التي تَعتري النظام البيئي المُحيط بمنظومة ريادة الأعمال في أي نظام اقتصادي واجتماعي وطني، تنطلق من تعريف أبعاد وأطر وأُسس هذا النظام البيئي. ويتألف النظام البيئي عامةً مِن مجموعة مِن العناصر التي تتفاعل مع بعضها لتأطير أُسس نظام مُغلق مُتكامل ينطوي على عوامل نجاح الفاعلين داخل هذا النظام. وبحصر الدراسات والتقارير الدولية في إطار تحليل ودراسة منظومات ريادة الأعمال، تمكنّا من تحديد العناصر التالية:

1) سياسات البيئة التمكينية.
2) التعليم ونشر ثقافة ريادة الأعمال.
3) الأسواق المحلّية والتجارة البينية العربية.
4) البنية التحتية والمؤسسية.
5) التمويل.

شكل رقم (3) ... عناصر النظام البيئي لريادة الأعمال

وفيما يلي تحليل أبعاد النظام البيئي المُؤسس لمنظومات ناجحة مِن ريادة الأعمال، عبر تحديد نقاط الضعف، والتحديات، وأخيرًا الفرص.

1-2 سياسات البيئة التمكينية:

إنَّ سياسات البيئة التمكينية لريادة الأعمال في الوطن العربي تَتَسِم بعدَدٍ مِن نقاط الضعف، وأمامها عدد آخر مِن التحديات، وهو ما تَمتَد أذرُعُهُ إلى مُختلف عناصر النظام البيئي، إذ تؤثرعليها وتُجهض أية محاولات تستهدف التطوير أو الابتكار أو إعادة هندسة هذا النظام. تبدأ أولى وأهم نقاط الضعف أو المعوقات – وفقًا لِما أشار إليه تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات عن النظام البيئي لريادة الأعمال والابتكار في 22 دولة عربية لعام 2019، فضلًا عن تقرير التنافسية للعالم العربي الصادر في عام 2018، وتقرير اتحاد الغرف العربية بعنوان "ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في الوطن العربي" لعام 2017 – في الإشارة إلى البيروقراطية ومحدودية القُدرة على الإبداع وإطلاق المُبادرات. وليس هُناك أدنى شك في أن ذكر الآثار السلبية لنقاط الضعف تلك، ناتج عن مركزية أنظمة إدارة الأجهزة الإدارية الحكومية، المتعمقة في صُلب الإدارة العامة في العديد من بُلدان الوطن العربي. ويأتي إضافةً إلى ما تقدَّم، محدودية الإستراتيجيات الفاعلة والمُستدامة للتنمية بما يخلق فجوة كبيرة بين الطموحات الاقتصادية للتنمية والنمو، والإجراءات التقليدية للإدارة. كذلك يأتي على قمة قائمة نقاط الضعف التي تعتري هيكل البيئة التمكينية، تدني مستوى الأجور والحوافز في المؤسسات الريادية، وهي تلك المؤسسات التي تستطيع أن تُحدث فارقًا في إدارة عملية التحديث والتطوير في منظومات العمل الحكومي.

إنَّ غالبية الدراسات والتقارير التي قامت بتحليل دول المنطقة العربية، أو بعضٍ مِنها فُرادى، أشارت بوضوحٍ إلى وجود نقاط ضعف واضحة في طبيعة البيئة التنظيمية التي تتبنى قوانين لمشاريع الأعمال قد لا تكون جاذبة لأصحاب المشروعات والأنشطة التجارية الجديدة، وبالتالي لا تُحَفّز زيادة مُعدَّلات جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية. إنَّ عددًا ليس بالقليل مِن قوانين الاستثمار العاملة حاليًا على أرض الواقع تواجه تحدياً كبيرًا في مدى قُدرتها على تحفيز رواد الأعمال الشباب، إذ أنها في هذا الصدد تَتَطَلَب كثيراً مِن الابتكار والتطوير التشريعي، فضلًا عن إضافة أبعاد وقياسات واضحة لإحكام الرقابة على التنفيذ وجعل تلك القوانين داعمة بشكل أكبر لريادة الأعمال. وإضافةً إلى ما سبق، فإنَّ فاعلية وكفاءة تطبيق تلك القوانين لن يتحقق بدون وجود نظام حوكمة مُتكامل وقوي وكفء، ومرن قادر على التناغم مع مُتطلبات التنمية. إنَّ اتساع نطاق المُبادرات والأجهزة والهيئات والجهات الداعمة أو المؤثرة على منظومات ريادة الأعمال الوطنية، بقدر ما له مِن الآثار الإيجابية، بقدر ما يَفرض أهمية وجود منظومة لضمان الجودة والتكامل في تدخل مُختلف الفاعلين مِن أطراف الإنتاج الثلاثة، وليس على مستوى القطاع الحكومي فقط.

- **القوانين والتشريعات:**

إنَّ دراسة وتحليل سلسلة تقارير التنافسية العالمي، وتقرير التنافسية للعالم العربي عن عام 2018، تُشير إلى أن التحديات التي تواجه البيئة التمكينية مِن سياسات وقوانين وتشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال في العالم العربي؛ تتمحور حول طول فترة الإجراءات اللازمة لبدء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين العمل التي تفرض العديد من القيود أمام دخول رواد الأعمال مجال المنافسة. ومِن أمثلة تلك القوانين، القوانين الضريبية، ونظام التعريفة الجمركية على الواردات، والذي قد يؤدّي إلى التخصيص العشوائي للحوافز النقدية، وصعوبة الوصول للأراضي والمشتريات العامة. ويُضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على القروض، والتي تكون نتيجة لِتعَقُّد الإجراءات والقوانين. ومِن الجدير بالذكر، في هذا الصدد أن نشير إلى أن كل تلك المعوقات في سياسات البيئة التمكينية هي ما آلت برواد الأعمال إلى التوجه نحو العمل في قطاع التجارة الإلكترونية، والتي نَجَحَت بالفعل في جذب التمويل والاستثمار.

- **البيروقراطية:**

إنَّ انتشار البيروقراطية في أنظمة الإدارة العامة، وحتى في بعض أنظمة العمل الخاص، أو المؤسسي بصفة عامة تكون بمثابة عائق أساسي أمام استغلال الفرص الاستثمارية، وذلك نظرًا لعدم قُدرة التشريعات آنذاك على تفعيل وتمكين رواد الأعمال مِن مُجابهة ذلك الإرث مِن البيروقراطية المؤسسية من خلال تبسيط الإجراءات أو تسهيلها، وهو ما يقود إلى صعوبة تأسيس المشروعات. كذلك أوضح التحليل الزمني لنتائج وتوصيات تقرير التنافسية العالمي، وتقرير التنافسية للعالم العربي عن عام 2018، أن هُناك فئة أخرى مِن السياسات التي يُمكن أن يُطلق عليها "المُحفزات المفقودة"، وهي تلك المحفزات والامتيازات والمقومات ذات الصلة بأسعار الفائدة والإعفاءات الجمركية والتسهيلات الائتمانية وأسعار الطاقة اللازمة للتشغيل، والتي يؤدّي غيابها إلى وأد النوايا الاستثمارية، أي الرغبة في الاستثمار لدى قطاع الشباب. ولعلَّ تلك الصعوبات مِن عناصر سياسات البيئة التمكينية لا تقف فقط في مواجهة نشأة ريادة الأعمال، بل تمتد كذلك لتضع التحديات والعوائق أمام الرواد الحاليين، لتحول دون أو تُضعف مِن قُدرتهم على تطوير أعمالهم أو توسيعها أو الانتشار في أسواق أخرى، وهو ما يعود في نهاية المطاف إلى ضعف استمرارية ريادة الأعمال، وبالأخص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- **الفُرَص:**

وبالتحول مِن نقاط الضعف والتحديات صوب الفرص السانحة حاليًا في الوطن العربي، والتي يُمكن استغلالها لتحقيق كفاءة وفعالية في سياسات البيئة التمكينية لريادة الأعمال، نجد أن **الفرصة الأولى** تكُمن في الاتجاه الواضح لدى عددٍ كبير مِن الدول العربية التي تعمل حاليًا على تغيير وتطوير التشريعات والقوانين المرتبطة بريادة الأعمال. إذ أن ما يتم حاليًا في نطاقٍ واسع مِن الدول العربية هو تَوَجُه محمود صوب محاولة إعطاء التشريعات والقوانين المُتعلقة بريادة الأعمال الكثير مِن المرونة في التطبيق، وإدراج أكبر عددٍ مُمكن مِن العوامل المُحَفِزَة لرواد الأعمال بُغية الاستفادة من مبادراتهم الداعمة للاقتصاد الوطني، وإدماجهم في القطاعات الاقتصادية المنظمة، والذي بدوره سوف ينعكس إيجابًا على رسمنة الوظائف التي سوف يُضخونها إلى أسواق العمل العربية. وعلى الجانب الآخر، تكمُن **الفرصة الثانية**، والتي أيضًا تعمل عليها مجموعة كبيرة مِن الدول العربية حاليًا، في إعادة هيكلة منظومات القوانين والتشريعات لتكون أكثر عنايةً بتعزيز البنية التحتية، بُغية استمالة أصحاب الأعمال، محليًا وإقليميًا، لزيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، والاستفادة مِن تبعاته وعوائده على المستويين الكُلّي والجزئي. وهُناك فرصة في توجّه بعض الدول العربية نحو اعتماد اللامركزية، مما يتيح مِن حرية وقدرة على المنافسة والتنظيم وتطوير المشروعات.

ولعلَّ الإصلاحات الضريبية واحدة مِن أهم الإصلاحات ذات الصدى في منظومة سياسات البيئة التمكينية، وأسرعها في جذب المُستثمرين. لذا فإنَّ أحد الفُرص السانحة أمام الاقتصادات العربية لجذب مزيد مِن الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، وتعزيز ريادة الأعمال، وتوفير الدعم اللازم لحماية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تَكمُن في إجراء إصلاحات ضريبية جذرية وفعَّالة تمنع الازدواج الضريبي. وتأخذ في الإعتبار رسملة تكاليف تسجيل وترخيص بسيطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقًا من مراعاة حجم المشروع ورأس المال والأرباح. وتضمين المشروعات الريادية، خاصة، الصغيرة ومتوسطة الحجم في "المناقصات والمزايدات العمومية الحكومية" بعد تخفيف إجراءات التقديم لها، لتأمين دخول رواد الأعمال إلى الأسواق في ظل سلاسل التوريد الحكومية.

- **القطاع غير المُنَظَم:**

يُمَثِل القطاع غير المُنَظَم هاجساً لكثير من الدول العربية، ويأتي ضمن نطاق التحديات الأساسية التي ينبغي على الحكومات العربية العمل عليها وذلك بالتحفيز وخلق المزايا، لضمان تحقيق أقصى اندماج اقتصادي مُمكن للمشروعات. وفي حقيقة الأمر، فإنَّ تحويل القطاع غير المُنَظَم في إطار مُبادرات ريادة الأعمال إلى قطاعٍ مُنَظَم مِن شأنه أن يعزز كفاءة المُبادرات والسياسات والإجراءات المُتخذة مِن قِبَل الحكومات – بل وحتى القطاع الخاص وعدد مِن مؤسسات المُجتمع المدني المعنية بهذا الشأن – لتحفيز وتنمية هذا القطاع. لذا فتبني تشريعات رامية إلى اجتذاب أكبر قدر مُمكن مِن المبادرات الريادية، ودعم فُرص الاستثمار المحلّي على وجه الخصوص، والعربي على وجه العموم، لَم يَعُد مِن قَبيل الإصلاح بل أضحى ضرورة مُلّحة. فما مِن شكٍ أن الفرصة التي ترغب الحكومات بل والشعوب العربية إتاحتها لرواد الأعمال العرب لن تتأتى ألا عبر إتاحة المزيد مِن سُبُل التمويل، وبناء أنظمة المزايا التجارية والاقتصادية أمام مُبادرات ريادة الأعمال، وبالأخص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتسهيل نفاذها إلى سلاسل التوريد الحكومية، وربطها في إطار العناقيد الصناعية.

2-2 التعليم ونشر ثقافة ريادة الأعمال:

أشارت مجموعة مِن التقارير الدولية الرائدة في مجالات ريادة الأعمال وتحليل أسواق العمل، وكذلك التعليم، فضلًا عن عددٍ كبيرٍ من أبحاث حول ريادة الأعمال في الوطن العربي، إلى قصور تضمين برامج ريادة الأعمال في النظُم التعليمية العربية، وعدم الجاهزية والاهتمام الكافي مِن قِبَل الطلاب والمعلمين لتبني ريادة الأعمال كمنهج حياتي لبناء الكينونة الاقتصادية للشباب وتحقيق الاندماج الاقتصادي. فضلًا عن الافتقار إلى قنوات الاتصال بين رواد الأعمال ومنظمات أصحاب الأعمال، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الداعمة لأنشطة ريادة الأعمال في الجامعات العربية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتسويق لتجارب ريادة الأعمال الناجحة في الوطن العربي.

ولعلَّ أحد التحديات التي تواجه تطوير الأنظمة التعليمية العربية لكي تكون داعمة ومُهيئة لريادة الأعمال للنشء والشباب العربي، هو النمطية الواضحة في العملية التعليمية في كثيرٍ مِن مراحل التعليم. إذ لا زال تصميم المناهج التعليمية في كثيرٍ مِن المراحل التعليمية يخضع للطُرق النمطية التقليدية، وهو ما ينجم عنه صعوبة دمج ريادة الأعمال، وتضمين ما تتطلبه مِن مهارات. فضلًا عن الافتقار لآليات تمويل الخطط المستقبلية، وعدم التنسيق بين الجهات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بكافة جوانب ريادة الأعمال في منظومات التعليم والبحث العلمي. وليس ببعيدٍ على الإطلاق أن غياب الاهتمام باقتصاد المعرفة القائم على الاستثمار في رأس المال البشري وتأهيله وتدريبه وصقله بالقدرات، وعدم التركيز عليه كأساس لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مُستدامة، ومع تحدّيات التطور التكنولوجي السريع قد عَمّقَ الهوة بين العالم العربي والدول المُتقدّمة في مجالات الابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتحقيق المنافسة في شتى المجالات.

ولعلَّ وصول عدد مِن الدول العربية إلى تلك النتيجة خلال العقد الماضي، قد دَفَعَ كثيرًا مِنها إلى محاولة التصدي بجدّية وفاعلية. غير أن تلك الدول – وبتداركها لهذه التحديات – قامت بإيلاء الكثير مِن الاهتمام إلى التعليم الأساسي لترسيخ مدركات ريادة الأعمال في عقلية الطلاب والكشف عن قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية. وقد تمَّ توثيق هذه الجهود بكثيرٍ مِن التقدير في تقرير مُنظمة اليونسكو في عام 2013 بشأن التعليم والريادة في الدول العربية.

إن نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال يكتسي أهمية بالغة. ففي عام 2019 ظهر تقرير النظام البيئي للابتكار وريادة الأعمال الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، والذي أوضح أن الخوف مِن الفشل يُمَثّل أحد أكبر التحديات أمام تطوير ريادة الأعمال في الوطن العربي. وقد أيد تقرير التنافسية للعالم العربي لعام 2018، وتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) لعام 2018 ذات الأطروحة. فقد أجمعت تلك التقارير وغيرها مِن التقارير أن الخوف مِن الفشل، في أية مرحلة مِن النشاط الريادي، من شأنه تقليص فرص زيادة نشاط ريادة الأعمال في المنطقة ورفع مستوى الخوف من المخاطرة برأس المال.

> "إن رأس المال البشري هو أهم عُنصر في النظام البيئي لريادة الأعمال، فلا بد من تعزيزه وتطويره وصقله بالمهارات المكتسبة من التعليم والتدريب المهني."

ومِن الفُرص السانحة أيضًا أمام العالم العربي البدء في التبني الحقيقي والفعَّال لدور المرأة في ريادة الأعمال، والذي لن يتأتى ألا عبر بناء مناهج تعليمية تُساهم في نشر ثقافة دور المرأة العربية في ريادة الأعمال، وأهمية هذا الدور في تعزيز القوى العاملة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز مبدأ العدالة بين الجنسين وتطوير مهارات النساء بشأن الأنشطة الريادية، وإزالة الحواجز أمام إدراجها في سوق العمل. إذ يجب أن تَضمَن أنظمة التعليم الوطنية أن تنقل للطلاب بصفة عامة وللطالبات بصفة خاصة ثقافة الإلمام بالمبادئ العامة لريادة الأعمال، والمهارات التي تسمح لهم بالانتقال من مجرد المعرفة إلى التنفيذ القائم على أسس علمية ومنهجية سليمة، والتي يجب أن تتضمن الاستعداد للمخاطرة والقدرة على التصدي للمشكلات ومحاكاة التجارب الناجحة، إضافةً إلى تنمية المهارات غير التقليدية وتحفيز روح المغامرة. وهو ما سوف ينعكس على قدرة ورغبة هؤلاء الشباب لاحقًا – أي في أعقاب تخرجهم – في التغلُّب على "الخوف من الفشل" الذي يعتري النوايا الريادية ويُثَبطُها. إنَّ إدراج تلك المبادئ في الأنظمة التعليمية مِن شأنِهِ الدفع والتعجيل بتطوير مهارات وقُدرات الريادية لدى الشباب في مراحل مُبكرة.

وفي ختام الفرص المُتاحة في محور نشر ثقافة ريادة الأعمال، لا يسعُنا ألا أن نُعيد ونؤكد على أن كافة تجارب الدول الناجحة قد أثبَتَت بِما لا يَدَع مجالًا للشك أن تضمين المبادئ العامة لريادة الأعمال في التعليم هو الأساس السليم والضامن لتطوير مُستقبل ريادة الأعمال، وضمان توافقها مع مُتغيرات سوق العمل، ومحددات الاقتصاد الكلي، والظروف الاجتماعية والثقافية. فثمة دول كاليابان، والولايات المتحدة، والصين، وبريطانيا، قد أخذت على عاتقها تشجيع وتحفيز مؤسساتها التعليمية لأخذ زمام المُبادرة لنشر الثقافات الريادية، وذلك في مراحل التعليم الابتدائي إلى الثانوي، وصولًا إلى المعاهد والجامعات التي تَخَصَصَت في مَنح درجة البكالوريوس والماجستير في تخصصات ريادة الأعمال. فضلًا عن إطلاق الحملات الترويجية واسعة النطاق وكثيفة التأثير لنشر ثقافة ريادة الأعمال عبر قنوات الإعلام المختلفة بحيث تصل لشتى فئات المجتمع.

3-2 الأسواق المحلية والتجارة البينية العربية:

تعتبر ريادة الأعمال كأي نشاط اقتصادي يرتبط بالأسواق، والمُستهلكين، ومُعدَّلات الشراء، والقدرة الشرائية، وأذواق ورغبات المُستهلكين ... إلخ. لذا فمن المزايا التي يوفرها العالم العربي لِما له مِن جذور ثقافية ومعرفية وعادات وتقاليد مُتقاربة، تجعل مِن السوق العربي الكبير فرصة لأي نشاط اقتصادي ولأي مُستَورِد يستهدف العمل في المنطقة العربية. ولعلَّ المُنشآت الاقتصادية مِن الغرب والشرق قَد فَهِمَت هذا المُعطى وأدركته تمام الإدراك، وقامت على تحليله وتوظيفه لتعظيم الاستفادة مِن

هذا التقارُب العربي المعهود. هُناك فرصة واسعة في تكامل وفتح الأسواق العربية أمام رواد الأعمال في الوطن العربي، وهو ما سيُمَثل نطاقاً وطفرة اقتصادية غير مسبوقة، تنطلق مِن إحداث تكامل إنتاجي في مُقابلة الاستهلاك المُتوقع، وتمتد لتشمل قُدرة فائقة للاقتصادات العربية على إحداث الوظائف، وتنتهي بتحقيق قيمة مُضافة عربية مِن واقع التنوع الاقتصادي والأنشطة الإنتاجية الحقيقية في نطاق الاقتصادات العربية النفطية وغير النفطية. ولبلوغ هذه الغاية المرجوة، ينبغي أولًا استخلاص الدروس من الماضي، والوقوف على الحاضر لمعرفة نقاط الضعف والتحديات، لاستيعابها وإيجاد الحلول لضعف التكامل الاقتصادي العربي-العربي.

إنَّ كافة الدراسات والتقارير والأبحاث التي أخذت على عاتقها تحليل نقاط الضعف وتحدّيات التكامل الاقتصادي العربي، وبخاصة تكامل وترابط الأسواق المحلّية العربية وانفتاح التجارة البينية، يُمكن أن يتم تلخيص نتائجها في مجموعتين أساسيتين، ألا وهُما: التحديات الداخلية المُشتركة، والتحديات الخارجية البينية.

أولًا: التحديات الداخلية "المشتركة":

في عام 2017 أشَارَ تقرير اتحاد الغرف العربية إلى أن أحد التحديات الاقتصادية التي تواجه التجارة العربية تَتَمَثَل في الركود الاقتصادي وتباطؤ العمليات الاقتصادية في معظم الدول العربية، والذي أرجعه التقرير وفقًا لِما قام به مِن تحليل ومراجعة للاقتصادات العربية إلى عدم وجود التنوع الاقتصادي الكافي لدى بعضها، واعتماد البعض على أنشطة اقتصادية تقليدية، أو سلعة تنافسية وحيدة، وقد اتفق عدد كبير مِن التقارير والدراسات على تلك المشاكل، في إشارةٍ مُباشرةٍ مِنها إلى أهم ما يعتري تكامل الاقتصادات العربية، وبالتحديد الأسواق العربية. ومِن التقارير المؤيدة لهذا التحليل، تقرير التنافسية للعالم العربي لعام 2018، حيث أشار إلى ضعف ارتباط الدول العربية بسلاسل القيمة العالمية، والتي تُعدُّ مِن أُسس وآليات الاتجاه صوب التنويع الاقتصادي وخلق الفرص للمشروعات الريادية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى ضعف منظومات التطوير والإبداع وتحسين الإنتاجية، وما يؤكد هذا التحليل يتمثل في التراجع الواضح لمتوسط "مؤشّر التعقيد الاقتصادي" للدول العربية، الذي سَجّلَ نحو 71.4%، وفقاً لتقرير التنافسية للعالم العربي في عام 2018. ومِن نتائج تداعيات ضعف التعقيد الاقتصادي لدى أية دولة، تبرز مستويات متفاوتة مِن الركود الاقتصادي النسبي، وتنخفض القوة الشرائية، الذي يقود بدوره إلى قصور الطلب على المنتجات، وإحباط رواد الأعمال.

إطار (10) ... مؤشّر التعقيد الاقتصادي Economic Complexity Index (ECI)
مؤشّر التعقيد الاقتصادي هو مقياس شامل للقدرات الإنتاجية للأنظمة الاقتصادية الكبيرة، إذ يَهدِف المؤشّر إلى بناء مؤشّر كمي يستطيع أن يُلَخّص المعرفة المتراكمة لدى السكان، والتي بالتأكيد يتم التعبير عنها واختزالها في الأنشطة الاقتصادية الموجودة في نطاقٍ جغرافي ما. وبناءً عليه فإنَّ المؤشّر يُعَرِف "المعرفة المتوفرة" في أي نطاقٍ ما على أنها متوسط المعرفة بالأنشطة الموجودة فيه، إذ يُنظَر إلى معرفة النشاط باعتبارها المعرفة المتوسطة لأي نطاق يتم فيه تنفيذ هذا النشاط الاقتصادي.

وفي صدد وصول رواد الأعمال إلى مُعطيات الأسواق في باقي الدول العربية، يظهر محور المعلومات كمعوق واضح وراء هذا القصور، إذ يقود عدم الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا إلى نقص المعلومات المتعلقة بكافة جوانب الأسواق، ومتطلبات أنشطة ريادة الأعمال، فضلًا عن المعلومات الخاصة بقوانين العمل ومستجدات القوانين الحكومية. إنَّ غياب وجود خرائط إلكترونية رقمية

تفاعلية مُتاحة عبر الإنترنت لكافة رواد الأعمال والراغبين في ريادة الأعمال في الوطن العربي، يعتبر مِن نقاط القصور الواضحة في الترويج لريادة الأعمال وانفتاح الأسواق في العالم العربي.

ومِن ضمن التحديات الداخلية التي تواجه رائد الأعمال العربي، تلك المُتعلقة بالقصور في تطوير البحوث والدراسات التي تقوم على جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالسوق، والمستهلك، والربط بينهما، استنادًا إلى المعايير الدولية الجديدة. فغياب هذه المعلومات يؤدّي إلى جفاف منابع التحديث والابتكار في الأسواق، وفقد الصلة بكل ما هو جديد إقليميًا ودوليًا. ولعلَّ غياب المعلومات والأبحاث والدراسات على الأسواق، يُحد مِن جانبٍ كبير مِن المُنافسة العادلة في الأسواق، وهو ما يقود بوضوح إلى ظهور تحدّيات كبيرة أمام رواد الأعمال العرب في المنافسة داخل السوق، سواءً مُقابل القطاع العام، أو القطاع الخاص الكبير والذي لديه القُدرة على الهيمنة والتَمَدُد وتحقيق اقتصادات الحجم. فضلًا عن أثر العولمة، والتي تَقود إلى مُقابلة رائد الأعمال بتحدّيات كبيرة مِن قِبَل المُنتجات البديلة المنافسة ذات التكلفة الأقل، ولا سيما تلك المستوردة من الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين. إنَّ العولمة، تُعدُّ سلاحًا ذو حدّين، ففي أحد أبعادها تُعدُّ تحدّيًا اقتصاديًا، خاصة أمام المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبالأخص خلال السنوات الأولى مِن عُمر المشروع.

ومِن بَين التحديات الداخلية التي تواجه رائد الأعمال في الأسواق المحلّية العربية، استئثار القطاع العام بالحيّز الأكبر مِن النشاط الاقتصادي في القطاع المنظم. ذلك أنه يشكل أحد التحديات الرئيسية في الدول العربية، إذ يشغّل – على سبيل المثال – بِما يتراوح بين 60% إلى 80% مِن إجمالي العمالة المنظمة في عددٍ مِن الدول العربية.

أما عن المُنافسة داخل القطاع الخاص، فهُناك تأييد واضح في الدراسات التي تناولت أنماط مُختلفة مِن الاقتصادات العربية، مُفاده أن المؤسسات الكُبرى غالبًا ما يكون لها القُدرة على التأثير في أسواق السلع أو الخدمات التي تُمارسها، إذ يكون لها القُدرة مِن حيث الإمكانيات أو الصلاحيات والتسهيلات أو الانتشار أو السمعة لدى المُستهلك مِن أن تتحكم في هيكل وقوى السوق. فعلى سبيل المثال، قد يكون لِما لهذه المؤسسات مِن تسهيلات تُتيح لها الحصول على القروض، القُدرة التي تُمَكنُها مِن مُمَارَسَة نشاطها إلى درجة قد تصل بها إلى احتكار بعض السلع والخدمات في كثير من الأحيان، بِما يُقَوّض أُسُس التنافس العادل في السوق. أي أنه بنهاية المطاف، تؤول آليات التحكم في جانب العرض وهيكل الإنتاج والتوزيع إلى عددٍ صغيرٍ مِن الشركات العملاقة المُهيّمِنَة، مِما يكون ذا أثرٍ حتميٍ سلبيٍ على إضعاف مُنافسة الأنشطة الريادية.

وبصدد واحدة مِن أهم التحديات الداخلية، ألا وهي انتشار القطاع غير المُنَظَم، وبالأخص بين المشروعات الريادية، وبالتحديد في تناسبٍ عكسيٍ مع صِغَر حجم المشروع، فكُلما اتجه المشروع صوب المشروعات مُتناهية الصغر كُلما زادت احتمالية انتمائه للقطاع غير المُنَظَم. ولعلَّ انتشار هذا القطاع في كثيرٍ مِن الاقتصادات العربية، يؤدّي إلى خروج عدد كبير مِن مشروعات ريادة الأعمال مِن مظلة القوانين والمراسيم الحكومية، وبالتالي مِن أية مزايا أو حوافز أو فُرص يوفرها الانضمام للقطاع المُنَظَم. وهو ما يجعل الكثير مِن المشروعات غير معروفة أو مُكتشفة مِن قِبَل صانع القرار، مِما يؤدّي إلى صعوبة توفير أية مظلات للحماية مِن مُنافسة الشركات الكُبرى، وعدم قُدرة تلك المشروعات على التوسع خارج نطاق السوق المحلّية المحدودة للغاية.

ثانيًا: التحديات الخارجية "البينية"

يتمثل أول التحدّيات الخارجية في ضعف التجارة العربية البينية مُقارنةً مع التجارة العربية وباقي دول العالم، وهو ما تؤيده إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية. ولعلَّ عدم وجود الآليات والسياسات الواضحة والهادفة إلى إحداث تكامل بين أسواق السلع والخدمات العربية، وعدم بناء سلاسل الإمداد والتوريد على المستوى المُستعرض للدول العربية، جميعها مِن الأسباب التي أدَّت إلى هذا الضعف الواضح في إحصاءات التجارة البينية العربية. وعلاوةً على ما سبق، يُعدُّ غياب القوانين التي مِن شأنها تسهيل مرور السلع والبضائع والخدمات بين الدول العربية بصورة مرنة وفعَّالة – كما في حالة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال – مِن الأسباب الواضحة وراء عزوف الكثير مِن المنشآت العربية – سواءً بإرادتها أو بغير إرادتها – عن الانتشار عبر الأسواق العربية المُختلفة، أو إخفاقها في تحقيق المنافسة داخل الأسواق العربية حال الدخول إليها بالفعل. ولعلَّ هذا التحدّي يُفقد المُستثمر العربي واحدة مِن أهم المزايا على الإطلاق، ألا وهي السوق العربي الكبير الذي تتشابه فيه الكثير مِن المُعطيات والخصائص والتفضيلات، وهو ما يحرمه من فرصة قد يُتاح استغلالها والاستفادة مِنها لبعض الشركات أو المستثمرين الأجانب.

> "لقد آن الأوان أن تستفيد الدول العربية مِن السوق العربي الضخم بتسهيل إجراءات وقوانين وآليات التجارة البينية العربية، وهو ما يعود بالنفع على كُلّ مِن المُستثمر والمُستهلك العربي على حدٍ سواء."

إضافةً إلى ما سبق، يأتي اكتفاء الكثير مِن الاقتصادات العربية بالمشاركة في العولمة مِن خلال العمل على تصدير المواد في صورتها الأولية ، ثُمَّ إعادة استيرادها في شكل سلع استهلاكية، وهو ما أدى إلى فقدان الكثير مِن عمليات التصنيع، وسلاسل القيمة المُضافة، وبالتالي تُفقد الكثير مِن مُبادرات ريادة الأعمال القدرة على إيجاد الفرصة المُناسبة في المُشاركة في إحداث قيمة مُضافة داخل الاقتصادات الوطنية. بمعنى أكثر وضوحًا، إنَّ إعلاء قيمة الصناعة العربية، وبالأخص الصناعات التحويلية وليست الاستخراجية ما مِن شأنه أن يطرح الكثير مِن الفرص الريادية والابتكارية أمام الشباب العربي، وأن يدعم رغبتهم الصادقة في إحداث تغييرٍ جذري في هيكل الاقتصادات العربية.

ويُعدُّ مِن التحديات البينية التي تُحِد مِن قُدرة رواد الأعمال، وبالأخص أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مِن إيجاد فرصتهم على اتساع السوق العربية، تلك المُتعلقة بالقيود ذات الصلة بشهادات مواصفات المنتج، والتي قد تتطلب في كثيرٍ مِن الأوقات مُددًا وتكاليف مُرتفعة نسبيًا لإصدارها، فضلًا عن رسوم التصديق على المستندات، والمرور على الطرق وغيرها من الضرائب، بالإضافة إلى عدم وجود البنية التحتية المُناسبة – في بعض الأحيان – لانتقال البضائع وتسهيل حركة التجارة.

وبالتحول صوب أهم الفُرص التي يُمكن مِن خلال حُسن استغلالها وتوظيفها أن يتم تطوير سوق عربية تجارية ذات تنافسية عالمية مرموقة، وقُدرة على جذب الاستثمارات مِن شتى بقاع العالم، تظهر الأُطر الثلاثة الرئيسية: إطار السياسات الداعمة للتكامل الإقليمي، وإطار تعزيز الاستثمارات المشتركة بين رواد الأعمال العرب، وإطار حوكمة قوانين التجارة البينية والتعريفات والرسوم الجمركية والإجرائية اللازمة لمرور الصناعات والخدمات الريادية العربية عبر الحدود العربية بسهولة ويُسر.

في العقود الماضية كانت أحد مظاهر التكامل العربي المنشود هو مد شبكات البنية التحتية كالطرق والكهرباء بين الدول العربية، بيدَّ أن العصر الحالي وضع مِن تكامل البنية التكنولوجية بين الدول العربية واحدةً مِن أهم الفرص التي تستطيع أن

تحدِث فارقًا في عددٍ مِن المحاور، بدءًا بالترويج للفرص الاستثمارية، ومرورًا بربط وتكامل رواد الأعمال العرب وتعظيم سلاسل القيمة Value Chains، وسلاسل التوريد Supply Chain على المستويين القطاعي والكُلّي، وانتهاءً بفتح السوق الافتراضية Virtual e-Markets أمام رواد الأعمال العرب لعرض وترويج مُنتجاتهم وخدماتهم عبر الوطن العربي على امتداده، ودون التقيُّد بالحدود. فوفقًا لتقارير دولية ثمةَ ارتباطٍ بين النسبة التي تُسهِم بها التجارة في الناتج المحلي الإجمالي، وكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إطار (11) ... فرصة التجارة البينية العربية

الفرصة ... هُناك فرصة واضحة وجلّية في تحقيق التكامل وتقوية أواصر العلاقات التجارية بين البلدان العربية، وذلك مِن مُنطلق المنفعة المتبادلة على أساس المزايا النسبية لكل مجموعة من الدول. ومن خلال إزالة الحواجز والقيود على الاستثمار والتجارة الخارجية، وخفض تكاليف المُعاملات. لذا فلا شك أن **ريادة الأعمال فرصة للدول العربية لإحداث التكامل المنشود، ولدعم التكامل الاقتصادي، وإحداث طفرة في عمليات بناء وتوليد الوظائف التقليدية وغير التقليدية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المُستهدفين على المستويين الكُلّي والجُزئي.**

4-2 البنية التحتية والمؤسسية:

تُعتبر البنية التحتية في أي اقتصاد أحد المُحددات الأساسية للاستثمار بصفة عامة – سواءً المحلّي أو الأجنبي – أو ريادة الأعمال بصورة مُحددة، ومِنها على وجه الخصوص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ولعلَّ تصنيف عدد كبير مِن الدول العربية ضمن إطار الدول النامية، يجعل مِن بنيتها الأساسية محل الكثير مِن التطوير. فلقد أكد تقرير التنافسية العربية لعام 2018، وتقرير اتحاد الغرف العربية لعام 2017، على عدم كفاية البنية التحتية الموجودة في كثيرٍ مِن الاقتصادات العربية على تكوين وإحداث البيئة المواتية لمشاريع ريادة الأعمال والابتكار ودعم المهن. أو بمعنى آخر، يُعدُّ ضعف "بيئة التشغيل" مِن أحد العوامل المؤدّية إلى ضعف ريادة الأعمال، إذ أنه في بعض الأحيان تكون هُناك صعوبة لدى أصحاب الشركات مِن الوصول إلى كهرباء موثوقة تُمكّن المؤسسة مِن العمل، فضلًا عن النقص في توافر الآلات والمعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، إذ أنه في بعض الأحيان يكون هُناك صعوبة في استيرادها، وفي بعض الأحيان لا تكون هُناك البيئة التكنولوجية الداعمة لجلب وتشغيل تلك الآلات والمُعدات. يُضاف إلى ما سبق التخطيط غير الفعَّال والكُفء للمُدن الصناعية في بعض الأحيان، أو بُعد تلك المُدن عن التجمعات السكنية، وما يُصاحب ذلك مِن مشكلات النقل والاتصالات، وهو ما يؤدّي في نهاية المطاف إلى عدم قُدرة الكثير مِن رواد الأعمال على أخذ المبادرة لبناء مشروعاتهم في تلك المناطق.

في إطار الوقوف على أهم العقبات والمعوقات التي تواجه تلك المؤسسات في النظام الاقتصادي البيئي الذي تَعمَل في إطاره، فقد أشار عددٌ مِن التقارير الدولية المعنية بالمنطقة العربية إلى ضرورة تطوير وتحديث البنية التحتية التكنولوجية لدفع منظومة الاستثمار في مُختلف القطاعات وتوجيه المزيد مِن الإنفاق الحكومي صوب البحث والتطوير، وبخاصة ذلك الهادف إلى توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية إقليميًا ودوليًا.

إذا كُنا بصدد الحديث عن ثورة صناعية رابعة قوامُها التكنولوجيا والابتكار وعلوم البيانات، فالتأكيد على أهمية وضرورة توفير بنية تكنولوجية مُحَفزَة وُمُمَكِّنَة لرواد الأعمال يُعدُّ مِن أساسيات التوصيات التي يَخرُج بها هذا التقرير إلى مُتخذ القرار العربي

مِن أطراف الإنتاج الثلاثة. فقد أكد تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2019، وتقرير التنافسية للعالم العربي لعام 2018، أنه مع سيادة العولمة أضحت التكنولوجيا الرقمية ضمن أهم عوامل تحقيق النجاح في أنشطة الأعمال، لِما لها مِن قُدرة وأثر على التعريف بالأسواق والمُنتجات والمُنتجين، وتحسين أبعاد وآليات وسياسات خدمة العملاء، وزيادة الجودة، وتوفير مزيد من المرونة لتذليل العقبات، ولاسيما التي ترتبط بإجراءات تسجيل الملكية. ولعلَّ عدم استفادة بعض الدول العربية مِن الثورة العالمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعدُّ أحد العوامل والأسباب وراء محدودية العرض وضعف الاستثمارات مُقارنةً بأقاليم أخرى من العالم. وعلى الرغم مِن كون العالم العربي في مرحلة مُبكرة مِن استغلال وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعظيم العائد الاقتصادي مِن وراء استغلالها لتحسين وزيادة الفرص الاستثمارية، ألا أن هذا التحدّي هو الفرصة القادمة، والتي بدأ بالفعل عدد مِن الدول العربية في استغلالها والعمل على تعظيم الاستفادة مِنها في شتى المجالات الحياتية. فقد أشارت عِدَّة تقارير دولية، إلى ضرورة استغلال الإمكانات التكنولوجية للمنطقة، ولاسيما مع استئثار الإقليم بنسبة مُرتفعة للغاية مِن الوصول إلى التقنيات الحديثة واستخدام التكنولوجيا.

5-2 التمويل:

في أعقاب مراجعة موقف المشروعات الصغيرة في العالم العربي، وأهم التحديات التي تُقابلها، سواءً تلك التي أشارت إليها الدراسات والتقارير، أو تلك الواردة على ألسنة رواد الأعمال أنفسهم عبر المسوح واستطلاعات الرأي العام، أوضحت كافة تلك المصادر ظهور التمويل كواحد مِن أهم التحديات أمام رائد الأعمال العربي. إذ اتفقت تلك المصادر على صعوبة الحصول على القروض بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية. ولعلَّ جانبًا مِن تلك الصعوبات يُمكن أن يُعزى إلى تدني نسبة القروض المُقدَّمة للمشروعات من المؤسسات المالية، وبالأخص للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي إذا ما توفرت فغالبًا ما ترتبط بمغالاة في الإجراءات وطلب الضمانات.

كما تؤكد تقارير عربية ودولية أن الحصول على الائتمان يصنف كواحد مِن أهم الإشكاليات في العالم العربي، وقد تم الإشارة إلى عدم وجود إطار قانوني مُتكامل لإعادة هيكلة ديون المؤسسات وصعوبة الاقتراض من المؤسسات المالية، وتقود هذه المصاعب في الوصول إلى التمويل والحصول عليه إلى لجوء رواد الأعمال إلى إستراتيجيات تُهدد مستويات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، إذ يدفعهم إلى التوجه صوب الاقتراض من الأسر بدلًا من المؤسسات المالية الرسمية واللجوء إلى الاقتصاد غير المنظم.

تتمثل الفرصة الأساسية في تنفيذ إصلاحات جذرية وعميقة في هياكل المؤسسات التمويلية وآليات الإقراض والتمويل، إضافةً إلى أسعار الإقراض وضماناته، مع توفير حزم وسيناريوهات تمويل وسداد مُختلفة تتلائم مع أغراض وطبائع المشروعات الإنتاجية والخدمية، واختلاف أحجامها، بدءًا مِن المتوسطة وانتهاءً بمتناهية الصغر، وذلك بُغية تمكين رواد الأعمال من الحصول على التمويل المُناسب لهم. ولعلَّ أول وأبرز الدروس المستفادة يَتَمَثَل في العمل مِن جانب الحكومات على تشجيع المؤسسات المصرفية لتمويل وإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر أُطُر وآليات مُغايرة للعملية الإدارية والإجرائية التقليدية. كذلك هُناك دور هام قد يقوم به أطراف الإنتاج الثلاثة في إطار توفير التمويل المالي المباشر مِن جانب المؤسسات المصرفية وغير المصرفية – أي تلك المعنية بدعم وتحفيز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – وتغطية خسائرها، وبخاصة للمشروعات الداعمة للاقتصاد ومتطلبات السوق، وإعطائها المظلات الضمانية والتأمينية الحامية لها ضد الديون والقروض المتعثرة. كذلك

قد يكون مِن الهام أيضًا في هذا الصدد أن يقوم شُركاء الإنتاج الثلاثة بتوفير أو على الأقل تشجيع المؤسسات المالية لتوفير القروض الميسرة ذات الفائدة المنخفضة، والتي قد تكون في بعض الأحيان نتيجة لدعم مُباشر مِن الحكومات أو أصحاب الأعمال.

ومِن الفرص الواجب استغلالها لتفعيل عنصرالتمويل ضمن النظام البيئي الداعم لريادة الأعمال، تطوير آليات جديدة للتمويل، والتي قد يكون مِن أشكالها على المدى القصير توفير خدمات بيع وشراء الديون، وتسهيل التمويل الصغير، ومِن أشكالها على المدى البعيد المساهمة في رأس المال، والصناديق والأسهم الخاصة، وتوفير رأس المال المُخاطر للمشاريع الآخذة في التطوير. ومِن أوجه استغلال الفرص القائمة، اللجوء إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في استحداث الآليات التكنولوجية الداعمة لتوعية رواد الأعمال بمصادر التمويل المتاحة، وشروط الحصول عليها، فضلًا عن نشرالمعرفة بخصوص برامج تقديم الدعم المالي للمشروعات الريادية. وأخيرًا، لا بُد من تدريب رواد الأعمال، سواءً الجُدد أو الآخذين في التطور على آليات وعوامل جذب الاستثمار، والتخطيط الإستراتيجي للتحديات المالية.

القسم الرابع : ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ما بعد كوفيد-19

تسببت جائحة كوفيد -19 بأزمة عالمية صحية غير مسبوقة، أحدثت الكثير من الفوضى وكان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية في جميع أنحاء العالم. حيث دخلت العديد من دول العالم والدول العربية في إغلاق جزئي أو كامل؛ ونظرًا لأن جميع عناصر الاقتصاد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتدابير السلطات الصحية، مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وحدوث تغيير في ديناميكيات السوق[8].

اتخذت الحكومات، في ظل غياب العلاج وانتظار إنتاج اللقاح ومن ثم تعميمه وظهور سلالات جديدة من الفيروس مؤخراً، تدابير احترازية صارمة خلال عامي 2020-2021، بما فيها الإغلاق الكامل والجزئي وحظر وتقييد السفر، وفرض التباعد الاجتماعي والقواعد الصحية الشخصية، مما أدى إلى تباطؤ اقتصادي أثرّ على التجارة والاستثمار والنمو والتوظيف وأحدث تغييرات في الثقافة ونمط الحياة. ورغم الزلزال الاقتصادي بفعل تداعيات الجائحة إلا أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كانت أكثر تعرضاً للخطر بالمقارنة مع الشركات الكبيرة، وهذا يعود إلى قلة مواردها اللازمة للصمود والتكيف مع المستجدات الطارئة. ومهما كان نوع العمل فإن اعتماد نظام أو تكنولوجيا مناسبة لاستمرار الأعمال هو عبء مالي ثقيل عليها، كما تسببت الجائحة بتأثيرات عميقة في قطاعات الأعمال التي تعتمد على التفاعل الاجتماعي مثل صناعة الرياضة والسفر والسياحة والفنادق والخدمات الترفيهية والبناء والصناعات التحويلية، كما أثر إغلاق أماكن العمل على سلاسل التوريد وانخفاض الإنتاج، وقد أدى إلى انخفاض الدخل وتسريح العديد من العمال، إلى جانب الخوف من الإصابة بالعدوى، والتي شكلت بعضاً من الأسباب التي أدت إلى انخفاض إنفاق العملاء؛ مما تسبب في المزيد من فقدان الوظائف وإغلاق الأعمال[9].

هذا وقد أثر حظر الفعاليات والمؤتمرات والمباريات الرياضية وتأجيل الأحداث الضخمة للتجمعات الجماهيرية جراء الآثار الخطيرة لفيروس كورونا على صحة الإنسان[10] على الصناعات المرتبطة بها بشكل مباشر وغير مباشر، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءًا مهمًا من صناعة السفر والسياحة والفنادق والإطعام حيث تشمل هذه الصناعة مشغلي الرحلات الصغيرة وشركات تأجير السيارات والمطاعم وأماكن الإقامة (الفنادق والموتيلات). على سبيل المثال ، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، تعمل في هذه القطاعات 60-70٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعلها أكثر تأثراً بالأزمة[11].

استطاعت بعض هذه المؤسسات أن تواجه الأزمة من خلال اعتماد أساليب مبتكرة ومبدعة استجابة للجائحة بهدف الحصول على الفرص. ومع ذلك ، فالقدرة على الصمود والمرونة التي تسمح لها برؤية الفرصة في هذه الفوضى والبقاء داخل الأسواق في الأوقات الصعبة، وتحويل هذه الفرص إلى واقع ، تحتاج إلى بعض التدخلات الحكومية لتصحيح الآثار السلبية للتدابير الاحترازية من خلال تنشيط النظام البيئي لريادة الأعمال.

[8] The New Consumer Behaviour Paradigm amid COVID-19: Permanent or Transient?
[9] World Economic Outlook, October 2020: A Long and Difficult Ascent
[10] Sport in the face of the COVID-19 pandemic:towards an agenda for research in the sociology of
[11] إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية

(1) إدارة الأزمة والقدرة على الصمود

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن مرض فيروس كوفيد -19 جائحة. وفي 27 مارس 2020 ، صرح صندوق النقد الدولي أن "العالم الآن في حالة ركود" وأن "طول وعمق هذا الركود يعتمدان على احتواء الفيروس، والاستجابة الفعالة والمنسقة للأزمة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي مكتب آسيا والمحيط الهادئ ، 2020). وقدّرت الأونكتاد (UNCTAD) أن كوفيد-19 تسبّب في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) من 5 إلى 15% بسبب إغلاق المصانع وانخفاض الإنتاج[12].

1-1 أزمة سلاسل التوريد العالمية

أدى الإغلاق الكبير الذي أعقب تفشي الجائحة إلى توقف وحدات التصنيع عن العمل. وخاصة في الصين موطن تفشي الفيروس، وموطن معظم المصانع التي تورد المنتجات النهائية لدول العالم، حيث تعتمد بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة على الموردين من البلدان التي كانت تعاني من إصابات أعلى نسبيًا من باقي دول العالم؛ مما جعل سلسلة التوريد الخاصة بهم عرضة للخطر. ومع ذلك، في الربع الثاني من عام 2020، عندما بدأت المنتجات في الانتقال من الصين، ظهرت عوامل أخرى مثل أزمة الشحن الجوي والبحري بسبب نقص الرحلات الجوية واختلال توازن الحاويات وأسعار الشحن في التأثير على سلسلة التوريد للشركات الصغيرة والمتوسطة[13]. "لقد كانت جائحة كوفيد -19 أزمة صحية واقتصادية على حد سواء، وقد شكلت العديد من التحديات للشركات الصغيرة والمتوسطة وسلاسل التوريد العالمية".

إن أزمة كورونا حدث غير متوقع، والسبيل الوحيد لمواجهتها هو العمل بسرعة لتنفيذ الاستجابات، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك الموارد التي تمتلكها الشركات الكبيرة في المجالات الوظيفية الأساسية لإدارة الضغوط التجارية والاستجابة للجائحة. ويتجلّى هذا النقص في عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تكييف سلاسل التوريد وعمليات الإنتاج بسرعة. كثيراً ما تحصل هذه الشركات على مدخلات من سلاسل التوريد التي أصبحت أطول وأكثر تعقيداً وأكثر عالمية. إلا أن الجائحة زعزعت هذه السلاسل وهو ما أسفر عن افتقار العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد التي تحتاج إليها للحفاظ على عملياتها مستمرة. إضافة إلى ذلك، أسفرت الإجراءات التي كان الهدف منها الحد من انتشار الجائحة إلى خفض عمليات إنتاجها. فضلاً عن أن مصانع الشركات الصغيرة غير مصممة لإجراءات التباعد الجسدي، ولا تمتلك الشركات عادةً الخبرة والموارد اللازمة لإعادة تنظيم عملياتها بسرعة.

2-1 استجابة المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في مواجهة الجائحة

في البداية كانت استجابات المؤسسات الصغيرة متشابهة حيث سعى معظمها إلى حماية الموظفين والعملاء والحصول على الدعم الحكومي، وبعد ذلك تباينت في استجاباتها، حيث اختار بعضها استراتيجية التراجع مثل سحب الأصول، أو بيع الأصول، أوتحمل ديون جديدة، أوتسريح الموظفين، وهذه الاستجابة تقوّض على المدى البعيد القدرة التنافسية لها. بينما قامت مؤسسات أخرى بإغلاق أو تعليق أنشطتها، في حين استجابت غيرها من المؤسسات بطريقة أكثر مرونة، من خلال تعديل أساليب تنفيذ أعمالها بشكل مؤقت إلى حين استئناف عملها بكامل طاقتها بعد الجائحة، وشملت الاستجابات أخذ الاحتياجات الجديدة للعملاء في الاعتبار، والانتقال إلى قنوات للبيع عبر الإنترنت، والاستعانة بموردين جدد عند تعطل سلسلة التوريد، واعتمد بعضها العمل عن بعد، وابتكار منتجات جديدة (الأقنعة البلاستيكية والكمامات أو تقنيات الاختبار السريع للكشف عن الفيروس) بهدف الاستمرار من خلال التغيير والابتكار. لم يكن أمام معظم المؤسسات خيار

[12] TRADE AND INVESTMENT MEASURES
[13] Coronavirus (COVID-19): SME policy responses

سوى التكيف بأسرع ما يمكن مع تداعيات جائحة فيروس كورونا للبقاء. فالمقاربات الذكية والقادرة على الصمود هي مناهج داعمة للمنافسة، وتضمن إمكانية تغلب الأعمال التجارية على الأزمة لتكون في حالة جيدة كما كانت من قبل أو حتى أقوى[14].

3-1 القدرة على الصمود

تعد القدرة على الصمود مفهومًا مهمًا في **إدارة أزمات ريادة الأعمال** لأنها تساعد في فهم كيفية تكيف الشركات أو مقاومة التغيير. وتتضمن إيماناً بالقدرة الإبداعية والمبتكرة لتوجيه نشاط الأعمال وتغييره وفقًا لتوجهات العملاء واحتياجات السوق ومع ذلك ، فإن قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصمود تعتمد أيضًا على مرونة أنظمتها البيئية. يشير مصطلح "النظام البيئي" ضمنًا إلى مجموعة من المؤسسات التي تحدد تفاعلاتها الأداء المبتكر للشركات الوطنية [15] وتشير نظرية الأنظمة إلى أن قدرة النظام على البقاء تحت الضغط تعتمد بشكل أساسي على الأجزاء المكونة له. لذلك ، هناك حاجة إلى أنظمة قائمة على المرونة لإعادة بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة الأزمات المستقبلية. تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءًا لا يتجزأ من هذا النظام ، حيث تتكون اقتصادات اليوم من الآلاف منها، والتي تعتبر حيوية لنمو الدولة. لذلك فإن جعل هذه الشركات أكثر مرونة في مواجهة الصدمات، وتعزيز الروابط بينها وبين نظام أعمالها الإيكولوجي، سيساعد الاقتصاد ككل على الصمود في وجه أي أزمة قادمة.

تعتمد القدرة على الاستجابة للتغيير على مرونة صاحب المشروع وتدابير استجابة السياسات الاقتصادية والصحية الحكومية. في حين أن إدارة الأزمات على المستوى الجزئي هي وظيفة رواد الأعمال، لذلك، يلعب الدعم الحكومي أو السياسات العامة دورًا حاسمًا في تشجيع قدرة الشركات الصغيرة والناشئة على الصمود وإعدادها لمرحلة التعافي وخلق نمو أكثر شمولاً واستدامة. وهنا ينبغي على صانعي السياسات تقديم الدعم لرواد الأعمال من خلال سياسات نقدية ومالية مختلفة للتغلب على الأزمة. بينما يقوم صانعو السياسات بإدارة الأزمات على المستوى الكلي لتعزيز مرونة الشركات ودعم إجراءاتهم لإدارة الأزمة. وتعتبر إدارة الأزمات أمرًا بالغ الأهمية لإيجاد الحلول المطلوبة للسيطرة على الأزمة ، إما لمنع تكرار حدوثها أو التخفيف من تأثيراتها. فالإدارة السليمة للأزمات تعزز من القدرة على الصمود[16]

(2) استجابات الحكومات

رغم أن انكماش النشاط الاقتصادي في عام 2020 كان انكماشا غير مسبوق في ذاكرتنا الحية، إلا أن الدعم الاستثنائي الذي قدمته السياسات الحكومية حال دون حدوث نتائج اقتصادية أسوأ وتشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الانكماش كان يمكن أن يصل إلى ثلاثة أضعاف ما وصل إليه لولا الدعم الاستثنائي الذي قدمته السياسات الحكومية[17].

لقد واجهت حكومات دول العالم تحدياً كبيراً في توفير السلع الأساسية كالغذاء والإمدادات الطبية والمواد الأساسية لمواطنيها، حيث أدى الطلب المتزايد وانقطاع سلاسل التوريد العالمية والقيود اللوجستية إلى صعوبات كبيرة، استدعت فرض قيود على

[14] COVID-19: The Great Lockdownand its Impact on Small Business
[15] The digital entrepreneurial ecosystem
[16] Startups in times of crisis – A rapid response to the COVID-19 pandemic
[17] مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تصـدير هذه المنتجات، وقد أعلن وزراء مجموعة العشـرين أن "أي إجراءات طارئة للتعامل مع كوفيد-19 ينبغي أن تكون مؤقتة وتعكس الاهتمام بحماية الفئات الأكثر ضعفاً"

تدرك الحكومات تماماً أن الشـركات الصـغيرة والمتوسـطة جزء حيوي من الاقتصـاد وسـيكون الحفاظ عليها وإعادة تنشـيط عملياتها بسـرعة محركًا حيويًا للانتعاش الاقتصـادي بعد الأزمة، إذ سـارعت الحكومات منذ بداية الجائحة للتخفيف من آثارها على الشركات الصغيرة وسن سياسات لمساعدتها على التعامل مع المخاطر المالية على المدى القصير على أمل أن يقلل من تسريح العمال والوصـول إلى الإفلاس. فنفذت الحكومات برامج اسـتجابة للتداعيات الصـحية والاقتصـادية وتفاوت الدعم الحكومي للمشـروعات الصـغيرة بين الدول المرتفعة الدخل ومنخفضـة الدخل. وقد اتخذت العديد من الحكومات بالفعل خطوات من خلال الإعلان عن حزم وبرامج مختلفة للتحفيز اسـتجابة للجائحة. ووفقًا لمسـح شـمل مؤسـسـي الأعمال والمديرين التنفيذيين للمؤسسات الناشئة، تبين أن أهم أربع استجابات على مستوى السياسات هي:

1- تقديم المنح للحفاظ على السيولة النقدية (29 %) ؛
2- توفير أدوات لتعزيز الاستثمار (18 %) ؛
3- تقديم الدعم لحماية الموظفين، مثل تسديد جزء من رواتب الموظفين (17 %) ؛
4- إتاحة القروض للحفاظ على السيولة النقدية (12 %) "[18]

علاوة على ذلك، أبرز مسـح الأعمال الخاص بكوفيد-19 الذي أجراه مركز التجارة الدولية (2020) أن معظم الشـركات تفضـل الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الضريبية المؤقتة والبرامج المالية باعتبارها أكثر التدابير الحكومية فائدة لهم.

كما تأهبت حكومات الدول العربية، منذ بدء الجائحة، سعياً لاحتوائها بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين والسلطات الصحية، فطوّرت خطط اسـتجابة وطنية عاجلة لمكافحة انتشـار العدوى والتخفيف من تبعات الجائحة، لتؤكد أن الحكومات بوزاراتها وأجهزتها المختلفة، هي دائماً خط الدفاع الأول والموثوق للذود عن مواطنيها في مواجهة الأزمات والكوارث. وقد قامت **منظمة العمل العربية بإعداد تقرير**[19] **"جهود الدول العربية في مواجهة آثاروتداعيات جائحة كورونا على أسـواق العمل"** بناءً على ردود الدول العربية حول اسـتجاباتها في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، حيث شـكلت برامج التحفيز المالي جزءًا مهمًا من الاسـتجابة، كما تضـمنت إجراءات عاجلة على مسـتوى السـياسـات لمواجهة الأزمة، وتدابير مالية لدعم أسـواق العمل والاقتصـادات الوطنية من خلال حزم من المحفزات لدعم القطاع المنظم (العام والخاص)، وكذلك مؤازرة الفئات الأكثر تضـررًا كالعاملين في القطاع غير المنظم والفئات المهمشـة والضـعيفة، فضـلاً عن الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدول العربية بشـأن دعم المؤسسات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، **والتي تضمنت:**

1- حزم الدعم الحكومي الموجهة لأصـحاب المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، وتأجيل الاسـتحقاقات الائتمانية للشـركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وعدم تطبيق أية غرامات إضافية على التأخر في السداد
2- قرارات تتعلق بالدعم المالي والتقني للمنشـآت الصـغيرة ومتناهية الصـغر المتضـررة من الجائحة لتتمكن من تجاوز الصعوبات.

[18] covid19 impact- global ecosystems startup survey
[19] تقرير حول جهود الدول العربية في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل –منظمة العمل العربية

3- إعفاءات شملت رسوم الكهرباء والمياه لعدة قطاعات من بينها قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الإعفاء من الإيجارات للمناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر
4- عقد ندوات وورش عمل لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة حول خطط الاستجابة الاقتصادية لفيروس " كوفيد - 19 "
5- حصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر على الدعم اللازم لمساعدتها على تغطية جزء من نفقاتها التشغيلية، وتأجيل دفع المستحقات الشهرية للقروض غير المتكافئة التي قدمتها الصناديق الوطنية للتأمين على البطالة للمقاولين قصد إنشاء مؤسسات مصغرة
6- عقد لقاءات بصفة دورية مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتذليل كافة العوائق التي تعترضهم
7- مرافقة بعض أصناف العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن اجراءات الحجر الصحي الشامل بإسنادهم منح استثنائية أو إقراضهم بقروض مخفضة الفوائد على اشتراط إبقاء العاملين على رأس عملهم
8- تأجيل الاستحقاقات التأمينية (مساهمة صاحب العمل في التأمينات)، بالنسبة للمؤسسات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
9- إطلاق حملة بهدف دعم صاحبات الأعمال عبر تقديم الإرشادات الهامة للتعامل مع تحديات السوق خلال الأزمة.

اختلفت استجابات الحكومات العربية من حيث تأثيرها على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار والصمود والتكيف مع المتغيرات، بحسب نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص التي تتمتع بها تلك المؤسسات. نجحت الإجراءات قصيرة المدى التي اتخذتها الحكومات في تخفيف الضغط عن رواد الأعمال إلى حد ما. ومع ذلك ، يتعين معالجة الهدف طويل الأجل المتمثل في تعزيز النمو المستدام وبيئة الأعمال العادلة لتعافي الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق انتعاش قوي ودائم على المدى البعيد.

لقد بذلت غالبية الدول العربية جهودًا كبيرة وفعالة في مواجهة الأزمة، وكان للإجراءات التي تم اتخاذها مبكرًا دور كبير في التخفيف من آثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، عبر آليات الحوار الاجتماعي المختلفة لتحقيق التشاركية في اتخاذ القرار، بهدف تعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات والمجتمع، وينبغي استخلاص الدروس المستفادة من تجارب دولنا العربية والبناء على التدابير المتخذة للصمود أمام أي أزمة مستقبلية غير متوقعة. فقد تحافظ بعض الدول على هذه التدابير، أوتبني عليها، أو تتخلص منها تدريجياً خلال مرحلة التعافي. **فالقرارات المتخذة لبدء التعافي من الأزمة سيكون لها آثار بعيدة المدى على عالم العمل.** فقد **أعادت بعض الأزمات الكبرى تشكيل السياسات والمجتمعات بطرق ساعدت على حماية مصالح العمال والنهوض بها**، وكثيراً ما كانت هذه الأزمات الكبرى بمثابة اختبار للسياسات الاجتماعية والنظم الاقتصادية القائمة. فقد وضعت الولايات المتحدة امريكية، على سبيل المثال، نظام الحماية الاجتماعية في أعقاب الكساد الكبيرعام 1929؛ كما حددت الحد الأدنى للأجور. وبالمثل، أنشأت المملكة المتحدة نظام الرعاية الصحية الشامل بعد الحرب العالمية الثانية.

لذلك، **ينبغي علينا اغتنام هذه الفرصة لتعزيز القدرة على الصمود ليس فقط لضمان التأهب لأزمات مستقبلية أخرى ولكن لبناء الثقة مع المجتمع.**

(3) التعافي واغتنام الفرص للبناء بشكل أفضل

بعد مرور ما يقارب العام والنصف على بداية جائحة كوفيد-19، أصبح هناك مخرج يزداد وضوحاً من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية، ولكن الآفاق لا تزال محاطة بقدر كبير من عدم اليقين. يأتي تعافي النمو المتوقع عام 2021 في أعقاب الهبوط الحاد في عام 2020 الذي ترك آثارا عكسية بالغة على الفئات الهشة وخاصة العاملين في القطاع غير المنظم، فضلاً عن الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر. وتشير التقديرات إلى انكماش النمو العالمي في عام 2020 ومن المتوقع أن تتباين قوة التعافي بدرجة كبيرة بين دول العالم، بحسب قدرة كل دولة على الاستفادة من التدخلات الطبية، ومدى فعالية الدعم المقدم من السياسات، والخصائص الهيكلية لدى دخول كل دولة هذه الأزمة وستعتمد قوة التعافي على سرعة نشر لقاحات فعالة على مستوى العالم. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتخطي تأثيرات الجائحة.

1-3 تقييم الجاهزية للتعافي والتحول الاقتصادي المستدام

علقّ تقرير التنافسية العالمي في إصداره الخاص 2020 ترتيب الدول في مؤشر التنافسية لذلك العام؛ لعدم استكمال استبيانات الدول بسبب تداعيات جائحة كورونا، وقدم إطار عمل جديد لتوجيه النمو الاقتصادي في المستقبل. وقام بتجميع إحدى عشرة أولوية لجاهزية الدول لمرحلة التحول الاقتصادي، قدم التقرير مؤشراً أولياً "لجاهزية التحول" في الدول. تقيس أولويات التحول الاقتصادي فقط ل 37 دولة بدلاً من المجموعة الكاملة من العوامل اللازمة لدفع الانتاجية والاستدامة والنماء. وهذا الاستخدام ثلاثي الأهداف:

أولاً: يرسم مجالات الأولوية مقابل نقاط البيانات المتاحة في محاولة لتحسين تحديد الإجراءات و/أو السياسات اللازمة "لإعادة بناء أفضل" لاقتصادات منتجة ومستدامة وشاملة.

ثانياً: يقدم لمحة سريعة عن الوضع الحالي في كل دولة من الدول السبع والثلاثين، ويقيم المدى الذي وصلت إليه العديد من الدول اليوم في طريقها نحو تحويل اقتصاداتها.

ثالثاً: يسلط الضوء على الفجوات الرئيسية في البيانات لتقييم السياسات الحالية والأداء.

وقد أشار التقرير إلى أن الإحصاءات المتاحة غير كافية لقياس جميع جوانب تحقيق التحول الاقتصادي، وأظهرت النتائج أنه لا يوجد دولة جاهزة تماماً للتحول. وأن الركود الاقتصادي العميق قد طال معظم دول العالم، إلا أن الدول التي تتمتع باقتصادات ومهارات رقمية متقدمة وشبكات أمان اجتماعي قوية ولديها خبرة سابقة في التعامل مع الأوبئة هي التي استطاعت مواجهة تأثيرات الجائحة، والحفاظ على استمرارية عمل بعض القطاعات ولديها فرصة للتعافي والتحول الاقتصادي المستدام. كما استطاعت الدول التي لديها أنظمة مالية قوية أن تتيح بسهولة أكبر من دول أخرى الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتجنب تعثرها. ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

2-3 تعافي ريادة الأعمال

تستدعي هذه اللحظة المفصلية تحولات مبتكرة في السياسات لإعادة البناء بشكل أفضل، ورغم أن الأولوية العاجلة موجهة نحو الاستجابة للأزمة الصحية، إلا أن هذه الفترة العصيبة توفر فرصة فريدة للتفكير في الدوافع الأساسية للنمو والإنتاجية التي تدهورت منذ بداية الجائحة، والعمل على إعادة تشكيل أنظمتنا الاقتصادية بحيث تكون مستدامة، فلا بد من الاستفادة من دروس هذه الأزمة واغتنام الفرص لإعادة البناء بشكل أفضل لمواجهة التحديات الأساسية في اقتصاداتنا.

سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على الفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة اقتصادياً، كالعاملين في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرين، وقد آن الأوان لإعادة البناء بشكل أفضل خلال مرحلة التعافي وأن توضع في الأولوية شمول المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإدماجهم في القطاع المنظم.

وتعتبر أزمة كورونا حالة طارئة، لا تحدث كثيرًا، وتتميز بمستوى عالٍ من عدم اليقين، الذي يتزايد باستمرارها، ويشكل تحدياً خطيراً للأعمال الناشئة والمؤسسات الصغيرة، فغالبًا ما يُنظر إلى رواد الأعمال على أنهم من يستطيعون ، بقدراتهم الإبداعية ، حل المشكلات أو تقديم المساعدة لمجتمعاتهم؛ وتقييم الفرص والتوصل إلى أفكار مبتكرة. ومع ذلك، يمكن أن يتعرضوا أيضًا لضغوط شديدة للتغلب على هذه التحديات وتقديم الحلول المناسبة، وبالتالي، تعتبر القيادة الإبداعية أكثر أهمية من "الأساليب الإدارية التقليدية" في السعي للتعامل مع "هذه الظروف البيئية غير الخطية وغير المتوقعة في كثير من الأحيان"[20]. وقد حددت بعض الدراسات الخاصة بريادة الأعمال، أن الخصائص الفردية الرئيسية التي تضع سلوك رائد الأعمال ضمن وظيفة ريادة الأعمال مرتبطة بميله الطبيعي للانفتاح على البيئة والتحديات الخارجية، والاستعداد لتحمل المخاطر، والقدرات المعرفية، والإبداع.

كما يُنظر إلى الابتكار على أنه محرك للقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي والتقدم. وللتغلب على الأزمة والحفاظ على الأعمال التجارية على المدى الطويل، تحتاج الشركات إلى الابتكار، أي "تطبيق الإبداع على المشكلات للحصول على الفرص" [21] فالابتكار عملية معقدة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تواجه عقبات عند تنفيذ الأفكار الإبداعية. تتمثل العوائق الرئيسية أمام الابتكار في محدودية أو نقص رأس المال الكافي، ومهارات أو مؤهلات محدودة على مستوى الإدارة، ومحدودية المعلومات التكنولوجية والمعرفة اللازمة للابتكار. وخلال هذه الأزمة على وجه الخصوص، تعرضت الشركات الصغيرة والمتوسطة لضربة شديدة مع توقف العديد منها عن العمل؛ بسبب تصاعد أسعار الإيجارات واستنفاد الاحتياطيات النقدية، مما جعلها هشة ماليًا[22]. وتعتمد نقاط الضعف والتحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة على سلوك المستهلك المتغير واللوائح الصحية التي تفرضها الحكومة. ومع ذلك ، فإن تكييف ديناميكية هذا التغيير في العمل الريادي ضروري للمساعدة في التغلب على الأزمة.

يشير التوجه الريادي إلى الخصائص السلوكية على مستوى الشركة للانخراط في ابتكار سوق المنتجات، وتعزيز السلوك المبتكر داخل الشركة، والقيام بمشاريع محفوفة بالمخاطر إلى حد ما يمكن للمرء أن يرى فرصة في الفوضى والاستمرارية والبقاء في الأوقات غير المستقرة وتحويل هذه الفرص إلى واقع. إلا أنه لا توجد مقاربة واحدة تناسب الجميع لتعافي ريادة الأعمال، بل هي عملية تكاملية تعتمد على عوامل التمكين الخارجية والنظم البيئية وعلى خصائص رواد الأعمال وقدرتهم على الصمود.

[20] THE ROLE OF CREATIVITY IN ENTREPRENEURSHIP
[21] Coronavirus (Covid-19) and entrepreneurship: cultural, lifestyle and societal changes
[22] The Global Economic Outlook for 2021 - United Kingdom

(4) ريادة الأعمال والوضع الطبيعي الجديد

ينصب تركيز " الوضع الطبيعي الجديد"- "new normal"، على زيادة تعزيز مرونة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على الصمود أمام الصدمات غير المتوقعة. فقد أظهرت الأزمة الحالية ما يمكن أن نطلق عليه بالاضطراب الحقيقي، وأبرزت الفجوات في العمليات وأعادت الاستثمارات التكنولوجية إلى الواجهة. فقد بدأت الشركات بعد بدء الجائحة في التفكير بشكل استراتيجي أكثر في رفع مستوى قدراتها الرقمية كضرورة حتمية. وشرعت الشركات الصغيرة والمتوسطة المرنة في تضمين خيارات البيع عبر الإنترنت وإدراج التقنيات الحديثة كـ"الخدمات السحابية" لتوفير نظام أساسي آمن يمكن الوصول إليه في أي مكان وفي أي وقت وتجنب الاعتماد على مراكز البيانات المادية. علاوة على ذلك، قامت بإشراك أعضاء فريق العمل في رسم خطط الاستجابة لإبقائهم مشاركين ومتحفزين ومنحهم الشعور بملكية مكان العمل في أدوارهم ومسؤولياتهم[23]. إلا أن التحدي في تهيئة المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر للتكيف مع "الوضع الطبيعي الجديد" يكمن فيما يلي:

- **المرونة:** إن مرونة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تعتمد على مرونة بيئتها التنظيمية، والتي لها دور حاسم في استمرارية الأعمال وتنشيط الأسواق. لذلك ، يمكن أن يلعب الدعم الحكومي أو السياسة العامة دورًا في تشجيع أو تعزيز مرونة المؤسسات الصغيرة وخلق نمو أكثر شمولاً واستدامة (مركز التجارة الدولي، 2020) إن تعزيز مرونة الأعمال في أوقات الرخاء سيساعد هذه المؤسسات على مواجهة الصدمات ويقلل من احتمالية الإفلاس في أوقات الأزمات. وكذلك التواصل مع حاضنات الأعمال وإنشاء آليات التمويل الاحتياطي سيعزز حتماً من قدرتها على الصمود. ومن وجهة نظر الاستدامة، من المرجح أن يشكل رواد الأعمال بعد الجائحة وضعًا طبيعيًا جديدًا من خلال استجاباتهم المرنة، والتزامهم بسلوكهم، ونماذج أعمالهم، وتأثيرهم على مسارات الاستدامة أو تغييرها.
- **الرقمنة:** قبل أزمة كورونا وعلى الرغم من التوسع الكبير في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن استخدامها لم يكن في متناول الجميع. فأدت الجائحة إلى تسريع التحول الرقمي في الاقتصادات المتقدمة وجعل اللحاق بالركب أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان أو المناطق التي كانت متأخرة قبل الأزمة. فخلال الجائحة تحولت أعمال أجزاء من اقتصادات العالم إلى منصات رقمية، من خلال العمل عن بعد والتعليم عن بعد، وعقد المؤتمرات والمنتديات والدورات التدريبية الافتراضية، وتقديم الخدمات الصحية والتجارة الالكترونية والمدفوعات الرقمية مما سهل تسيير الأعمال في الدول التي تمتلك بنية تحتية تكنولوجية متطورة. ونتيجة لذلك فإن المستقبل سيكون مفتوحًا لنمو مؤسسات ريادة الأعمال الرقمية نظرًا لقدرتها على البقاء في ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة وتفشي الأوبئة والفيروسات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي سيتم دفعها لتبني الرقمنة عاجلًا أو آجلًا[24]. إن التحرك نحو التقنيات الرقمية يحتاج إلى دعم تقني وبناء القدرات وصقل المهارات لدعم بنيتها التحتية بغرض مواكبة المتغيرات التكنولوجية في عالم العمل. ولمواجهة هذا التحدي، في مرحلة التعافي، ينبغي على الحكومات تحسين المرافق والبنية التحتية الأخرى بالإضافة إلى سد الفجوة داخل الدولة وعبرها لكل من الشركات والمنازل. على أن تكون الأولوية لتوسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي الوقت نفسه، تسريع انتقال الطاقة.
- **الاستدامة والقدرة التنافسية:** تعتمد سرعة التعافي على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على العودة إلى ممارسة العمليات المستدامة بعد الأزمة وبعد نفاد تدابير التحفيز الحالية.

[23] COVID-19: SME Survival Phase Two – Rebuilding your business
[24] MACROECONOMIC IMPLICATIONS OF COVID-19:CAN NEGATIVE SUPPLY SHOCKS CAUSE DEMAND SHORTAGES?

هناك ثلاثة تدخلات أساسية تنطوي على تأثير أكبر وأوثق صلة باستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ينبغي على صانعي السياسات تبنيها ألا وهي:

أولاً: تعزيز الوصول إلى الطلب المحلي: ستبقى حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من المشتريات الحكومية أقل مما هي عليه في العديد من الأسواق. وستبقى المشتريات الحكومية السبيل الوحيد والأكثر تأثيراً للتنمية المستدامة للؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظراً لحصتها المرتفعة من إجمالي الطلب (الذي يمثل، على سبيل المثال، 30% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأكثر من 50% في البلدان النامية). ويمكن للحكومات النظر في تخفيف الأعباء الإدارية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال مشاركتها محدودة في المشتريات العامة. كماعرضت الحكومات في العديد من البلدان مدفوعات مسبقة مقابل الخدمات والسلع المشتراة .

ثانياً: **دعم التدويل:** تزدهر الشركات الصغيرة والمتوسطة عند دمجها في سلاسل القيمة العالمية. لقد زعزعت الجائحة سلاسل التوريد والتجارة الدولية، ولا تمتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الموارد الكافية لإعادة تعزيز الروابط المقطوعة بمفردها. على هذا النحو، يُعتبر التركيز على تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجيات التصدير الوطنية أمراً بالغ الأهمية.

ثالثاً: **تعزيز الإنتاجية:** ستكون برامج تعزيز الإنتاجية ضرورية للحفاظ على الشركات الصغيرة والمتوسطة قائمة ولتعزيز قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من أن العديد منها كافح خلال الأزمة، على سبيل المثال، من خلال تقديم حلول التجارة الإلكترونية السريعة، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى تحقيق مزيد من الابتكارات والرقمنة لزيادة تعزيز اقتصاداتها وضمان بقائها قائمة. ويمكن للحكومات تسريع إعداد برامج الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة فاعلية البرامج الحالية إلى أقصى حد من خلال إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر احتياجاً (من حيث الحجم والقطاع وإمكانات النمو) ومواءمتها مع التكنولوجيا المناسبة والبنية التحتية وحلول بناء القدرات.

- **تعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال:** تعتمد معظم الشركات الصغيرة على التوقعات الأسبوعية من أجل الحفاظ على حصتها السوقية وقيمتها. وبسبب الأزمة الحالية، أصبحت معظم المؤسسات ضعيفة ماليًا، فهناك حاجة إلى مبادرات منهجية وتدخلات حكومية لتنشيط النظام البيئي لريادة الأعمال[25] .

أشارت دراسة[26] إلى أن النظام البيئي باعتباره بيئة داعمة، يمكن أن يساعد على إنشاء اقتصادات قادرة على الصمود ومشاريع مبتكرة، ويشمل سياسات اقتصادية نشطة ورأس مال استثماري وثقافي وشبكات اجتماعية وجامعات؛ إلى جانب فعالية السياسات والتنفيذ الناجح لاستعادة بيئة الأعمال. فهناك حاجة إلى التدخلات المستمرة لمنح الشركات الصغيرة الإغاثة الفورية وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

لذلك، ينبغي على الدول في مرحلة التعافي توسيع الاستثمارات العامة في البحث والتطوير، وتحفيز رأس المال الاستثماري والبحث والتطوير في القطاع الخاص، وتعزيز نشر التقنيات التي تدعم إنشاء شركات جديدة وفرص عمل في "أسواق الغد". وللتعامل مع "الوضع الطبيعي الجديد"، ينبغي على الدول إيجاد حوافز تميل للاستثمار طويل الأجل في البحث والابتكار والاختراع، وتعزيز بنية

[25] Entrepreneurship as the Unsung Hero during the Current COVID-19 Economic Crisis: Australian Perspectives
[26] The Relational Organization of Entrepreneurial Ecosystems

تحتية خضراء يسهل النفاذ إليها ودعم إنشاء "أسواق الغد" الجديدة وتحفيز الشركات على المنافسة وتبني التنوع والإنصاف والاندماج لتعزيز الإبداع من خلال الوصول لكل من لديه موهبة.[27]

فاليوم، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى بذل جهود متضافرة ومبادرات منهجية لتنشيط النظام البيئي لريادة الأعمال الذي تضرر بشدة. إن دعم نظام بيئي صحي لريادة الأعمال أمر حيوي لتعزيز الشركات الناشئة، وجعلها مفتاح التعافي من الجائحة، ومحركًا للتنمية الاقتصادية بعد الجائحة.

إطار (12) ... مركز دولي لريادة الأعمال في المنطقة العربية بعد جائحة كورونا
أطلقت غرفة التجارة الدولية (ICC) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تشرين الأول/أكتوبر2020 مركزًا لريادة الأعمال؛ مهمته تحفيز الابتكار وتحسين بيئة الأعمال لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية .سيعمل المركز، ومقره بيروت، مع مجموعة واسعة من الشركات، والغرف التجارية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والوكالات الحكومية الدولية والوطنية، لربط رواد الأعمال من المنطقة العربية بالأسواق العالمية، ولتحسين البيئة التنظيمية للشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن مهام المركز أيضًا تطوير مهارات الشباب الذين يواجهون صعوبات في النفاذ إلى أسواق العمل، ودعم الشركات المحلية الناشئة، وذلك بهدف تحسين ظروف المعيشة لبلدان المنطقة، وسيكون المركز بمثابة منصة لغرف التجارة والشركاء والمبتكرين لتوسيع نطاق المبادرات المحلية والإقليمية الأكثر نجاحًا ونقلها على المستوى العالمي. وسيستخدم المركز الوسائل الرقمية لربط رواد الأعمال بخبراء من الأمم المتحدة وشبكة غرفة التجارة الدولية لتوفير التوجيه والتدريب الافتراضي وسيستضيف المركز سلسلة من الندوات تجمع رواد الأعمال وغرف التجارة والشركات والبنوك والحكومات، لمعالجة التحديات الهيكلية في الأسواق الناشئة والنامية، ومنها التحديات المتصلة بتوظيف الشباب وإشراك النساء والتعليم. ومن خلال الجمع بين المفكرين والشركات ورواد الأعمال، سيخلق المركز البيئة المواتية لتحويل الأفكار المبتكرة إلى أعمال.

1-4 دور حاضنات الأعمال

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم إلى دعم شامل وإلى تعزيز لثقافة ريادة الأعمال ورعاية المهارات المعرفية، التي يمكن أن تضع لبنة أساسية للمستقبل. لذلك، فمن الضروري أن تعتمد الحكومات حاضنات الأعمال بصفتها جهة تنظيمية وحيدة، وتفعيل كامل المنظومة البيئية المتكاملة، وضمان مواءمة جميع الجهود مع الأهداف الرئيسة قصد زيادة فاعلية تدابير الاستجابات الحكومية إلى أقصى حد. وتتضمن الخطوات الضرورية الأولى معالجة مصالح جميع الأطراف، وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات، والتوفيق بين العرض والطلب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون حاضنات الأعمال بمثابة مركز تحكم يراقب كيفية تنفيذ البرامج وأثرها عن كثب ويمثّل مرجعاً لاستقاء ردود الفعل. وتمكّن هذه الرؤى الثاقبة واضعي السياسات والمشاركين في بيئة العمل الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة من التكيّف بسرعة وتوجيه مساعدتهم. وقد يُسفر فشل معظم الحكومات في تتبّع التقدم في الوقت الحالي عن خلق نقاط عمياء تحدّ من قدرتها على اتخاذ إجراءات تصحيحية لتعزيز فاعلية

[27] The Global Competitiveness Report 2020

هذه البرامج. كما توفر الحاضنة أيضاً معلومات حول مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في برامج الدعم الحكومية على مستوى القطاعات وعلى المستوى الإقليمي؛ وتُعتبر هذه الرؤى ضرورية لحشد أصحاب المصلحة المعنيين في بيئة العمل[28].

هذا وتلعب الجامعات والمراكز العلمية وحاضنات الأعمال دورًا حاسمًا في توفير البنية التحتية الداعمة حيث ينبغي أن تسعى حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار بالتعاون مع رواد الأعمال لإيجاد حلول / منتجات مبتكرة تناسب احتياجات العملاء الجديدة. وينبغي لهذه الحاضنات أن تمتلك وسائل مبتكرة في الوصول إلى رواد الأعمال. وتشغيل برامج افتراضية للشركات الصغيرة والمتوسطة في مواقع الكترونية مختلفة أومن خلال صفحة ويب متخصصة. حيث يمكن من خلالها تقديم معلومات موثوقة حول التعامل مع تداعيات الجائحة من منظور الأعمال، ومحاولة تنسيق التعاون بين هذه المؤسسات ومطابقة الفرص والعروض لتبادل المعارف والموارد، ومساعدتهم على التكيف مع الوضع الطبيعي الجديد "new normal"، فلهذه المنصات دور بالغ الأهمية لتحفيز الابتكار، والتنافسية والتفاعل.

2-4 المعايير والأنظمة المواكبة للوضع الطبيعي الجديد

ينبغي على الحكومات التركيز في مرحلة التعافي على آلية الانتقال التدريجي إلى الفرص الجديدة الناشئة في سوق العمل، وتوسيع نطاق برامج إعادة تشكيل المهارات وصقلها وإعادة التفكير في سياسات سوق العمل النشطة. كما ينبغي على صانعي القرار تحديث المناهج التعليمية وتوسيع الاستثمار في المهارات اللازمة لوظائف "أسواق الغد" بالتوازي مع إعادة التفكير في قوانين العمل من أجل "الوضع الطبيعي الجديد"، واستخدام تقنيات إدارة المواهب الجديدة للتكيف مع الاحتياجات الجديدة من القوى العاملة.

بعد جائحة كورونا، قد تسعى الدول إلى إرساء هيئات وطنية لإدارة الأزمات وتطوير وتحديث المعايير والأنظمة واللوائح الوطنية وقد تكون هناك معايير أخرى جديدة يفرضها الوضع الجديد، من خلال:

1- تأسيس هيئات وطنية لإدارة الكوارث والأزمات تهدف إلى تحقيق سياسات الدول فيما يتعلق بالإجراءات ووضع المعايير والأنظمة اللازمة لإدارتها ووضع الخطط للاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث وتعزيز الشراكات العربية والدولية لمواجهة الأزمات

2- تحديث الأنظمة واللوائح الوطنية لمساعدة المؤسسات على تلبية متطلبات الأسواق الجديدة بشأن الجودة والصحة والسلامة المهنية والمسؤولية الاجتماعية، وتوفير الأمان والمرونة وإدارة المخاطر وتشمل إدارة استمرارية الأعمال وإدارة الطوارئ والأزمات وتأمين سلاسل التوريد.

3- إطلاق المُبادرات الوطنية الداعمة لإدماج المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر غير المنظمة في الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية

4- تدارك الفجوة الرقمية، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وخاصة في المناطق النائية والفقيرة، سواء كانت حضرية أو قروية. وتوظيف منظومة الرقمنة لفائدة الفئات الهشة خاصة في فترة الأزمات، لضمان الوصول السهل والمتنوع للخدمات عبر الإنترنت لجميع الشرائح الاجتماعية،

[28] إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية

5- تعزيز الحاضنات والمشاتل المخصصة لتقديم الخدمات الاستشارية وبرامج التدريب على استخدامات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الانترنت؛ لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الحرفي والزراعي بغرض تيسير التسويق عبر الانترنت وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة.

وهذا يتطلب إرساء دعائم الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج والجهات الحكومية ذات الصلة وحاضنات الأعمال كوسيلة لتوفير الحلول والدعم والمشورة بشأن المعايير الخاصة برواد الأعمال والمشروعات الصغيرة، وتقديم الدعم الفني بما يخص التدريب والخدمات الاستشارية، والتوصل إلى تدابير لدعم الاقتصاد في مواجهة الأزمات الطارئة وخاصة الاقتصادات النامية والناشئة.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات

ومما سبق، نتقدَّم لصانع القرار العربي بمجموعة مِن التوصيات التي تمَّ بناؤها على أهم النتائج التي خَلُصَ إليها هذا التقرير، وعلى خلاصة أبحاث ودراسات مُستفيضة لواقع سوق العمل وأطراف العملية الإنتاجية في الوطن العربي، وبناءً عليه فإنَّ الفقرات التالية مِن هذا التقرير سوف تحمِل أهم المُبادرات والتوصيات، التي تَهدِف في نهاية المطاف إلى إيجاد الفُرصة التي يُمكن مِن خلالها تحقيق التنمية العربية المستدامة والعادلة ، والتي تتناسب مع أحلام وطموحات المواطن العربي، وبالأخص الأجيال القادمة.

-1- الإستراتيجية العربية لريادة الأعمال

اقتراح إعداد إستراتيجية عربية معنية بريادة الأعمال. ويَكمُن الهدف من هذه الإستراتيجية في حوكمة منظومات ريادة الأعمال العربية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سوف تقوم هذه الإستراتيجية بوضع تعريفٍ عربيٍ مُتفقٍ عليه حول ريادة الأعمال، والمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر. فضلًا عن وضع الأُطُر الاسترشادية لتحفيز وتنشيط قطاع ريادة الأعمال الوطنية في الدول العربية، وتوفير بنية تحتية تكنولوجية مُحَفِزَة وُمُمَكِّنَة لرواد الأعمال.

تسعى المنظمة من خلال هذه التوصية إلى وضع إستراتيجية عربية تستطيع أن تُعبّر عن أحلام وطموحات الشباب العربي، وصياغة رؤية واضحة تَهدِف إلى تحسين مُعطيات وآليات ريادة الأعمال للأجيال القادمة، فضلًا عن تصميم وبناء منظومة لمُتابعة وتقييم إجراءات تطبيق وسير عمل الإستراتيجية، عبر عددٍ مِن محاور القياس والغايات ومؤشّرات قياس الأداء الرئيسية الذكية، بحيث تكون عُصارة أقصى قدر مِن الخبرات والقُدُرات للمُختصين والخبراء والاستشاريين العرب.

-2- زيادة فعالية المشاركة في الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

أُطلِقَت المرحلة التجريبية مِن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل في الدورة الخامسة والأربعين لمُؤتمر العمل العربي، وقد تمَّ التواصل مع الكثير مِن أطراف الإنتاج على مستوى الوطن العربي، وهو ما أفضى إلى توقيع ثلاثة وعشرين بروتوكول تعاون. فضلًا عن تنفيذ تدريب على الشبكة مع ثلاث مِن الدول العربية. لذا فإنَّ المُنَظَمَة ترى أهمية حث جميع الدول العربية على إعلان الفرق الوطنية المُشاركة في أعمال الشبكة، وبدء انضمامها لمنظومة التدريب والتأهيل التي تجعلها قادرة على بدء تنفيذ عمليات التغذية عَن بُعد للشبكة، وهو ما يَضمَن توافر معلومات مُحدَّثة دقيقة عن كُل ما يتعلق بالأبعاد الرئيسية لأسواق العمل العربية، وبما يتناسب مع خصوصية المعلومات والإحصاءات، إذ تُتيح الشبكة عبر آليات النشر المُتقَدّمة التي تَركَن إليها أن يكون لُكلّ دولة عربية الحق في إقرار وحجب المعلومات المُتعلقة بها وفقًا لِما تراهُ مُناسبًا، في ضمانةٍ كاملة للخصوصية. غير أن المُنَظَمَة تود التأكيد على أنه ليس هُناك مِن مجال في إقامة أي شكلٍ مِن أشكال التعاون العربي والتكامل المنشود دون مُشاركة البيانات الأساسية، والتي تُتيح لمُتخذ القرار العربي القُدرة على صياغة السياسات وبناء الآلية وتنفيذ الأنشطة الداعمة لوحدة وتكامل الكيان الاقتصادي العربي.

-3- المناطق الاستثمارية العربية

تشجيع ودعم المناطق الاستثمارية العربية. إنَّ الهدف الأساسي مِن هذه المناطق هو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية العربية التي تَستَهدِف التصدير للدول العربية – فقط. إنَّ مِثل هذه المناطق، سوف تكون لَبِنَة أساسية في دعم التجارة البينية العربية، ورفع مُعدَّلات التبادل التُجاري، وتحقيق أكبر قدر مِن الاكتفاء الذاتي العربي-العربي، عبر الاعتماد على البضائع والخدمات عربية المنشأ.

سوف تَخدِم هذه المناطق الأنشطة الريادية للمشروعات الكبيرة والمتوسطة بصورة مُباشرة، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بصورة غير مُباشرة، وذلك عبر العناقيد الاقتصادية التالية الذكر في النُقطة التالية.

-4- تَحفيز قيام وإعلان العناقيد الاقتصادية العربية

التأكيد على أهمية تَبَني الحكومات العربية، لفكرة إنشاء العناقيد الاقتصادية العربية، التي ستَعمَل على إنشاء الروابط بين مُختلف أنماط المؤسسات، سواءً الاقتصادية على اختلاف أحجامها وأنشطتها، أو البحثية، أو التمويلية، أو حتى بعض المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

-5- النسبة المخصصة في المُناقصات والعطاءات العربية لرواد الأعمال العرب

ضرورة أن يكون هُناك نسبة مِن المُناقصات والعطاءات السنوية الحكومية مُخَصَصَة للشركات الناشئة في الدول العربية ، وأن يكون هُناك نسبة أخرى مُخصصة للشركات الناشئة على المستوى العربي. في حقيقة الأمر، إنَّ واحدة مِن خُلاصة نتائج دراسة التجارب الدولية – ليس فقط في مجال تشجيع الأنشطة الريادية ولكن في صدد تَحفيز الاقتصاد بصفة عامة – تُشير وبوضوح تام إلى أهمية أن يكون هُناك حماية ورعاية مُباشرة مِن جانب الحكومات للمشروعات والشركات – وبالأخص الناشئة – العاملة في إطار الاقتصاد الوطني. لذا فإنَّ تخصيص نسبة مِن العطاءات والمُمارسات الحكومية للشركات الناشئة، وبالأخص المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، سوف يُحدِث كثيرًا مِن الرواج التُجاري والاقتصادي لدى تلك الشركات، وسوف يُساهم في نقل المعارف والخبرات وتعظيم القُدُرات لدى تلك الشركات الناشئة، والكثير مِن الآثار والتَبِعَات التي مِن شأنها الدفع بهذه الشركات صوب الإستمرارية والتَوَسُع.

-6- إنشاء صندوق عربي للأزمات والطوارئ لدعم المشروعات الصغيرة والمؤسسات المتعثرة

الغرض من إنشاء هذا الصندوق يتمثل في التعويض عن فقد العمل جرّاء انتشار الأوبئة والكوارث والأزمات كما هو الحال بالنسبة لجائحة "كوفيد - 19"، ويتم إنشاؤه بشكل ثلاثي من الحكومات وأصحاب الأعمال والعمّال، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة، قصد تنفيذ برامج موجهة إلى تعميم التأمين الصحي وتعويضات البطالة والرواتب التقاعدية، ومساندة القطاعات الهشة والأكثر تضرراً من تداعيات الأزمات الطارئة.

-7- إنشاء البو ابة العربية للمعارف في الأنشطة الريادية

يُوصي التقرير بأهمية تبني مشروع إنشاء البوابة العربية للمعارف في الأنشطة الريادية. إذ تَهدِف البوابة إلى توفير ونشر المعارف التالية:

1) إنشاء خارطة المشروعات الريادية المُتميزة في الوطن العربي. والتي سوف تقوم على إنشاء خرائط جغرافية على مستوى الوطن العربي، والتي سوف تَضُمُ معلومات عن مجموعة مِن المشروعات الريادية التي تُحقق شروطًا تَضمن التَميُّز، ومِن أهمها الاستمرارية لعددٍ مِن السنوات، أو استخدام معيار رأس المال أو المُشتغلين في حالة الشركات الناشئة.

2) سوف يكون توفير تلك المعارف التفصيلية عن المُشروعات الريادية والشركات الناشئة مِن قَبيل نشر ما يُمكن أن يُساعد على بناء العناقيد الاقتصادية، المعنية بتعظيم سلاسل القيمة والتوريد، وإنشاء الشراكات والتوكيلات التُجارية على النطاق المُمتَد للوطن العربي.

3) نشر أهم وأحدث المُستجدات العالمية في مجالات ريادة الأعمال، ونشر الفرص العالمية المُتاحة في هذا الصدد، سواءً على المستوى التكنولوجي، أو التجاري ... إلخ، بهدف توفير جانب مِن المعلومات والمعارف التي مِن شأنِها مُساعدة المشروعات الريادية والشركات الناشئة على اتخاذ القرارات السليمة، والأكثر جدوى.

4) توفير المعلومات الإحصائية اللازمة لعمليات اتخاذ القرار في الأنشطة الريادية المُختلفة.

5) توفير معلومات مُحدَّثة ومُستَمِرَة عن الفرص التي تطرحها الشركات الكُبرى – سواءً العالمية أو العربية أو الوطنية – بصدد إنشاء الشركات والتوكيلات وكُلّ مِا مِن شأنِه أن يُنشئ أواصر للترابط بين المشروعات الريادية والشركات الناشئة مِن صوبٍ، والشركات الكُبرى مِن صوبٍ آخر.

قائمة المصادروالمراجع

أولًا: قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية

1. منظمة العمل العربية 2010 -الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
2. منظمة العمل العربية2019-مؤتمر العمل العربي الدورة 46 البند التاسع -تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل
3. منظمة العمل العربية 2021-مؤتمر العمل العربي الدورة 47 البند التاسع -متطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل
4. منظمة العمل العربية 2008 التصنيف العربي المعياري للمهن
5. إدارة الإحصاء وقواعد البيانات (2019). **الدول العربية أرقام ومؤشرات**. العدد السابع. القطاع الاقتصادي، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في و اقع متغير**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان.
7. خالد عبد الوهاب الباجوري (2017). **ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي**. اتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان.
8. معهد التخطيط القومي، المعهد العربي للتخطيط (2019). **تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المُستدامة**. الإصدار الرابع. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
9. صندوق النقد العربي 2017 **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**
10. McKinsey & Company (2020)، عبد العزيز الباز, طارق منصور, وطارق رضا, يورغ شوبرت؛ **إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية**
11. **صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (2021): مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**

ثانيًا: قائمة المصادروالمراجع باللغة الإنجليزية

1. Aminova, M. (2019). **Entrepreneurship and Innovation Ecosystem in 22 Arab countries: The Status Quo, Impediments and the Ways Forward**. *International Telecommunication Union (ITU)*, Geneva, Switzerland.
2. Bosma, N. & Kelley, D. (2018-2019). **Global Entrepreneurship Monitor 2018-2019 Global Report**. *Global Entrepreneurship Monitor*, Santiago, Chili.
3. Confederation of Indian Industry (2018-2019). **Global Value Chains Expanding Boundaries of Indian MSMEs**. *Confederation of Indian Industry, Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises*, New Delhi.
4. Escudeiro, P., Costagliola, G., Zvacek, S., Uhomoibhi, J. & Mclaren, Bruce M. (2017). **Computers Supported Education**. *The 9th International Conference on Computer Supported Education*, Porto, Portugal.
5. Idlebi, N. (2014). **Entrepreneurship Ecosystem in The Arab Countries**. *Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)*, Beirut, Lebanon.
6. Patil, P.G., Virdin, J., Colgan, C.S., Hussain, M.G., Failler, P., and Vegh, T. (2018). **Toward a Blue Economy: A Pathway for Bangladesh's Sustainable Growth**. *The World Bank Group*, Washington, D.C.

7. Sinclair, A. (2011). **Mobile Education Landscape Report**. *GSMA*, London, UK.
8. UNESCO & StartREAL Foundation UK (2013). **Entrepreneurship Education in the Arab States**. **UNESCO & StartREAL Foundation UK**, Bonn, Beirut.
9. World Bank Group (2018). **The Arab World Competitiveness Report**. *World Economic Forum*,
10. World Bank Group (2018). **Doing Business 2019: Training for Reform**. *The World Bank Group*, Washington, D.C.
11. World Bank Group (2019). **Doing Business 2020**. *The World Bank Group*, Washington, D.C.
12. World Economic Forum (2018). **The Global Competitiveness Report 2018**. *World Economic Forum*,
13. World Economic Forum (2019). **The Global Competitiveness Report 2019**. *World Economic Forum*,
14. World Economic Forum (2020). **The Global Competitiveness Report 2020**. *World Economic Forum*,
15. Journal of Health Management (2020). **The New Consumer Behaviour Paradigm amid COVID-19: Permanent or Transient?**
16. International Monetary Fund (2020). **World Economic Outlook, October 2020: A Long and Difficult Ascent**
17. European Journal for Sport and Society (2020). **Sport in the face of the COVID-19 pandemic: towards an agenda for research in the sociology of sport**
18. OECD, WTO, UNCTAD (2020). **TRADE AND INVESTMENT MEASURES**
19. OECD (2020). **Coronavirus (COVID-19): SME policy responses**
20. International Trade Centre (2020). SME COMPETITIVENESS OUTLOOK (2020).**COVID-19: The Great Lockdown and its Impact on Small Business**
21. Journal of BusinessVenturing Insights.(2020)**. Startups in times of crisis – A rapid response to the COVID-19 pandemic**
22. National Bureau of Economic Research (2020). Veronica Guerrieri, Guido Lorenzoni, Ludwig Straub, Iván Werning. **Macroeconomic Implications of COVID-19: can negative supply shocks cause demand shortages?**
23. KPMG Australia (2020) **COVID-19: SME Survival Phase Two – Rebuilding your business**
24. **The Global Economic Outlook for 2021 - United Kingdom**
25. Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies **(2020).Coronavirus (Covid-19) and entrepreneurship: cultural, lifestyle and societal changes**